A-PDF Merger DEMO : Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

جـامعة 08 مـاي 1945 - قالمـة

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسـم العلـوم السياسيـة

تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الاطلسي في الازمة الليبية 2011 و انعكاساته على الامن القومي الجزائري

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد –L M D– علوم سياسية

تخصص علاقات دولية ودراسـات أمنيـة

إعداد الطـــالب

هشام بسباس

إشـراف الأستاذ الدكتـورة

عبد النور ناجـــــي

أعضاء لجنة المناقشة

د .عصام نجاح	جامعة 08 ماي 1945– قالمة	رئيسا
أ د. ناجي عبد النور	جامعة باجي مختار– عنابة	مشرفا ومقررا
د. خليل بوصنوبرة	جامعة 08 ماي 1945– قالمة	عضوا مناقشا

السنـــة الجـــامعيـة 2011– 2012

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ، بفضله منه تعالى وتوفيقه تم انجاز هذا العمل راجين مرضاته قبل كل شيء .

اتقدم بالشكر الجزيل الى استاذي الفاضل الاستاذ الدكتور ناجي عبد النور الذي تفضل بالاشراف على هذا البحث كما اشكره على نصائحه القيمة وتوجيهاته وارشاداته طيلة مدة انجاز هذا العمل .

كما اتقدم بجزيل الشكر الى الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة المذكرة واثرائها .

الاهداء

الى جدي و جدتي اطال _الله في عمرهما_

الى الوالدين الكريمين- حفظهما الله -

الى روح خالي ابو بكر -رحمه الله-

الى كل افراد العائلة الكريمة .

الى كل زملائي طلبة العلوم السياسية دفعة 2007 .

الى زملائي زكريا ، الياس،محمد،عادل، اسحاق،حليم،جنات .

خطة البحث

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للتدخل في استراتيجيات القوى الكبرى بعد الحرب الباردة والياتها

المبحث الأول: مفهوم التدخل

المطلب الأول: تعريف التدخل

المطلب الثاني : التدخل العسكري الإنساني

المطلب الثالث: إشكالية التدخل العسكري الإنساني في القانون الدولي

المبحث الثاني : إستراتيجيات القوى الكبرى بعد الحرب الباردة

المطلب الأول :المضامين و الركائز الأساسية لاستراتيجيات القوى الرأسمالية .

المطلب الثاني : العقيدة التدخلية في استراتيجيات القوى الكبرى

المطلب الثالث: ذرائع مبررات التدخل في الممارسة الغربية

المبحث الثالث : الحلف الاطلسي كأداة لتنفيذ سياسات القوى الكبرى

المطلب الأول : نبذة عن نشأة وتطور حلف الناتو

المطلب الثاني : التحولات الإستراتيجية لحلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الثالث : موقع الشرق الأوسط من إستراتيجية الناتو

الفصل الثاني: تنفيذ الحماية الدولية على ليبيا: التدخل العسكري لحلف الأطلسي

المبحث الأول: محددات الأزمة الليبية

المطلب الأول: أسباب و خلفيات الأزمة الليبية

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة الليبية

المطلب الثالث: تحديات البناء و مخاوف نموذج (الدولة الفاشلة)

المبحث الثاني: تنفيذ الحماية الدولية على ليبيا، تدخل حلف الأطلسي في ليبيا

المطلب الأول:الأسس القانونية لتدخل حلف الأطلسي في ليبيا: قراءة في القرار الدولي 1973

المطلب الثاني:انتهاكات حلف الأطلسي في ليبيا

المبحث الثالث: الدوافع و الأسباب الحقيقية لتدخل القوى الكبرى في ليبيا: مقاربة اقتصادية

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الرأسمالية

المطلب الثاني: العلاقة الجدلية بين الحروب وتجارة الأسلحة و الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

المطلب الثالث: النفط

الفصل الثالث: تداعيات التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: إفرازات الأزمة الليبية

المطلب الأول: انتشار السلاح

المطلب الثاني: تفكك المجتمع الليبي

المطلب الثالث: انتشار الإرهاب و مخاطر'' أفغنة'' ليبيا

المبحث الثاني: تحديات الامن القومي الجزائري في الساحل الافريقي

المطلب الأول: تحدي أزمة الطوارق و مخاوف الانفصال

المطلب الثاني: تحدي التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: تحدي الجريمة المنظمة

المبحث الثالث: متطلبات مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول :على المستوى الإقليمي

المطلب الثاني : على المستوى الدولي

الخاتمة

المقدمة

المقدمة:

تعتبر ظاهرة التدخل أحد الظواهر المتداولة في العلاقات الدولية منذ القدم إذ تعود إلى القرن 16 م، وأخذت هذه الظاهرة تتطور وتأخذ أشكالا و أبعادا مختلفة مع تطور العلاقات الدولية ، ولطالما كانت تنحصر غاية الدولة الوطنية من التدخل في أهداف سياسية توسعية ، صارت ظاهرة التدخل سمة بارزة ومميزة بصورة كبيرة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد الذي حمل معه تهديدات جديدة للامن تتجاوز طبيعة التهديدات الذي حصرها أنصار المنظار العقلاني في التهديد العسكري الخارجي المتعلق بالحدود والأطماع التوسعية إلى تهديدات من نوع جديد تتمثل في النزاعات الداخلية والإثنية والحروب الداخلية في نقاط كثيرة من العالم، إذ اصبح الفرد هو المستهدف بعد أ، كانت الدولة التي تراجع وانحدر دورها في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وكتحصيل حاصل للتحولات التي شهدتها البيئة الامنية الدولية ممثلة في إفرازات النظام الدولي الجديد برز شكل جديد للتدخل،تمثل في تدخل الدول والمنظمات الدولية تحت مبرر التدخل لحماية الأقليات وفقا لما تقتضيه حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية، ولعل ما ساهم في زيادة هذه التدخلات هو سعي الدول الرأسمالية المتمثلة في الليبرالية الديمقراطية وآليات اقتصاد السوق، وخصوصا في دول العالم الثالث الذي كانت مرتعا لهذه التدخلات الذي تصطدم في حقيقة الأمر مع مفاهيم ثابتة في القانون الدولي والعلاقات الدولية مثل مفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة المنصوص عليها في القانون الدولي، إذ يعد مبدأ عدم جواز التدخل من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي، وقد انبثق عن فكرة السيادة التي ترتب عليها منع أية دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى باعتبار أن التدخل يعد انتهاكا لسيادا ويعرض النظام الدولي للخطر وأن التزام الدول باحترام حقوق بعضها البعض يفرض عليها واجب عدم التدخل في الشؤون الخاصة بغيرها، وقد جعل بعض الفقهاء من مبدأ عدم التدخل مبدأ مطلقا إلا إذا كانت الدولة في حال دفاع شرعي، هذا ما أثار جدلا واسعا بين فقهاء القانون الدولي والباحثين بين مؤيد ومعارض للتدخل العسكري الذي مهما كانت دوافعه إنسانية فانه يطرح اعتبارات قانونية واخلاقية وسياسية امام المجتمع الدولي. فبعد كل تدخل تقوم الدول المشاركة فيه بسوق الكثير من المبررات والأسباب لتغطية تدخلها والتي عادة ما تكون إنسانية لحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وغيرها من القيم الغربية التي أصبحت شأنا دوليا تساهم المنظمات الدولية في إضفاء الشرعية والغطاء الكافي للتدخل من أجل هذه القيم في وقت استخدمت بعض الأنظمة الشمولية من مبدأ السيادة وعدم التدخل كذريعة وغطاء لارتكاب جرائم في حق شعوبا.

شهدت المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011 أحداثا واحتجاجا اصطلح عليها ما يعرف بـ "الربيع العربي" الذي هو عبارة عن احتجاجات ومظاهرات وانتفاضات انطلقت شرارتها بتونس والتي اطاحت بنظام الحكم ثم واصلت الانتشار في جميع ربوع الوطن العربي، ولا تزال القراءات السياسية والإيديولوجية والسيكولوجية، والمقالات اليومية والبحوث الفكرية والتاريخية والدراسات الأكاديمية في الشؤون العربية مستمرة، تتفاعل في ظل تجاذب إقليمي، دولي.

تعددت الاراء ووجهات النظر واختلفت حول طبيعة الاحداث والتطورات الجذرية في الوطن العربي ومسمياتها بين "ثورة" أو "انتفاضة" أو "تنفيذ أجندة خارجية" وغيرها لكن لا واحدة من تلك المسميات التي استخدمت لوصف هذه الأحداث وتنطبق بنفس الدقة على جميع الانتفاضات العربية بالنظر إلى تباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر ومن ثم صعوبة إدراجها تحت خطة واحدة، وذلك رغم الحقيقة التي لا جدل فيها وهي أن هذه الخطوات الثورية، كما سماها الدكتور سمير أمين، تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها ومتمثلة في إحباط الشعوب العربية من غياب الديمقراطية وحرمانها من حقوقها الاساسية ومن حرياتها الفردية إضافة إلى تدهور المستوى المعيشي وتنامي انعدام العدالة الاجتماعية وتسلط الأنظمة واستبدادها بالسلطة، إذ تعتبر بلدان منطقة الشرق الأوسط ذات نظم تسلطية واستبدادية، وذات نظم سياسية شمولية، فمثلا نظام القذافي عمر لما يزيد عن أربعين سنة وعلى الرغم من طغيان فكرة العدوى والانتشار في المنطقة العربية و تشابه مطالب الجماهير التي خرجت إلى الشارع إما بالإصلاح أو التغيير أو سقوط ورحيل النظام الحاكم، إلا أن ردود الفعل من طرف الأنظمة الحاكمة كانت متباينة، فإذا هرب الرئيس بن علي زين العابدين بعد تزايد الضغط عليه نحو المملكة السعودية، ليلقى الرئيس المصري حسني مبارك نفس المصير بعد الضغوط الجماهيرية عن الداخل وتخلي الدول الغربية التي كانت دائما حليفة، إذ لم يعد بالإمكان الوقوف أمام إرادة الشعوب، أما ليبيا ثالث دولة في إفريقيا تصيبها عدوى الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام، إلا أن الحالة الليبية تميزت بخصوصية شديدة عن سابقتيها، فالأحداث على أرض الواقع كانت قد وصلت إلى صدام دامي بين القوى الشعبية الثائرة من جهة، والعقيد القذافي وقدراته العسكرية من جهة أخرى، مما عجل بالحديث مرة أخرى عن فكرة التدخل للدفاع عن الإنسانية وحماية المدنيين، وخصوصا وأن المنطقة العربية معنية بشكل أخص في استراتيجيات القوى الكبرى، فلقد تم تمرير الحالة الليبية على الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ثم في النهاية إلى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارا بالتدخل العسكري لحماية المدنيين الذي ترى فيه الأمم المتحدة تطبيقا لـ"مسؤولية الحماية" "Responsability to protect" التي يتوجب على المجتمع الدولي القيام بما يلزم لحماية حقوق الإنسان في ليبيا

نفذ قرار مجلس الأمن الدولي 1973 القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا حلف شمال الأطلسي و ذلك لشل حركة القوات النظامية الليبية و على الرغم من ان التدخل العسكري الإنساني في ليبيا هدف بالدرجة الأولى إلى حماية المدنيين الليبيين من ممارسات قوى النظام الليبي إلا أنه أيضا حمل في طياته عديد الأمور السلبية، إذ خلف اوضاع كارثية في ليبيا، امتدت تداعياتها على المستوى الإقليمي واصبحت تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين.

فبحكم الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله ليبيا فان الآثار التي ستخلفها ستكون لها تداعيات كبيرة على المستويين الإقليمي و الدولي ، فعلى المستوى الإقليمي أسهمت الأزمة الليبية في تأجيج الأوضاع الكارثية و حالة اللاامن الإنساني التي تشهدها دول الساحل الإفريقي، من تهريب للاسلحة وزيادة **نشاط الشبكات الإجرامية و الإرهابية** خصوصا بعد غياب الدور الأساسي الذي كان يلعبه النظام الليبي من محاولات بث الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي يهدد الأمن الإقليمي ومن بينها الجزائر المستهدفة مباشرة في عمق أمنها القومي خصوصا في منطقة الجنوب **الجزائري القريب من مسرح العمليات الإرهابية و الإجرامية.**

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع بالضبط إلى جملة من المبررات، الذاتية والموضوعية:

فالموضوعية منها: هو حداثة الموضوع من جهة، إذ يعتبر الشغل الشاغل لوسائل الإعلام على المستوى العالمي، وكذلك نتيجة الأوضاع التي تشهدها المنطقة العربية منذ مطلع 2011، **وكذلك تسليط الضوء انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي وتداعيات ذلك على الأمن القومي** الجزائري، ومن جهة أخرى كذلك لما تشهده المكتبة الجزائرية من قلة في الدراسات الأكاديمية **_حسب اطلاع الباحث_ حول موضوع الأمن القومي الجزائري المهددات و التحديات .**

أما المبررات الذاتية: فرغبة الباحث كانت منصبة على تسليط الضوء على أطماع الدول الرأسمالية الغربية **الصناعية** في المنطقة و محاولة الاستثمار في الحراك السياسي التي يشهده العالم العربي وخصوصا في ظل ما يعانيه النظام الرأسمالي النيو ليبرالي من أزمة اقتصادية بنيوية تكاد تعصف بدوله بالتدخل العسكري في ليبيا تحت دواع إنسانية . **ومن جهة أخرى تقديم ولو الشيء اليسير** لهذا الوطن الغالي علينا بالعمل على تحليل الأوضاع و المهددات التي تتربص به.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول حقيقة التدخل العسكري الإنساني للقوى الكبرى عبر حلف الناتو في الأزمة الليبية في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، وتداعيات ذلك **على الأمن الإقليمي وبالتحديد على الأمن** القومي الجزائري، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي الدوافع الحقيقية من وراء التدخل العسكري في ليبيا وأثر ذلك على الأمن القومي الجزائري؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية يتوجب الإجابة عنها:

- **ما مفهوم**التدخل ومدى شرعية على ضوء القانون الدولي و ما موقعه في استراتيجيات الدول الكبرى و **كيف تعمل** على شرعنته امام المجتمع الدولي؟
- ما حقيقة الأزمة الليبية وما مدى شرعية التدخل العسكري لحماية المدنيين على ضوء القانون الدولي؟
- **ما هي إنعكاسات** الأزمة الليبية محليا، **إقليميا، ودوليا؟**
- **و** إلى أي مدى أثرت **على الأمن القومي الجزائري** ؟ وما هي الآليات والسبل في مواجهة هذه التهديدات؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سلفا نفترض عدة فرضيات للدراسة:

- كلما كانت هناك أزمات أمنية كانت فرص تدخل عسكري من طرف القوى الكبرى.
- إن القيام بتدخل عسكري يأتي في إطار محاولة الدول الرأسمالية الكبرى تحقيق أهداف محددة سلفا تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية.
- إن التدخل العسكري الإنساني في ليبيا **أثر على منطقة الساحل الإفريقي و جعلها تتخبط من** انعدام الأمن والاستقرار.
- إن التهديدات الأمنية في الـ**ساحل الإفريقي تشكل** ديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.

المقاربات المنهجية:

مقاربة ليبرالية: من خلال البحث في سياسات واستراتيجيات القوى الكبرى في تحقيق مصالحها الحيوية عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تمثل محور اهتمام لها وتدخل ليبيا ضمن هذا المحور **(الشرق الأوسط).**

مقاربة اقتصادية: ويتجلى توظيف المقاربة الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتاثيراتها على معاقل الراسمالية النيوليبرالية والتي تمثلت في إفلاس البنوك وتوسع رقعة الفقر وتفشي البطالة في المجتمعات والدول الغربية التي تعاني من التضخم الاقتصادي وتصاف الديون السيادية وانهيار اسعار الصرف في الاقتصاديات الرأسمالية.

مقاربة ماركسية: يتم توظيف المقاربة الماركسية من خلال إنشاء النظام الرأسمالي المتسببة في الأزمة البنيوية الاقتصادية التي اجتاحت العالم والتي تعد الأعنف والأخطر ضد أزمة الكساد العالمي 1929، **وهي دراسة طريقة** إدارة الدول الكبرى للأزمات من خلال إستراتيجيتها في العديد من دول العالم الثالث من خلال تأجيج النزاعات والبحث عن بؤر التوتر والمناطق الساخنة في المحيط **(الأطراف) وانعكاسات ذلك على السلم والأمن الدوليين.**

مقاربة أمنية: تم **توظيف المقاربة الأمنية** من خلال دراسة الحالة الأمنية التي تعيشها ليبيا عقب انتهاء الحملات **الجوية والتدخل العسكري للحلف الأطلسي، وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي، بتسليط الضوء على** التهديدات الامنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الامن القومي الجزائري.

مقاربة بنائية: تعتمد الدراسة على المقاربة البنائية من خلال تبني منهجية متكاملة في النظر إلى التحديات الأمنية في منطقة الساحل التي تخرج بين اعتبارات الهوية الإثنية، والمعايير والثقافة المعبرة عن الاختلاف الإثني بين الجماعات والتعصب للرابط الإثني والهوية الإثنية من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التدخل العسكري الإنساني يرتبط بما تريده الدول فعله كما يقول ألكسندر وندت Alexander Wandet، **فحسب المقاربة البنائية** الهوية تحدد المصلحة.

مقاربة قانونية: وذلك من خلال التعرض لدراسة شرعية التدخل العسكري لحلف الأطلسي في ليبيا بتقديم قراءة في القرار 1973 ودراسة مدى التزام حامي الحماية الموحدة ببنود القرار في تنفيذه لحماية المدنيين.

مناهج البحث:

المنهج التاريخي: تم توظيفه في الدراسة عند تتبع التحولات الإستراتيجية التي شهدها حلف الأطلسي كأداة لتنفيذ إستراتيجيات القوى الكبرى.

منهج دراسة حالة: من خلال دراسة تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية التي انطلقت مطلع 2011.

منهج تحليل المضمون: الذي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها البعض ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وهو ما وظف في تحليل الأوضاع في الساحل الإفريقي بعد تأثيرات الأزمة الليبية.

منهج تحليل النظم: من خلال دراسة الأسباب والدوافع المتمثلة في الأزمة الليبية، والتي على رأسها النظام السياسي الليبي الذي يختلف عن أي نظام سياسي آخر في العالم، هذا النظام الذي يستند في مجموعة أفكار جمعها القذافي في الكتاب الأخضر.

المنهج المسحي: الذي من خلاله يتم فحص مختلف الأحداث والأوضاع التي تعيشها ليبيا ومنطقة الساحل ثانيا والتي لها تأثير على الأمن القومي الجزائري كانفصال الطوارق في شمال مالي والجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة واهم الابعاد والمميزات التي تتصف بها.

مبررات تقسيم العمل:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول يتعلق بتحليل الإطار النظري للتدخل وإستراتيجيات القوى الكبرى واستعمالها للحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ هذه الإستراتيجيات، كما جرى تكييفه مع البيئة ما بعد الحرب الباردة، ليصبح كمؤسسة أمنية دولية **تعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين وحسب المزاعم الغربية.**

الفصل الثاني يتناول تحليل الازمة الليبية من طبيعتها واسبابها الحقيقية وتحديد المواقف الدولية منها، كما تضمن دراسة قانونية لقرار مجلس الأمن الدولي 1973 **المتضمن فرض حظر جوي على ليبيا بتنفيذ الحلف الأطلسي، الذي امته منظمات حقوقية إنسانية بارتكاب جرائم**حرب في ليبيا أثناء عملياته العسكرية وهذا ما وقفنا عليه، كما عرجنا في المبحث الأخير من الفصل الثاني إلى الدوافع الحقيقية لتدخل الحلف الأطلسي في ظل الأزمة الاقتصادية الرأسمالية إذ تعتبر الحروب محفزا للاقتصاد الرأسمالي من خلال تصريف الأسلحة، وكذلك الدور الذي

تلعبه المركبات العسكرية، الصناعة المالية، والشركات النفطية، كلوبيهات لها دور وتأثير على صانع القرار الغربي، فالتدخل العسكري في بلد نفطي كليبيا بمثابة مخرج من الأزمة الاقتصادية.

الفصل الثالث يفصل في إفرازات الأزمة الليبية بعد تدخل الحلف الأطلسي من انتشار **للأسلحة وتفكك الدولة** الليبية وانقسامات في المجتمع الليبي والدي اترت بدورها على الامن في الساحل الإفريقي، وزادت من حدة التهديدات الامنية والتي تشكل تهديدا مباشرا للامن القومي الجزائري من نزاعات اتنية وإرهاب وجريمة منظمة، فتعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي أثار جدلا حول إمكانية التدخل الأجنبي في المنطقة لدواع **إنسانية.**

صعوبات الدراسة:

أولى الصعوبات التي واجهت الباحث هو ندرة المراجع نتيجة حداثة الموضوع فيما يخص الأزمة الليبية خصوصا **باللغة العربية، وكذلك تداعياتها على الأمن الإقليمي عموما، و على الأمن القومي الجزائري خصوصا، ماعدا** مقالات، ودراسات لمركز الجزيرة للدراسات وهذا من جهة، ومن جهة أخرى ضيق لوقت الذي لم يتعد شهرين، هذا ما أدخل الباحث في سباق مع الزمن لإتمام المذكرة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتدخل في استراتيجيات القوى الكبرى بعد الحرب الباردة وآلياتها

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتدخل في استراتيجيات القوى الكبرى بعد الحرب الباردة والياتها

تمثل ظاهرة التدخل أسلوبا سياسياً قديماً اتخذ أشكالا كثيرة ومتعددة، ألا أن جميع الدراسات المتعلقة اتفقت على اعتباره نشاط يشمل أي سلوك معادي ومؤثر تجاه دولة أخرى. ومع هذا بقي آخرون يؤكدون على أن التعريف الاسمي للتدخل يصعب ضبطه وتحديده نتيجة لتغير الظروف، وتنامي التطورات والتطلعات لدى الوحدات السياسية وصناع القرار فيها. حيث استمر التعريف التقليدي على اعتبار ظاهرة التدخل كانت تأخذ شكلاً مباشراً تستخدم فيه القوة العسكرية لفترة طويلة، ألا أن توسع الدول وزيادة عددها إضافة إلى تعدد المتغيرات الدولية المستجدة، وحرص الدول على مصالحها الخاصة كل ذلك دفع بتفسيرات انفرادية لبعضها، كما أن سياسة التدخل تعبر بشكل صريح عن فوضوية النظام الدولي، إذ تسعى غالبية الدول إلى تحقيق مصالحها الوطنية _ national intérêts_ عير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأقل شانا الأضعف من حيث القوة و هذا ما يطرح إشكالية شرعية التدخل في العلاقات الدولية على الرغم من أن الدول المتدخلة دائما ما تصوغ الاعتبارات الإنسانية في جملة مبررات تدخلها ، فهل أصبح التدخل إستراتيجية كفيلة بتحقيق مصالح الدول الكبرى كما تعمل على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول الغربية مستعملة في ذلك مؤسسات الشرعية الدولية .

المبحث الأول: مفهوم التدخل

تعتبر مسألة التدخل الدولي ظاهرة سياسية تطبع سياسات الدول في إطار العلاقات الدولية واحتلت جزءا هاما من اهتمامات الحاثة في مجال السياسة الدولية وذلك نظرا للاختلاف الكبير حول التدخل في جوازه من عدمه وكذلك للاختلاف حول التدخل من حيث أشكاله الإنساني ، العسكري .

المطلب الأول: تعريف التدخل

التدخل لغة(*): مشتق من الكلمة اللاتينية Intervenire و التي تعني حسب Epstein التموضع بين شيئين interposition [1] و يستعمل بمعنيين: معنى "**سلبي**" interférence ليشير إلى الاعتداء والتعرض لشؤون الغير، و بمعنى "**إيجابي**" كالتوسط في الخصومات[2].

أما اصطلاحا فقد اختلف البحاثة في تعريفهم لمفهوم التدخل هذا ما خلف العديد من التعريفات ، فالمقصود بالتدخل هو التدخل الدولي أي تمارس دولة في شؤون دولة أخرى ومن أبرز التعريفات التي تناولت تعريف (كارولين توماس إذ يقول إن التدخل سلوك عدواني ينتهك معايير الأنظمة الموجهة للقانون الدولي[1] : وعرف جيرها رد فان غلان Gerhard van glane التدخل بأنه " تدخلا ذا طبيعة ديكتاتورية من جانب دولة ما

(*) يشتق من التدخل مصطلح **التدخلية interventionnisme** : وهي عقيدة تتبناها الدولة في سياستها لخارجية حيث تؤكد على التدخل في القضايا الداخلية لدول أخرى لتحقيق المصالح أو حفظها ، و غالبا ما تتبنى هذه السياسة الدول العظمي التي تملك مصالح منتشرة عبر العالم للمزيد أنظر :

Dictionnaire encyclopédique de la langue française، Alpha، Paris 1998 p 671

(1) . Ibeg Bu Jude، **Concept of intervention in international law**، http://www.etrurianet.it/jude/international.htm

.

(2) **Webster's Revised Unabridged Dictionary**

أنظر كذلك: مجموعة مؤلفين. **القاموس السياسي ، إنجليزي فرنسي – عربي** . دار الكتب العلمية . بيروت. لبنان 2004 ص 201

[1] معاوية عودة السوالفة – التدخل العسكري والإنساني – رسالة ماجستير – جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا 2009 ص 30

في شؤون دولة أخرى بغية الإبقاء على النظام السائد فيها أو تغييره بدلا أن يكون مجرد عمل ذي السند القانوني يضفي عليه الشرعية أو ينفيها "

كما عرفه هانس مورغانتو : " عملية عنيفة غير مباشرة متمثلة بالضغوطات والعقوبات التي تمارسها دولة ما عند تدخلها في شؤون دولة أخرى بغير حق مصالحها الوطنية " [2]، إن تعريف مورغانتو ربط التدخل بالمصلحة الوطنية (national d'interest) معبرا بذلك عن نظرة المدرسة الواقعية للتدخل في العلاقات الدولية كما يرى بعض الباحثين أن التدخل هو عملية عنيفة غير مباشرة باستعمال العقوبات والضغوطات ضد دولة ما لتحقيق مصالح إستراتيجية وحيوية .

ويعرف الدكتور الغنيمي التدخل بأنه تعرض دولة لشؤون دولة بطريقة استبدادية بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها [3] وفي هذا التعريف دلالة على أن التدخل يتبع بشرعية أو بلا شرعية .

وهناك من انطلق من فكرة تحليل ظاهرة التدخل على أساس الحفاظ على توازن القوى في النظام الدولي وبالتالي فعملية التدخل بمثابة أداة لحفظ توازن القوى في العلاقات الدولية وأساس بنيوي للنظام الدولي بما يضمن تحقيق السلام بردع الدول عن إثارة الحروب [4] وهنا يأخذ التدخل شكلين :

أ- **تدخل دفاعي** (**Défense intervention**) ويكون هدفه منع حدوث أي تغيير في توازن القوى لإلحاق هذا التغيير أضرار بمصالح إحدى الدول المتدخلة .

ب **تدخل هجومي offensive intervention**: وفي هذا الشكل من التدخل يكون الغرض منه إحداث تغيير نظامي في الدولة المستهدفة بما يخدم مصالح الدولة المتدخلة وكمثال عن ذلك تدخل حلف الناتو في ليبيا 2011 ،كما قدم باحثون آخرون تعريفات للتدخل انطلاقا من كونه نتيجة حتمية للفوضوية الذي يتسم

[2] المرجع السابق ص31

[3] موسى سليمان موسى .التدخل الدولي الإنساني شرعية التدخل السوري في لبنان .رسالة ماجستير.الأكاديمية العربية الدنمارك 06 2007.ص28

[4] إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ط4 ، الكويت 1971 ،ص 1973 1995.

بها النظام الدولي بغض النظر عن الشكل الذي ياخذه التدخل وكذلك عن قوانينه ومن عدمها وفي هذا الصدد يقول ماكس بيلوف Max Beloff عن التدخل أنه " محاولة من طرف دولة واحدة للتأثير على التركيز الداخلية والسلوك الخارجي لدول أخرى باستخدام درجات صبيانية من القمع أي أن للتدخل أشكالا مختلفة ترجع إلى الحالة والوضعية التي عليها الدولة المستهدفة [5].

حرص باحثون آخرون على أن التدخل لا يكون من نية الدول المتدخلة ، بل هناك دوافع ومثيرات داخلية من الدول المستهدفة إذ يؤكد ريتشارد ليتل Richard little أن التدخل يحتمل وقوعه عندما تتوفر عناصر التفكك الداخلي في الدولة معينة ، إذ يقول : " توجد الحالة التدخلية عندما تستجيب وحدة سياسة خارجية لدافع تدخلي ، هذا الدافع ينبع عند تأزم النزاع الداخلي في الدولة المتفككة مما يستدعي تدخل عنصر ثالث لتحويل مجرى النزاع ...." وهنا قام ليتل بوضع معادلة التدخل تقوم على قاعدة الدافع والاستجابة ، حيث يطلب طرف داخل الدولة المستهدفة صاعدة خارجية مما يستدعي التدخل ، وتنطبق هناك حالة التدخل على الأزمة الليبية 2011 بعد طلب الجامعة العربية من مجلس الأمن الدولي فرض حظر جوي والتدخل لحايز المدنيين من النظام .

وذهب اتجاه آخر إلى تفسير التدخل استثناء إلى المتغيرات و المستجدات التي يشهدها النظام الدولي وكذلك أشكال التدخل الممارس في الواقع الدولي فحاول بعض الباحثون صياغة التدخل في قالب نظري أكثر عملية وإجرائية ويعتبر جيمس روزنو j. N .Rosenau أهم باحث في هذا المجال حيث وضع عدة معايير لهذا الغرض [6].

1 توسيع تعريف التدخل ليشمل جميع المظاهر المتداخلة مع ظاهرة التدخل

[5] سالم برقوق. إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية.رسالة ماجستير. جامعة الجزائر, 1994 ،ص 22 23.
[6] سالم برقوق .المرجع السابق. ص27.

2 على التعريف أن يكون أكثر تفصيلا ودقة من المعنى المبسط والغامض لكلمة التدخل

3 التعريفات العملية تبعد الغموض.

و في حالة توصل الباحث إلى أن تفاعل الدول هو تدخل عسكري فعليه إثبات حدوث تحركات لوحدات دولة تجاه دولة أخرى [7]، وفي هذه الحالة يستلزم التدخل العسكري حدوث ظروف وأشكال وسياسات بحيث يجب أن يكون :

1 العمل جديد وغير تقليدي أي أن يكون خارقا للعادة

2 التأثير إيجابا أو سلبا على التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة وعليه فإن ج روزنو J.Rosounau أكد على أن التدخل هو التأثير على سلوك سياسي لدولة ما نتيجة تدخل خارجي باستخدام أدوات مختلفة و متفاوتة تتراوح بين عسكرية وسياسية أو اقتصادية كما أن هناك عوامل داخلية وخارجية تتداخل فيما بينها تقود إلى التدخل ويحددها السلوك التدخلي.

وركز على الاداة العسكرية كاسلوب يقود إلى تحقيق الهدف بعد تهيئة الظروف المناسبة .

من خلال استعراضنا للعديد من التعريفات للبحاثة لمفهوم التدخل نستخلص عدة نقاط :

1 أن مصطلح التدخل هو مصطلح خلافي بين الباحثين إذ اختلفت التعريفات وذلك لصعوبة تحديده ووضعه في إطار منهجي ونظري.

2 تغير النظر والمعطيات وتنامي التطورات في سياسات الدول وتطلعاتها .

[7] سالم برقوق.المرجع السابق.ص45

3 تباين أشكال التدخل وتعدد حالاته – عسكري –سياسي – اقتصادي ودوافعه حماية حقوق الإنسان – حماية المدنيين – إسقاط نظام ....الخ وكذلك الأطراف الذي تمارسه.

4 تداخل مفهوم التدخل مع مجموعة من المفاهيم كالتغلغل، التورط، الغزو خلق أزمة اصطلاحية لمفهوم التدخل Intervention كما أدى تعدد أشكاله إلى تفاقمها.

5 تعدد الادوات المستعملة في التدخل وتطورها بفعل التطور التكنولوجي وتوظيف التقنية في التدخل، في شؤون الدول لتوجيه الرأي العام.

و من خلال التعريفات السابقة يمكن التوصل إلى تعريف توفيقي إجرائي يحاول الجمع بين أهم السمات والمحددات لمفهوم التدخل وذلك تفاديا للوقوع في مصطلحات متداخلة مع مصطلح التدخل، إذ أن هذا المصطلح يتضمن مجموعة من العناصر:

1 **الإكراه:** هو يدخل في محاولة الدولة (أ) فرض ضغط رهيب على الدولة (ب) فيما يخص شؤوا الداخلية أو الخارجية لدفعها لفعل معين أو منعها.

2 **التأثير**: إذ لابد من أن يكون تدخل الدولة (أ) في شؤون الدولة (ب) بأي شكل سواء لفظيا أو عسكريا أو سياسيا أو إنسانيا بالغ التأثير على الدولة المستهدفة (ب)، وذلك لتحقيق أهداف وغايات التدخل (الدوافع والمثيرات)

3 **فعل الدولة المستهدفة** (المثير): إذ لابد من أن تكون هناك أفعال تمارسها الدولة المستهدفة أي إيجاد مبررات أو مسوغات التدخل بالنسبة للدول المتدخلة من خلالها بالسلم والأمن الدوليين أو انتهاج سياسة عدوانية خارجيا وانتهاك حقوق الإنسان أو انتهاك قواعد القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ،

وبالتالي تعتبر **الدوافع المؤدية للتدخل** كمبررات **تستخدمها بعض الدول لفرض التدخل دون إعلان الأهداف الخفية والحقيقية منه.**

وانطلاقا من هذه العناصر يمكننا تعريف التدخل على أنه:

" عملية ممارساتية منظمة شرعية او غير شرعية يقوم بها فاعل من فواعل العلاقات الدولية الدولة او الامتدادات الصادرة عنها من منظمات و مؤسسات إقليمية أو دولية، هدفها التأثير على الدولة المستهدفة **داخليا خارجيا** مما يتوافق ومصالح الدولة المتدخلة والتي تعتمد على عنصر الإكراه في عملية التدخل الذي يأخذ أشكالا متعددة ووسائل مختلفة قد تكون عنيفة تو غير عنيفة حسب ما تقتضي ظروف الدولة المستهدفة والتي تصل إلى درجة **معينة من الخضوع والإذعان للدول المتدخلة** ".

وتتعدد وتنوع أشكال التدخل وتبين ذلك جليا من خلال تعدد التعريفات السابقة للتدخل، وكذلك إتباعا إلى محاولة إضفاء الشرعية الدولية على التدخل ومن أبرز أشكال التدخل التي صنفها الأستاذ **محمد طلعت الغنيمي** إلى ثلاثة أنواع :**تدخل خارجي** بتدخل دولة في **علاقات دولة أخرى ، وتدخل داخلي** بتدخل دولة في الشؤون **الداخلية لدولة أخرى** بغية تغيير نظامها أو إبقائه، وتدخل عقابي وذلك بفرض حالة من العنف على الدولة **المستهدفة** [8]:

إن تصنيفات الدكتور الغنيمي غير واضحة ومركزة على أساس جغرافي (مجالي) فقط وإهمال بعض العناصر في **تصنيف التدخل.**

كما صنف الدكتور علي صادق أبو هيف التدخل إلى سياسي ، عسكري ،اقتصادي ،فردي ، جماعي ، صريح **ومباشر.**

[8] محمد طلعت الغنيمي .الوجيز في قانون السلام .منشأة المعارف .الإسكندرية . مصر ص 311.

وأضاف العديد من الباحثين أنواعا وأشكالا أخرى للتدخل كالتدخل الدبلوماسي، التدخل الوقائي، التدخل الإنساني.

و على ضوء تعدد أشكال التدخل حاولنا ضبطها على أساس مجموعة من المعايير وذلك لذكر جميع أشكال التدخل المستقاة من الواقع الدولي وعليه يمكننا تقسميها على:

1 **معيار جغرافي**: يمكننا تحديد نوعين من التدخل هما:

1 -أ **تدخل داخلي**: وتمثل هذا الشكل من التدخل في تدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة معينة قصد إحداث تغيير في البنية التركيبية للنظام الداخلي فيها.

1 ب **تدخل خارجي**: ويكون تدخل دولة في الشؤون الخارجية لدولة أخرى في إطار علاقاتها مع باقي الدول بغية توجيه سياستها الخارجية مما يتوافق ومصالح الدولة المتدخلة.

2 معيار الأطراف ويتم تصنيف التدخل، حسب الأطراف المشار كة في التدخل بحيث نجد هناك:

2 -أ **تدخل فردي** : وتمارس دولة منفردة على دولة أخرى ويشكك باحثو السياسة الدولية في هذا النوع من التدخل على أنه مصلحي بالدرجة الأولى.

2 ب **تدخل جماعي** : وتقوم به مجموعة من الدول مجتمعة ويدخل هذا النوع من التدخل في إطار الأمن الجماعي لردع دولة متهمة بانتهاك الشرعية الدولية أو خرق القانون الدولي ، وهو أكثر شرعية من التدخل الفردي وهذا ما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

3 **معيار المجالات الحيوية**: و يتخذ التدخل مجالا محددا من المجالات التالية:

3 -أ التدخل السياسي: وهو التدخل الذي يكون رسميا علنيا أو **العكس من ذلك ويكون** سياسيا بحتا وله إمكانية أن يتحول إلى تدخل عسكري تستخدم القوة أو التهديدات باستعمالها في **حالة عدم إذعان الدولة المستهدفة.**

3 ب التدخل الاقتصادي : **وهو أحد أشكال التدخل الذي تمارسه الدولة على اقتصاد** دولة أخرى ، وفي **الوقت الراهن** أصبحت تمارسه العديد من الفواعل الأخرى في العلاقات الدولية ممثلة بشكل جلي في الشركات متعددة الجنسيات ، صندوق النقد الدولي البنك العالمي للإنشاء والتعمير خصوصا في دول العالم الثالث.

4 معيار العنف (القمع): **وسبق وأن أكدنا على أن** التدخل يتضمن عنصر الإكراه لضمان **نجاحه وتحقيق** أهدافه ولكن التدخل، قد يكون:

4 ب تدخل سلمي : وذلك باجتناب استعمال القوة او التهديد بها كتدخل قوات الامم المتحدة في العديد من مناطق النزاع في إفريقيا لحفظ السلم والأمن في حالة وجود نزاع مسلح، دون التحيز لطرف **من أطراف النزاع وعلى العموم هذا الشكل من التدخل – التدخل السلمي لا يكاد يكون** ممارسا في الواقع الدولي الراهن.

التدخل العسكري: وهو التدخل الذي تمارسه دولة على دولة أخرى باستعمال القوة العسكرية لشل نظامها أو إ هائها وهو الأكثر شيوعا خ لهة بعد اية الحرب الباردة تحت دوافع إنسانية.

رغم تقديمنا لهاته الأشكال المتنوعة والمتعددة للتدخل استنادا لمجموعة من المعايير ، ا **لا أا تبقى ناقصة وغامضة** في مجملها فقد يأخذ التدخل شكلا يجمع بين العديد من صفات أشكال التدخل السالفة الذكر فبالإمكان أن يكون التدخل جماعيا وبقيادة دولة واحدة ويكون في نفس الوقت عسكريا سياسيا ويحمل في طياته جوانب اقتصادية ، لذا فإنه من الصعب إعطاء أشكال محددة من التدخل .

وشاع في أواخر القرن العشرين **والحادي والعشرون شكل جديد من التدخل لدوافع إنسانية يتضمن استعمال القوة العسكرية وهو التدخل العسكري** الإنساني وقد خلف تفاوتا وتباينا كبيرا بين فقهاء القانون الدولي حول **شرعيته من عدمها وما هي الأحوال** والظروف التي تستلزم هذا الشكل من التدخل ومدى تأثير ، وتعارضه مع **مبدأ عدم** التدخل في شؤون الدول ومبدأ السيادة .

وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : التدخل العسكري الإنساني

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد اهتمام المجتمع الدولي بمجال حقوق الإنسان إثر الإعلان العالمي لحقوق **الإنسان** 1948 ،أصبح التدخل يأخذ طابعا إنسانيا بمقتضى القانون الدولي الإنساني لمنع الانتهاكات الجسيمة **لحقوق الإنسان.**

ظهر مبدأ التدخل الإنساني مرتبطا بما يسمى بالحرب العادلة أو الحرب المشروعة كالحروب الدينية في فرنسا في القرن السادس عشر والتي اعتبرت أول تدخل لاعتبارات إنسانية ولكنه تبلور مفهومه عام 1987 **كعنوان** لكتاب ضم ملخصات الاجتماع الدولي الأول حول الحقوق والأخلاقيات الإنسانية المنظم في باريس **وقد تطور** مفهوم التدخل الإنساني ولم يعد مقتصرا على حماية فئات معينة أو أقليات بعينها وتطور التدخل الإنساني بناءا على تدخلات قامت بها منظمات دولية حكومية وغير حكومية بطلب من الدول المعنية التي تعرضت للكوارث **الطبيعية والأمراض** والاوبئة والمجاعات، و ذلك في إطار تحقيق الامن الإنساني ،فالتدخل العسكري الإنساني تبلور مفهومه مع الثورة التنظيرية الذي عرفها حقل الدراسات الأمنية نتيجة انتقال مفهوم الأمن من امن الوسائل – **الدولة** إلى امن الأهداف –**الإنسان أو الفرد**

عرف العديد من البحاثة التدخل الإنساني على أنه تدخل يسعى إلى حماية الإنسانية والحقوق الأساسية للفرد مهما كانت جنسيته أو انتمائه أو عرضه ، وسنفصل في أبرز التعريفات عرف أوبنهايم Oppenheim التدخل الإنساني " التدخل الذي يستخدم القوة باسم الإنسانية لوقف اضطهاد الدولة لرعاياها ، وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم مما يبرر هذا التدخل قانونيا "[9].

ففي رأي أوبنهايم أن التدخل لا يكون إلا عسكريا لدوافع إنسانية وهنا يمكن تسمية تعريفه التدخل العسكري الإنساني.

و عرف ساندوزYVES SANDOS التدخل الانساني بانه:"التدخل المسلح لدولة في اقليم دولة اخرى لوضع حد لخروقات خطيرة و جماعية لحقوق الانسان"، و يعرف باكستر BAXTER التدخل الانساني:"التخل الانساني هو كل عمل يقدم على استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما من اجل حماية رعاياها من الموت او الاخطار الفادحة التي يتعرضون لها في اراضي دولة الدولة الاجنبية ، و بذلك يكون استعمال القوة لفترة زمنية قصيرة الانقاذ مواطنيها في الخارج"

ففي تعريفه يحصر باكستر BAXTER التدخل الانساني في قيام دولة بحماية رعاياها في دولة ثانية لكنه يؤكد على استخدام القوة في ذلك و بالتالي تعريف ضيق.

عرف برنارد كوشنير B KOUCHNER التدخل الانساني بقوله:" عندما تعجز حكومة عن حماية مواطنيها فان ذلك يقع على عاتق المجموعة الدولية، و في هذه يسمع صوت الضحايا و ليس اولئك الدكتاتوريين الذين يعتقدون ام يمثلون الضحايا"[10]

[9] سيهام سليماني.تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق1991.مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية.جامعة الجزائر.2005.ص70

[10] FRANçOIS PIQUET: "ingérence utile et manipuleè"dans derives humanitaires etat d urgence et droit d ingerence paris presseuniversitaire France1994P83

يعتبر برنارد كوشنير ان انهيار الاتحاد السوفياتي فيح المجال اما الامم المتحدة للقيام بتدخلات عسكرية انسانية لحماية حقوق الانسان و فض النزاعات.

أما التعريف القانوني للتدخل الإنساني يتمحور حول " لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي إلى وسائل الإكراه السياسية الاقتصادية أو العسكرية ضد الدولة أو الدول التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان بهدف حملها على وضع حد لهاته الممارسات "[11].

و عرف عبد المعز عبد الغفار التدخل الإنساني: " ضغط تمارسه حكومة دولة على حكومة دولة أخرى من أجل أن يكون تصرف الدولة الأخيرة مطابقا للقوانين، لاسيما القوانين التي تحمي حقوق الإنسان وحرياته "[12].

إن تعريف نجم عبد المعز عبد الغفار لم يتضمن صراحة استعمال القوة فكلمة ضغط تحمل العديد من الدلالات وتبقى غامضة.

ويؤكد ماريو دومينيك بيروت M-D-Perrot أن التدخل التقليدي كان ينظر إليه على أنه اغتصاب سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي للسيادة بينما التدخل الإنساني بالعكس يعتبر ضرب من القوة الرمزية تستعمل في سبيل خدمة الإنسانية المعذبة " [13].

وضع فرانك frank تعريفا للتدخل الإنساني يعتبر موضوعا و عمليا و منطقيا إذ يقول:"كل عمل يقوم على استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها من قبل دولة أو مجموعة من الدول ،أو بمعرفة هيئة دولية لغرض حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الصارخة التي تقوم بها دولة ما ضد مواطنيها بطرقة فيما إنكار لحقوقهم و

[11] حسام أحمد محمد هنداوي. التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي. القاهرة . دار النهضة العربية .ص 52.

[12] نجم عبد المعز عبد الغفار.مفهوم التدخل الإنساني في القانون الدولي و دراسة لبعض تطبيقاته.مجلة الدراسات القانونية.العدد2.أسيوط.مصر.ص31

[13] سيهام سليماني.المرجع السابق.ص77

بشكل يصدم الإنسانية". ركز فرانك على عدة عناصر : القوة المسلحة، مجوعة الدول(الامن الجماعي)، معرفة هيئة دولية بمعنى إضفاء الشرعية على التدخل و الصيغة القانونية.

من خلال ما سبق ذكره من التعريفات نخلص إلى تعريف إجرائي للتدخل العسكري الإنساني والذي يجب أن يتضمن الشروط التالية:

1 ثبوت حالة رسمية ومؤكدة من انتهاك حقوق الإنسان.

2 خلو التدخل الإنساني من أي نية توسعية أو مصلحية من طرف الدولة أو الدول المتدخلة إنسانا أي ضرورة التدخل للدوافع الإنسانية فقط.

3 استعمال القوة العسكرية او التهديد بها في عملية التدخل لإنجاح وضمان فعاليته في ردع الدولة المعتدية على حقوق الإنسان، وهذا يطرح إشكالية و عليه يمكننا أن نعرف التدخل العسكري الإنساني على أنه " عمل قائم على توظيف القوة العسكرية من طرف دولة أو أكثر ضد دولة نتيجة انتهاكها لحقوق الإنسان سواء من أفرادها أو من رعايا أجانب " .

المطلب الثالث: إشكالية التدخل العسكري الإنساني في القانون الدولي

يتضح جليا ومن خلال التعريفات السابقة للتدخل العسكري الإنساني على أنه يتضمن استخدام القوة العسكرية والتي تم تحريمها في ميثاق الأمم المتحدة هذا من جهة ومن جهة أخرى لخوف المجتمع الدولي والقضاء الدولي من انحراف مهمة التدخل العسكري الإنساني لحماية حقوق الإنسان و تحوله إلى أداة لتحقيق مصالح معينة للدول المتدخلة وهذا ما أوجد إشكالية شرعية التدخل العسكري الإنساني في ظل غياب نصوص قانونية واضحة تحكم ذلك بطريقة واضحة ومباشرة وإن وجدت بعض الأحكام في بعض الاتفاقيات و التي سنتناولها بالدراسة لاحقا

وكنتيجة لإشكالية شرعية التدخل الإنساني فنقدم دراسة قانونية للظاهرة وفقا لموقف القانون الدولي وفقه القانون الدولي ، القضاء الدولي .

أولا : موقف القانون الدولي

لم يصدر صراحة نص صريح في نصوص ميثاق الأمم المتحدة و قرارات مجلس الأمن الدولي يجيز التدخل العسكري الإنساني أو يمنعه ، ففي ميثاق الهيئة الأممية تم التأكيد على الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد و ضرورة وضع إجراءات صارمة لحماية حقوق الإنسان .

وحدد الفصل السابع من الميثاق الأحكام العامة لاستخدام القوة المسلحة للرد على الانتهاكات التي تهدد السلم والأمن الدوليين و خول المهمة لمس الأمن و منحته السلطة لمنع أعمال العدوان طبقا لأحكام المادتين (41) (42) لحفظ السلم والأمن الدوليين وأضافت (42) ، (43) ، (44) وبعدها اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية في نص المادة (41) مؤكدا على عدم استخدام القوة العسكرية والاقتصار على تدابير العقوبات الاقتصادية وإن لم تف هذه الإجراءات ، جاز لمجلس الامن الانتقال إلى الاخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية .

وقد نصت المادة 55 على إشاعة احترام ومراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بلا تمييز كما ركزت على ضرورة تحقيق الرفاهية والتطور والتقدم للفرد كما أكد الميثاق في المادة (56) بتعهد جميع الأعضاء منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة طبقا لما جاء في المادة (55) [14].

فكلتا المادتين أكدتا على ترقية حقوق الإنسان خاصة وذلك من أهداف الأمم المتحدة إلا أن بعض فقهاء القانون الدولي الإنساني اعتبروا المادتين تتميزان بالعمومية.

[14] معاوية عودة السوالقة .التدخل العسكري الإنساني.رسالة ماجستيرفي القانون العام.جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.2009.ص99

كما نص ميثاق الأمم المتحدة على حق التدخل الإنساني من خلال المادة 2 الفرقة 4 والتي نص على : " **كل** عمل عدواني بما في ذلك استخدام سلطات دولة القوة العسكرية ضد دولة أخر **ى لأغراض أخرى ، خلاف الدفاع** الوطني أو الجماعي لمشروع أو تنفيذ **قرار أو تطبيق توصية لإحدى هيئات الأمم المتحدة** " .

فهذه الفترة لم تحرم العمل العدواني قطعا من هنا يفهم تحريم القوة العسكرية وفق الشروط التالية:

1 أن تكون موجهة ضد الوحدة الإقليمية للدولة :

وهذا في حال وقوع التدخل الفعلي لابد من أن لا يكون هذا التدخل غرضه المساس بالوحدة الإقليمية للدولة حتى في حالات مرور الجيوش في إقليم دولة ما فإنه يفهم أنه انتهاك لسيادة **الدولة و اعتداء على أراضيها وهذا** خلق تباينا حول مفهوم السيادة والوحدة الإقليمية .

2 أن تكون موجهة ضد استقلال تلك الدولة:

كثيرا ما يختلط مفهوم التدخل الإنساني بالاستقلال السياسي حيث يعتبر التدخل العسكري الإنساني في عديد الحالات موجها الاستقلال السياسي للدولة[15].

3 أن لا تنسجم مع أهداف الأمم المتحدة:

من أهداف الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وبالتالي لا يمكن الحديث عن تدخل إنساني إذا كان مخالفا لميثاق الأمم المتحدة.

[15] فوزي أو صديق. مبدأ التدخل والسيادة. ص247.

ثانيا : فقه القانون الدولي (الاتجاه المؤيد والاتجاه المعارض)

1 الاتجاه المؤيد للتدخل الإنساني :

يبرر أنصار هذا الاتجاه التدخل العسكري الإنساني باهتمام المجتمع الدولي باللاجئين والمشردين والضحايا المنتهكة حقوقهم بعيدا عن اعتبار هذا التدخل هو تدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك استخدام القوة لا يعتبر انتهاكا لسيادة هذه الدول ، فيرى ديبرتش شيندلر Dietrich Schindler أن لإعاقة أو منع أعمال المنظمات الدولية هو خرق للقانون الدولي[16].

2 الاتجاه المعارض للتدخل الإنساني :

يرى أنصار هذا الاتجاه بعدم شرعية التدخل العسكري يتحججون في ذلك بفتح الباب ، تزايد تدخل الدول بغرض الدوافع الإنسانية إلا أن القواعد القانونية التي تحكم العمليات الإنسانية لا تزال غير واضحة كما استدلوا بأن المضار التي قد تنشأ عن استعمال القوة أكثر المنافع وقد يساء للإنسان باسم الإنسانية وتنتهك حقوقه وبالتالي تصبح حلقة مفرغة .

كما أن العديد من الدول تتدخل من أجل مصالحها الحيوية والإستراتيجية كما أثبت ذلك الواقع الدولي الراهن.

إضافة إلى هذين الاتجاهين ظهر اتجاه ثالث توفيقي وذلك رأي فروي Verwey حيث يجمع بين الرأيين السابقين المتناقضين حيث يرى أن جميع التدخلات العسكرية تحمل العديد من الأهداف المتعددة الممزوجة بين الأهداف الإنسانية والمصالح الخاصة للدول المتدخلة. [17]

ثالثا : موقف القضاء الدولي :

[16] معاوية عودة السوالقة.المرجع السابق.ص112
[17] فوزي أو صديق – مبدأ التدخل والسيادة كيف ؟ لماذا ؟

أصدر مجلس الأمن والأمم المتحدة العديد من القرارات والتوصيات واللوائح التي يستند إليها الكثير من **مؤيدي التدخل العسكري من أبرزها:**

التوصيات الصادرة من طرف الأمم المتحدة الخاصة باستعمال القوة التوصية 2625 XXIX الصادرة في **24 أكتوبر 1970 نصت على أن التدخلات العسكرية الإنسانية مباحة ما** لم تحرم جميع الاعتداءات ضد **الوحدة الإقليمية أو السيادة لدولة ما ، كما تحظر استعمال القوة كوسيلة لحل المشكلات الدولية** [18].

كما أصدر مجلس الأمن في ماي **1993 قرار رقم 827** القاضي بتشكيل محكمة خاصة هي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا للنظر في جرائم الحرب .

كما تم تشكيل محكمة رواندا عام **1994** بناء على طلب مجلس الأمن الدولي للنظر في جرائم الحرب والإبادة **أثناء** حرب الهوتو والتوتسي [19].

وأخيرا في عام **2011** تدخل حلف الناتو في ليبيا إثر قيام ثورة شعبية مطالبة بسقوط النظام فتدخل مجلس **الأمن وأصدر قرار 1970 وفق المادة (40)** القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على نظام القذافي المتهم بانتهاك حقوق الإنسان وقتل المدنيين ثم أصدر قرار **1973 القاضي باستخدام القوة العسكرية (حظر جوي) لحماية** المدنيين وهذا خلق آراء مختلفة ومتعددة حول شرعية التدخل من عدمه.

المبحث الثاني : إستراتيجيات القوى الكبرى بعد الحرب الباردة

شهد العالم عقب نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية على مستوى بنية النظام الدولي ، إذ سقط الاتحاد السوفياتي **الحامل للواء الشيوعية** الاشتراكية في وجه الولايات المتحدة وأوربا الغربية الحاملتين لشعار الرأسمالية الليبرالية ، **وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة أمامها للانفراد** بزعامة العالم وبسط سيطرتها وهيمنتها على جميع دول

[18] فوزي أوصديق مرجع سابق ،ص 252 253.
[19] معاوية محمود السوالقة . المرجع السابق.ص 119

العالم دون استثناء في ظل انعدام فاعل رئيسي في العلاقات الدولية بحجم وقوة الولايات المتحدة وهذا ما سعت إليه هذه الأخيرة والدول الغربية الرأسمالية من وراءها .

المطلب الأول :المضامين و الركائز الأساسية لاستراتيجيات القوى الرأسمالية

أفرزت نهاية الحرب الباردة معطيات دولية جديدة ، فبعد سقوط الشيوعية وانتصار الرأسمالية الليبرالية بالمقابل ،عملت الولايات المتحدة على الترويج للإيديولوجية الرأسمالية على أنها الأفضل وعلى العالم بأسره اعتناقها وصاغت لأجل ذلك استراتيجيات واضحة المعالم ، محددة الأهداف ويقرر الباحثون على انها لم تختلف كثيرا عن الاستراتيجيات السابقة التي كانت تواجد الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة والتي كانت متمحورة حول ثلاث عناصر رئيسية هي :[20]

1 احتواء الاتحاد السوفياتي

2 العمل على الحد ومنع انتشار الشيوعية في العالم

3 توطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها عبر العالم

وتوجد هذه العناصر في مذكرة الأصل القومي رقم 68 بتاريخ NCS 1950 والتي تستلزم إنفاقا عسكريا هائلا وتقليص روح التسامح ، وكان جورج كينانG KENNAN أحد أبرز وألمع المخططين الأمريكيين و أحد راسمي ملامح عالم ما بعد الحرب العالمية II إذ يقول :

" عندنا حوالي 50% من ثروات العالم وفقط 6.3% من سكانه.... ومثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين، مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار ذلك

[20] اسماء رسولي.مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسة و العلاقات الدولية. جامعة باتنة.الجزائر. ص 19.

التفاوت...ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلي عن الأحلام والعواطف وتركيز اهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة ...يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين... والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان ورفع مستوى المعيشة والتحول للديمقراطية ولن يكون اليوم الذي نضطر للتعامل بمنطق القوة بعيدا، وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل ".

إبان الحرب العالمية الثانية تسلمت الولايات المتحدة زمام قيادة الدول الصناعية في العالم حيث حازت على 50% من ثروات العالم وبسطت سيطرتها على جانبي المحيطين الاطلسي والهادي، حيث لو يسبق أن حققت دولة في العالم أن حققت ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية وكنتيجة لسيطرتها على العالم الراسمالي وضعت أهدافا رئيسية ثابتة لا تتغير ولا تتأثر بالمتغيرات الدولية يلخصها الأستاذ نعوم تشومسكي N CHOAMASKY في كتابه المرسوم ماذا يريد العم السام في : [21]

1 حماية المجال العظيم : وهو أشبه بالمجال الحيوي ويشمل نصف الكرة الارضية الغربي : غرب أوربا الشرق الأقصى، المستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية المفككة ، مصادر الطاقة في الشرق الأوسط ، بقية العالم الثالث وإخضاعه لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي ، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان ، الأولى تأمين السيادة على المجال العظيم ويستلزم امتلاك قوة ردعية مرعبة لردع أطماع أي دولة و هذا أحد أسباب بناء ترسانة نووية ، أما المهمة الثانية توفير دعم حكومي للصناعات التكنولوجية المتقدمة ولأسباب متعددة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكري .

2 استعادة النظام التقليدي : حيث أدرك المخطط "جورج كينان " أهمية إعادة بناء الدول الصناعية الغربية بما في ذلك اليابان حتى تستطيع استيراد المصنوعات الأمريكية وتوفير فرص الاستثمار ، كما يجب استعادة سيادة أصحاب الأعمال وإضعاف التكتلات العمالية إذ كانت ترى الولايات المتحدة أن المهدد الحقيقي لأوربا الغربية

[21] نعوم تشو مسكي .ماذا يريد العم سام.ترجمة.عادل المعلم.دار الشروق.مصر.ص9

هو القوة والجاذبية السياسية للأحزاب الشيوعية والاشتراكية وليس أي عدوان محتل من الاتحاد السوفياتي و لذلك نفذت مشروع ماريشال وبمقتضاه أقرضت ومنحت لأوربا 12 بليون دولار بين عاني 1947 1951.

التهديد و عدم المخاطرة :بالعمل على القضاء على اي تهديد ومواجهته قبل ان يتطور وتصعب مواجهته على الصعيد الدولي

وانطلاقا من هذا فإن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى التفوق على النطاق العالمي من قبل ظهور الثنائية القطبية على حد قول جون لويس جاديس " قل بين المؤرخين من ينكر اليوم أن الولايات المتحدة كانت تتوقع السيطرة على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وانها كانت تسعى إلى هذاقبل أن يبرز الاتحاد السوفياتي كخصم ظاهر وحاضر "

فلقد كانت الرغبة في الهيمنة على العالم هي المحرك الرئيسي من وراء إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى ، كما سبق وان ذكرنا في ورقة مجلس الأمن القومي التي تضمنت سياسة احتواء كونية عسكرية ففي رؤية متأنية للوثيقة نلحظ :

1 إعداد بيئة عالمية للنظام الأمريكي فيها مكان للقيادة والسيطرة.

2 إستراتيجية الهيمنة هي إستراتيجية الولايات المتحدة في غياب الإتحاد السوفياتي، [22] وهكذا تبين أن وجود الإتحاد السوفياتي كان ضروريا لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ، فالحرب الباردة أضفت صبغة شرعية على توسع القوة الأمريكية ودليل ذلك بقاء الإستراتيجية الكبرى بلا تغيير على الرغم من اختفاء الاتحاد السوفياتي ، فخرجت منفردة بالهيمنة العسكرية والاقتصادية وهذا التفرد أتاح لها العمل على استثمار البنية الدولية بعد الحرب الباردة وتوفير الشروط الملائمة لحماية المصالح الأمريكية وتشكيل البيئات المناسبة في مختلف مناطق

[22] كريستوفر لين .إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى.زعامة القرن 21 أم توازن القوى ترجمة أديب يوسف شيش.ص 3

العالم فقد سيطرت على البحار والمحيطات في العالم وطورت قدراتها العسكرية الحاسمة كما انها قواعدها العسكرية مثبتة في كل مناطق العالم على الحدود الغربية والشرقية باوراسيا [23]. كما وقف الاقتصاد الأمريكي يشكل مميز عن كل الاقتصاديات الاخرى فهي حققت المرتبة الاولى في المجالات العسكرية الاقتصادية ، التكنولوجية والتنافسية .

كل هذه المعطيات منحت الولايات المتحدة الأمريكية حق التفرد بالعالم وزعامته وإدارة شؤونه مثلما تدير شؤونها الداخلية فقد بدأت بذلك إبان حرب الخليج الثانية 1991 فترة إدارة جورج بوش الأب تلاها فترة حكم إدارة الرئيس كلينتون والتي كانت تتبنى إستراتيجية قائمة أساسا على التحول من الاحتواء إلى التوسع وفقا لوثيقة الأمن القومي 1996 وتتحدد في أربع عناصر :

1 تعزيز سوق الديمقراطيات الرئيسية للقدرة بالقيام بإجراءات التوسع .

2 العمل على تعزيز وتوطيد اقتصاديات السوق والديمقراطيات الجديدة.

3 مواجهة العدوان ودعم تحرير الدول المعادية للديمقراطية.

4 الاهتمام بالمجال الإنساني من خلال دعم التحولات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان [24].

اعتبر العديد من الباحثين والمخططين الاستراتيجيين أن إستراتيجية الإدارة الديمقراطية التي يترأسها بيل كلينتون فاشلة ولا تتماشى وقوة الولايات المتحدة ، كما شكلت ايضا فراغا استراتيجيا لانها لا تتماشى مع معطيات القوة الأمريكية لذلك مع حصول الجمهوريين (المحافظين الجدد) على السلطة بزعامة جورج ولكر بوش الذي أصبح رئيسا أصدر وثيقة بعنوان إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وجاءت هذه الوثيقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منطلقة من رؤية بوش الواقعية ولذا غابت تعابير التعاون الدولي

[23] زبيغنيو بريجنسكي. رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية و مايترتب عليها جيواستراتيجيا.مركز الدراسات العسكرية.ط2. 1999.ص112

[24] اسماء رسولي.المرجع السابق.ص38

والالتزام ببناء المجتمع الدولي لتحل محلها تعابير أكثر خشونة،تغير النظام ، الحرب الوقائية ، **تحالفات الراغبين، التفوق الأمريكي .**

كما تم رفض الاتفاقيات الدولية والأعراف والمعاهدات حلت محلها هيمنة أمريكا [25] **، كل هذه** الثورة الإستراتيجية كانت تحت عنوان " **مشروع القرن الأمريكي** " أو ما يعرف بالأحاديين بعدما دار نقاش كبير **حول** دفع أمريكا للأمام للانفراد بزعامة العالم والذي يشكل رأي الأحاديين وبين ما يدعون إلى التعاون الدولي **والاعتماد على المؤسسات الدولية من طرف التعدديين.**

ومن أهم ما تضمنت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة :

1 استخدام جميع وسائل القوة عسكرية مباشرة أم مخابراتية **أو تمويلية .**

2 **الاعتماد على مبدأ " الحرب الوقائية" لو اجهة أي تديدات قبل حدوثها.**

3 الأخطار المحتملة الحدوث تأتي من الدول الصغيرة كما من الدول الكبيرة.

4 إن القوة الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة تخولها مسؤولية الحفاظ على قيم المجتمع الحر ومبادئه **وهي** مسؤولية شاقة لا تتحملها أية دولة غير الولايات المتحدة **لذا عليها تطوير مؤسسات أمنها القومي.**

5 إن الحرب على الإرهاب تختلف عن أي حرب أخرى في التاريخ فسوف يتم تفعيلها في جبهات عدة أمام عدو مراوغ لفترة غير محددة من الزمن **ولكن الأسبقية ستكون تفتيت المنظمات الإرهابية العالمية .**

6 **الاستمرار** في تشجيع الشركاء الإقليميين لبذل جهود أكثر في مواجهة الإرهاب ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم هذه الدولة بجميع الإمكانات .

[25] شاهر إسماعيل الشاهر. أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2001.منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.وزارة الثقافة.دمشق سوريا.2009.ص 128.

7 تدافع الولايات المتحدة الأمريكية عن الشعب الأمريكي والمصالح الأمريكية في الداخل والخارج بتحديد مصادر التهديد، وكما انها لن تتردد في العمل منفردة لتامين حقها في الدفاع عن النفس باتخاذ إجراءات وقائية استباقية ضد الجماعات الإرهابية .

8 تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الحكومات المعتدلة والحديثة وخصوصا في العالم الإسلامي.

9 تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ردع الدول المارقة المنتهكة لحقوق الإنسان والداعية للإرهاب والساعية بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وذلك من جراء :

-أ الجهود المضادة الاستباقية.

ب الإدارة الفاعلة للنتائج المترتبة على استخدام أسلحة الدمار الشامل [26].

إن التمعن جيدا في بنود الوثيقة يقودنا إلى القول بأن الإدارة الأمريكية تفضل العمل المنفرد كما ترفض القانون الدولي وقواعده كما تتقاطع مع مصالح الشركات النفطية والمركبات العسكرية الصناعية ولذلك يرجح العديد من الخبراء الأمريكيين أن الولايات المتحدة الأمريكية أضاعت فرصتين ثمينتين لزعامة العالم هما : اية الحرب الباردة وحرب الخليج الثابتة لذلك أعادت صياغة إستراتيجية عدوانية جديدة مستغلة في ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها ما خلف تضامنا عالميا مع الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف معها في حربها المزعومة على الإرهاب ، إذ عرضت العديد من الدول مساعدات عسكرية للولايات المتحدة كما عرضت دول أخرى إنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، في وقت رفع جورج بوش شعارا – معنا أو ضدنا الذي ألغى وضعية أخرى هي الوسطية فإما الدخول في حرب أمريكا العالمية على الإرهاب وما يترتب عن ذلك من تقديم مساعدات استخباراتية وخضوع وخنوع تام للهيمنة الأمريكية في شكلها المعولم وإما الوقوف ضدها وبذلك تدخل الدولة في

[26] شاهر اسماعيل الشاهر. المرجع السابق. ص185- 190

قائمة الدول المارقة أو الدول الشريرة أو محور الشر التي كانت تضم بعض الدول الإسلامية ليبيا ، سوريا ، ايران ، اليمن إضافة إلى كوريا الشمالية وما قد تنجر عن هذا التصنيف من لعنة معاداة الإمبراطورية الأمريكية .

منذ وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض أو ما يعرف بـ " المحافظين الجدد " المتبنين لفكرة القرن الأمريكي عملت الولايات المتحدة على تكرس مشروعها الهيمني الامبريالي بالاشتراك مع الحلفاء وفق ما هو مصلحي وعملت على إنشاء تحالف أو ما يعرف بالمفهوم الاستراتيجي للتحالف مضافا إليه الرؤية الأمريكية المتضمنة لمضمون استراتيجي الأمن القومي للولايات المتحدة التي أصدرها الرئيس جورج بوش في 2002/09 ، وتمثل وثيقة التحالف الأطلسي المسماة المفهوم الاستراتيجي للتحالف وذلك بتفعيل المادة 5 من بنود حلف الأطلسي الذي أصبح أداة في يد القوى الكبرى لممارسة سياسة التدخل وحماية حقوق الإنسان وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني .

إن الولايات المتحدة ليست متفردة في الحقيقة على الساحة العالمية ، فهي متفوقة عسكريا فقط ولكنها اقتصاديا شريك مع أوربا و اليابان ، وهناك نسبة عالية من فرص القوة والتأثير تمتلكها الدول والجماعات في شتى أنحاء العالم، وهي قوة يجب أن لا يستهان بها ولا يمكن التعامل معها دون تعاون عالمي ، إذ يقول في هذا الصدد المفكر الأمريكي جوزيف ناي JOSEPH NEY في كتابه الموسوم " مفارقة القوة الأمريكية " " التعددية تساعد على بقاء المصالح الأمريكية وتقلل من تحالف القوى العالمية الكبرى في مواجهة الولايات المتحدة " [27].

ولذلك فالولايات المتحدة دائما تتخذ من حلفاءها الدول الصناعية الرأسمالية شريكا في تحقيق مصالحها وذلك لإعطاء تحركاتها شرعية اكثر وكذلك لتجنب تصادم مصالحها مع مصالح القوى الاخرى خصوصا اوربا من جهة ومن جهة أخرى محاولة تقليل تكلفات القيادة، ولكن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى التي يجب أن تقود العالم عقب نهاية الحرب الباردة، إذ يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن هذه مسؤولية عظيمة ، يقول هارلان

[27] جوزيف ناي. مفارقة القوة الأمريكية. تعريب محمد توفيق البجيرمي .ط1 .2003 ،ص267 ،277.

كليفلاند HARLAN KLIFLAND [28] في كتابه " ميلاد عالم جديد " يجب أن نستنتج أنه خلال هذه الفترة **التسعينات كانت الولايات المتحدة الدولة القومية الوحيدة ذات الإمكانات العالمية بشكل حقيقي ، ليس** بالتحديد في المجال العسكري او مجالات القضاء ولكن كذلك ايضا في العلم والتقنية والقوة الاقتصادية والثقافية ، **والقيم الإعلانية (مثل حقوق الإنسان والإيديولوجيات المؤسسة "** ثم **يضيف قائلا " لقد تكون النظام العالمي** بشكل أوسع من المبادرات النابعة من واشنطن والمستندة إلى رغبة الولايات المتحدة في أن تدفع تكلفتها ، أما **الدول الأخرى فتتبع الخط العام لأنا تفتقر للموارد أو للقوة أو إرادة توليد بدائل "** فبهذه الرؤية يرى الكاتب **كليفلاند** أن الولايات المتحدة يجب أن تتزعم العالم لأن الوحيدة المؤهلة في عالم ما بعد الحرب **الباردة وما على** القوى الأخرى إلا تباعها لدور قيادة اللجنة التنفيذية لنادي الديمقراطيات على حد تعبيره [29] بحيث تتمكن من **استخدام القوة اللازمة لحفظ النظام العالمي والازدهار والتنمية** وحماية حقوق الإنسان وهذا ما يعطينا حقا آخر هو حق التدخل في شؤون الدول من أجل ترسيخ الديمقراطية وإ**سقاط الأنظمة الاستبدادية والمارقة** وحماية حقوق **الإنسان .**

المطلب الثاني : العقيدة التدخلية في استراتيجيات القوى الكبرى

يشكل التدخل الغربي في العديد من الدول في العالم احد المجالات المهمة في دراسة السياسة الدولية بصفة عامة وفي السياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة ، ومجال هذا التدخل هو في العالم الثالث الذي يشهد حالة من

[28] مفكر أمريكي شغل عدة مناصب: سفير الو.م.أ في حلف الناتو/ رئيس البنك العالمي للإنشاء و التعمير.
[29] هارلان كليفلاند. ميلاد عالم جديد فرصة متاحة لقيادة عالمية . ترجمة جمال علي زهران –ط1 المكتبة الأكاديمية – مصر 2000 ،ص327 323.

التخلف والتبعية للدول الرأسمالية الغربية ، فوفقا لنظرية التبعية فإن هذه الأخيرة تعمل على تنمية تخلف التوابع حسب نظرية التخلف اندري غندر فرانك ANDREY GANDER FRANK ويعتبر تدخل القوى الكبرى في العالم الثالث مرتبطا بالأسباب التي تتوفر فيه العالم الثالث والتي تمكن حصرها عموما في [30]:

1 الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للعالم الثالث بالنسبة لدول المركز القوى الكبرى

2 العالم الثالث كبؤر توتر ونزاعات بفعل التنافس الذي كان قائما ابن الحرب الباردة بين القوتين العظميين وما خلفه هذا التنافس ، إضافة إلى تنامي الظاهرة القومية القبلية والنزاعات الاثنية والعرقية .

3 تحول الاهتمام من التخطيط الاستراتيجي للصراع بين الكتلتين (شرق ، غرب) في أوربا إلى التخطيط لحالات الصراعات ضعيفة الشدة low intensity conflict في العالم الثالث إذ يقول في هذا المقام واين برغر W Weinberger نائب الدولة الأمريكية الأسبق لشؤون الدفاع أمام الكونغرس من عام 1987 : " يظهر اليوم أن هناك عدد من الأعداء الذين يهددون أمتنا عن طريق التهديد المستمر لمصالحنا بفعل الحروب المستمرة التي يقودها المتمردون ، القتلة ، إرهابيون ، وفوضويون يأملون في إيجاد نقطة الضعف في دفاعنا ....ستبقى هذه الأشكال العدائية أكثر التهديدات احتمالا وكثرة في أمتنا " [31]

وهذا ما تم تناوله أثناء الأزمة العراقية وما بعد الحرب الخليجية حيث قام المسؤولون الأمريكيون بفعل أمننة securitization الصراعات ضعيفة الشدة ، وخطر الزعماء الراديكاليين في العالم الثالث على المصالح الأمريكية .

[30] سالم برقوق .المرجع السابق. ص81
[31] سالم برقوق. المرجع السابق.ص93

4 التأكد على وجود العديد من المصالح الإستراتيجية في العالم الثالث التي تبرر للتدخل العسكري في المنطقة [32] فمثلا الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر اعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيوية واقتصادية للولايات المتحدة مما يستوجب الاستعداد الدائم للدفاع عنها .

فعقب نهاية الحرب الباردة ارتكزت الإستراتيجية الامنية للولايات المتحدة وحلفاؤها على التدخل القائم اساسا على مبدأ النزاعات ضعيفة الشدة، حيث قال فرانك كالوتشي F Klyoutchi : " مثل العدوان الغامض المتمثل في صراع ضعيف الشدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية اكبر التهديدات حدة لمصالحنا ومصالح حلفاءنا وأصدقائنا [33] كما شرح جورج بوش قائلا : " أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع إلى حد الآن الإتقان في فهم هذا التهديد ...لكنه يلزم عليها وعلى حلفائها صياغة إستراتيجية يحفظ بها الاستقرار في العالم الثالث.

وعليه بنى هذا المبدأ الصراعات ضعيفة الشدة على فرضيتين :

1 اعتبار المصالح الأمريكية والغربية عموما مهددة من طرف الحركات الثورية والتنظيمات الراديكالية في العالم الثالث الكفيلة بحرمان الغرب والو.م.أ من المعادن والطرق ومصادر الطاقة.

2 الاستعداد التام لاستخدام القوة لحماية المصالح الحيوية.

فهاتين الفرضيتان كونتا دافعا أساسيا للعقيدة التدخلية للدول الكبرى وعليه طور البنتاغون مذهبا يتصور احتمال اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر والغير مباشر باللجوء إلى ثلاثة أنواع من العمليات :

1 الدفاع الداخلي بالخارج: وهي العمليات المعادية للثوار بحيث تساعد الولايات المتحدة الحكومات الموالية لها في العالم الثالث على قمع الحركات التمردية.

[32] سمير أمين.الاقتصاد السياسي للتنمية.ترجمة فمهية شرف الدين.دار الفارابي. ط1.بيروت.لبنان.ص ص98- 112
[33] سالم برقوق .المرجع السابق.ص89.

2 العمليات المساندة للحركات التمردية حيث تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الحركات الهادفة لإسقاط أنظمة معادية كما حدث في ليبيا مؤخرا 2011 بعد تدخل حلف الأطلسي لإسقاط نظام القذافي وهذا ما سنتناوله لاحقا في الفصل الثاني.

3 العمليات الوقائية والاحتياطية أيام السلم والتي تقتضي استخدام القوة العسكرية لفترة قصيرة كأداة للسياسة الخارجية، والغرض من هذه العمليات إجلاء رعايا دولة من دولة اخرى بهدف ردعها مثل استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد ليبيا 1986 [34] .

ولعل الباحث في تاريخ أمريكا الاستعماري والدامي يلاحظ أن الولايات المتحدة باشرت سلسلة من التدخلات العسكرية ، تضاعفت بشكل كبير في القرن العشرين والتي كانت مقتصرة الأمريكيتين وفقا لمبدأ مونرو لكن سرعان ما امتد التدخل في مرحلة الحرب الباردة والفترة التي تلتها في ظل النظام العالمي الجديد ليشمل العالم أجمع في إطار التحالفات وفي هذا الصدد يحصي المفكر زولتان غرو سمان Z Grossman التدخلات العسكرية في شؤون العالم منذ عام 1890 إلى غاية احتلال العراق 2003 ، والتي بلغ عددها 132 تدخلا تحت ذرائع متعددة ومختلفة و دائما بصيغة إنسانية بحتة [35].

لقد مثلت سياسة التدخل شكلا من أشكال تدويل الوظائف الحربية للمؤسسة العسكرية في الدول الكبرى تحت غطاءات حقوقية وسياسية لتحرير التدخل وإكسابه شرعية أمام المجتمع ، وعقب اية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم برزت سمات جديدة للعقيدة التدخلية في الممارسة الغربية وهي مستندة أساسا على :

[34] سالم برقوق . المرجع السابق.ص119
[35] شاهر إسماعيل الشاهر. المرجع السابق.ص 106

1 تماثل مرتكزات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية مع وثيقة حلف الناتو – المفهوم الاستراتيجي للتحالف مضافا إليها الرؤية الأمريكية المنظمة أساسا :

1 -أ التحول عن الدفاع عن أراضي الو م أ إلى الدفاع عن مصالحها خارج الحدود الوطنية **وفقا لمبدأ الحرب الاستباقية.**

1 ب **حق استخدام القوة العسكرية**

1 ج التدخل في إدارة الأزمات الإقليمية والوطنية والعمل على إسقاط الأنظمة الاستبدادية .

1 د **قيادة التحالفات الدولية لمناهضة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11** سبتمبر **2001 وإعلان " الحرب العالمية على الإرهاب ".**

انطلاقا من المضامين السابقة يظهر جليا تطبيق مبدأ التدخل العسكري في أي نقطة من العالم.

2 انعكاسات العقيدة العسكرية الأمريكية على القانون الدولي والعلاقات **الدولية وذلك ما نلمس من خلال** ما تم سبق ذكره من مضامين الإستراتيجية التي تضمنها وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة ذاك المذهب **الوقائي** الهجومي العسكري التدخلي مما ينتج عنه من إفرازات يؤدي إلى تفكيك السيادة الوطنية وتدويل النزاعات الوطنية **وانتهاك الشرعية الدولية تحت إدعاءات راهنة منها حق التدخل المصحوب بالضغوطات الدبلوماسية وحق** استخدام القوة بهدف نشر الديمقراطية ومنها محاصرة الحكومات الديكتاتورية والدول المارقة والداعية للإرهاب **كالحرب** على أفغانستان عبر حلف الأطلسي، وبعدها الحرب على العراق بهدف نشر الديمقراطية وحماية الشعب **العراقي من ممارسات صدام حسين وواقع الأمر يؤكد على أن الأغطية الإيديولوجية لعقيدة أمريكا الحربية ترتكز** على إعادة الدول الخارجية عن سيطرتها من خلال التدخل العسكري لصالح **القوى والفعاليات السياسية المتناغمة** مع توجهات الليبرالية الجديدة أي بمعنى المشاركة في إعادة بناء أنظمة سياسة تستجيب لتوجهات

المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية و التدخل من طرف القوى الكبرى عبر حلف الناتو تكريس لوحدة تشكيلة القوى الرأسمالية الغربية وتأكيد لسيادة الولايات المتحدة الامبريالية على شؤون السياسة العالمية [36]

وما ينتج عن ذلك من محاولات لإعادة صياغة الشرعية الدولية مما يتلاءم وتوجهات الرؤية الامريكية وقوتها العسكرية فلقد جاءت أحداث كوسوفو بثورة جديدة في الشؤون الدولية حيث أبان التدخل العسكري لحلف **الأطلسي ضد كوسوفو** بدون الحصول على موافقة مجلس الأمن خرق عام لمبادئ وميثاق الهيئة الأممية وتحديا للمجتمع الدولي وانتهاك للقانون الدولي [37].

إن المفاهيم السياسية والحقوقية التي تحاول القوى الكبرى ترسيخها في العلاقات الدولية يمكن جمعها في النقاط التالية :

1 تعطيل عمل مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة التي تعتبر حكومة عالمية تجمع جميع الدول والأمم وتحمي مصالحها وتحافظ على توازنها إلا ان امر واقع يؤكد وبقوة ان هناك ميولا متزايدة إلى الاخذ بفكرة منح صلاحيات جديدة للولايات المتحدة وحلفاءها في مجال مكافحة الإرهاب الدولي .

2 **إعادة** صياغة الحالات التي تشكل انتهاكا للقوانين الدولية حسب الرؤية الأمريكية والغربية، **فهيئة الأمم** المتحدة شرعت العديد من الحالات التي أجيز فيها التدخل كالتدخل لدوافع إنسانية وقضايا إرهاب أو مخدرات أو **لوجود تصفيات عرقية**، اضطهاد ديني...الخ مما يهدد السلم **والأمن** الدولي أو الإقليمي في ظل استمرار السياسات التدخلية للقوى الكبرى لتحقيق [38] وحماية مصالحها ستزيد حدة النزاعات وغياب كلي للأمن وهذا يؤدي إلى احتلال التوازن الدولي .

[36] حاتم لطفي .آراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي.منشورات تموز. ط1.السويد .2007.ص 14 15.
[37] عبد الله تركماني. مخاطر تحول النظام الدولي عن الدبلوماسية الوقائية إلى الحروب الوقائية وتداعيات على العالم العربي. ص9
[38] لطفي حاتم.المرجع السابق.ص 19 25.

3 تكريس قيادة الولايات المتحدة للتحالفات الدولية المخولة شرعيا للتدخل في البلدان المستهدفة فضلا عن تحديد الإجراءات العسكرية المعتمدة التي من شانها إجبار البلد المعاقب على تلبية المطالب الدولية ، فقد قادت الولايات المتحدة العديد من التدخلات العسكرية وخولت لنفسها إعلان حروب وانتهاك سيادة العديد من الدول لإخضاعها لمزاعم الأمن العسكري حقيقة الأطماع الاستعمارية والتوسعية والمصالح الإستراتيجية والحيوية للقوى المتدخلة في إطار وحلف الناتو الذي أصبح وكأنه مؤسسة عسكرية تابعة للأمم المتحدة في وقت بضم في الكتلة الرأسمالية الغربية الذي أنشأته زمن الحرب الباردة [39].

يحصى المفكر غروسمان زولتان Zoltan Grossman في كتابه المرسوم " قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية " حوالي 132تدخلا عسكريا قامت به الولايات المتحدة لأسباب متعددة ومتنوعة حوالي 25 تدخلا عسكريا عقب نهاية الحرب تقدمت في الجدول التالي:

108	الجزر العذارى	1989	قوات أرضية، مشاكل مع السكان السود في سانت كروا بعد الاعصار.
109	الفيلبين	1989	تحليق طيران، غطاء جوي لحماية الحكومة من خطر الانقلابات.
110	باناما	1989-1990	قوات أرضية، قصف، 72 ألف جندي يطردون الحكومة الوطنية، توقيف القادة، أكثر من 2000 قتيل.
111	ليبيريا	1990	قوات أرضية، إخلاء المنطقة من السكان الأجانب.
112	السعودية	1990-1991	قوات أرضية، طيران، احتجاج على العراق بعد غزو الكويت، 450 ألف جندي أرسلوا إلى عمان، قطر، البحرين، الإمارات،إسرائيل.
113	العراق	1990-1991	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، حصار المرافئ العراقية والأردنية، ضربات جوية. أكثر من 200 ألف قتيل، إنشاء منطقة حظر جوي في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، تدمير شامل للقوة

[39] موسى الزعبي . دارسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي .منشورات اتحاد الكتاب العرب.دمشق.سوريا 2001.ص 137

			العراقية.
114	الكويت	1991	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، عودة العائلة المالكة الكويتية.
115	لوس أنجلوس	1992	قوات أرضية، الاستعانة بالجيش والمارينز لقمع المظاهرات ضد الشرطة.
116	الصومال	1992-1994	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، احتلال من قبل الأمم المتحدة تحت إمرة الولايات المتحدة في الحرب الأهلية. حملة على زمرة مسلحة في مقاديشو.
117	يوغوسلافيا	1992-1994	قوات بحرية، حصار حلف الأطلسي لصربيا ومونتينيغرو.
118	البوسنة	1993-1995	طيران، قصف، منطقة حظر جوي في الحرب الأهلية. إسقاط طائرات، قصف على الصرب.
119	هاييتي	1994-1996	قوات أرضية، قوات بحرية، حصار على الحكومة العسكرية. بعث قوات لإعادة الرئيس أريستيد إلى الحكم بعد الانقلاب.
120	كرواتيا	1995	قصف، الاعتداء على المناطق الجوية الصربية في كرايينا قبل الهجوم الصربي.
121	زائير(كونغو)	1996-1997	قوات أرضية، بعث قوات المارينز إلى مخيمات اللاجئين الهوتو في رواندا، في المنطقة التي بدأت فيها الثورة الكونغولية.
122	ليبيريا	1997	قوات أرضية، الجنود يطلقون النار في أثناء إخلاء الأجانب للمنطقة.
123	ألبانيا	1997	قوات أرضية، الجنود يطلقون النار في أثناء إخلاء الأجانب للمنطقة.
124	السودان	1998	صواريخ، الهجوم على مصنع أدوية، أعتقد أنه مصنع "إرهابي" لتصنيع مادة النورو توكسيك.
125	أفغانستان	1998	صواريخ، الهجوم على مخيمات تدريب سابقة للـ"سي آي أي" استولت عليها جماعات إسلامية أصولية متهمة بتفجيرات ضد السفارات الأمريكية.

126	العراق	1998	قصف، صواريخ، أربعة أيام من القصف الجوي المكثف بعدما أبلغ مفتشو الأسلحة الأمم المتحدة امتناع العراق بالسماح لهم بدخول بعض المواقع.
127	يوغوسلافيا	1999	قصف، صواريخ. قصف جوي كثيف لحلف الأطلسي بعد رفض صربيا الانسحاب من كوسوفو.
128	اليمن	2000	قوات بحرية، هجوم انتحاري ضد الباخرة الأميركية "كول".
129	مقدونيا	2001	قوات أرضية، قوات حلف الأطلسي تعيد المتمردين الألبان وتنزع سلاحهم جزئياً.
130	الولايات المتحدة	2001	قطع بحرية، قوات بحرية، رد على خطف للطائرات.
131	أفغانستان	2001	استنفار شامل للولايات المتحدة ضد (طالبان) و(بن لادن).
132	العراق	2003	إسقاط النظام العراقي، واحتلال العراق بأكمله في نيسان 2003.

المصدر: الشاهر إسماعيل شاهر.أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث11 سبتمبر 2011.

بالإضافة إلى التدخلات العسكرية التي ملئت سجل تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الانتحاري إلا انها لم تتورع عن عقيدة التدخل العسكري عقب اية الحرب الباردة بل زادت تأكيدا على الاستخدام الفعلي القوة إذا ما استدعت الضرورة مثلا أبلغ الرئيس بيل كلينتون الأمم المتحدة عام 1993 رسالة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل بشكل تعددي حين يكون الأمر ممكنا ولكنها ستعمل بشكل أحادي حين يكون ضروريا وكرره وزير الدفاع وليام كيوهن W keohan عام 1999حين صرح بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستخدام الفردي للقوة العسكرية كي تدافع عن مصالحها الحيوية ويطلق المسؤولون الأمر لتكون هذه التصريحات بشكل علني[40].

[40] نعوم تشومسكي. الدولة المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية . ترجمة أسامة سبر مكتبة العبيكان.ط1 2004 .المملكة العربية السعودية .ص 65 76.

يشكل التدخل العسكري الإنساني احد ركائز الإستراتيجية الشاملة **للولايات المتحدة وحلفائها عن طريق حلف** شمال الأطلسي الذي تحول من ميثاق دفاعي موجه ضد الخطر الشيوعي السوفياتي إلى منظمة هجومية قابلة للاستخدام الذاتي وأصبح أداة لتحقيق المصالح الإستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا الصدد يقول الخبير الاستراتيجي بول فيريليو Paul Virilo : أمام هذا الانحطاط الجيواستراتيجي الطويل في التاريخ المعاصر والذي يهدد السلام بشكل كبير يبين عدم الاستقرار أيضا ، ويضاف إلى هذا الانحطاط الرغبة الجديدة في تجاوز سيادة الشعوب والأمم ، باسم هذه الوظيفة المشهورة السيادة تحت ذريعة التدخل الإنساني ، ويؤدي بالتالي إلى التهديد بعدم الاستقرار الجيو سياسي في العالم "[41].

ولذلك دائما ما كانت الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان غيرها من الشعارات الرمزية مبررات للتدخل وهذا ما سنتناوله في المطلب التالي

المطلب الثالث: ذرائع مبررات التدخل في الممارسة الغربية

تتفنن الدول الكبرى في اصطناع المبررات و الدرائع لتبرير تدخلاتها و شرعنه حروبها و التي ترمي من خلالها إلى التحلل من الالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب عضويتها في منظمة الأمم المتحدة هي تبريرات و ذرائع مغلوطة وواهية و مفتقرة إلى أي أساس قانوني سليم و مشروع، فالقبول بمثل هذه الذرائع و المبررات معناه المخاطر برؤية أسس بناء القانون الدولي تنهار، و السماح للاستثناءات التي افترض فيها الطابع العرضي و المؤقت بالارتقاء إلى مصاف القاعدة، إن لم نقل حجبها لها، و هو ما يتعارض مع **فلسفة الميثاق القائمة على حفظ السلم و** الامن الدوليين و علة احتكار المنظمة الدولية لمشروعية العنف في المجتمع الدولي

وهكذا مورست سياسة التدخل من طرف القوى الكبرى تحت ذرائع مختلفة, **فتارة باسم الديمقراطية** (هايتي، **تيمور الشرقية**) و تارة بذريعة حماية الإنسانية (**الصومال،** شمال العراق) و تارة أخرى باسم محاربة أوكار الإرهاب (**السودان، ليبيا، أفغانستان**) بالإضافة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل(**كوريا الشمالية**)

[41] مرسي الزعبي .المرجع السابق.ص 155 156.

هذا و يتم الركون إلى القوة من ظرف الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في استغلال سافر لقواعد الشرعية الدولية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة ذاته، و تحديدا للاستثناء الذي يرد على قاعدة حظر اللجوء إلى القوة و المتعلق بحق الدفاع الشرعي عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك عبر إعطائه تاويلا ذاتيا مغلوطا و منحرفا بغرض إضفاء طابع الشرعية على سلوكياتها و سياستها غير المشروعة، لدرجة اصبح معها كل استخدام للقوة يتم البحث عن له ذريعة دفاعية، و كل عدوان يقدم في شكل ممارسة مشروعة لحق الدفاع الشرعي[42].

اولا: فرض سياسة احترام حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية

كان الاتجاه السائد في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، هو التأكيد على أهمية الأخلاق و الحقوق، **مما جعل هذا** البلد يتدخل بذريعة حماية حقوق الإنسان و القيم الأخلاقية و الديمقراطية في العديد من مناطق العالم كالعراق و الصومال و هايتي..... من هنا فان عمل الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي يقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية **لأمريكا نقتصر هنا على** ذكر هدفين رئيسين، أولهما يتجلى في كون أن معظم الشعوب تنظر للدول الغربية كمثال للحرية و لاحترام كرامة الإنسان فهذا التشجيع هو بمثابة تكريس لهذه النظرة، و بالتالي فالتزام بفرض احترام هذه القيم سيعزز من قوتها و **مصداقيتها.**

و الهدف الثاني يتمثل في استعمال خطاب حقوق الإنسان بنمطين، استغلاله ضد الدول المارقة لتوريطها في جرائم ضد الإنسانية ومن جهة أخرى غض الطرف عن ممارسات الدول الموالية كما حدث في اندونيسيا

كما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل خطاب حقوق الإنسان لتحقيق أغراض تساند سياستها الخارجية في العالم من قبيل الضغط على أنظمة معينة قصد تدجينها، **من هنا فان الولايات المتحدة الأمريكية** ظلت متحمسة للتدخل خارجيا لفرض احترام حقوق الإنسان وفق تصورها لهذه الحقوق وهو ما عملت على تجسيده من خلال تدخلها في أفغانستان و العراق، فالواقع الدولي أظهر تعارض الإجراءات الأمريكية المرتبطة بتعزيز حماية حقوق الإنسان مع مقتضيات الإعلان العالمي للحقوق الإنسان و الاتفاقيات و المواثيق الدولية المرتبطة بالشأن الإنساني.

[42] شاهر إسماعيل الشاهر.المرجع السابق.ص 211

ومن العجيب المفارقات، أنه في أعقاب 11 سبتمبر، لم تتردد الولايات المتحدة في استعمال الخيار العسكري ضد الشعبين الأفغاني و العراقي تحت ادعاء افتقار هما إلى أنظمة سياسية تضمن حماية حقوق الإنسان، و هو ما يقتضي التصدي و القضاء عليها لمحاربة الظلم و تخليص الشعوب من جبروتها[43].

لقد استغلت الولايات المتحدة التعاطف الدولي الذي أبدته الجماعة الدولية بإدانة شديدة القوة للهجمات الإرهابية التي تعرض لها الشعب الأمريكي في 11 سبتمبر من أجل القيام بحرب شاملة على أفغانستان و بعدها العراق و ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني ذات الصلة و خصوصا الاتفاقيتين الثالثة و الرابعة لجنيف 1949.

إذ أعدمت القوات الأمريكية العديد من الأسرى من تنظيم طالبان في سجن مزار الشريف و نقلت العديد منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمحاكمتهم كارهابين بمقتضى القانون الجنائي الأمريكي عوض تمتيعهم بالضمانات الإنسانية المنصوص عليها في الاتفاقية الثالثة المتعلقة بحماية اسرى الحرب في فترة النزاعات المسلحة، كما انها اخلت بالتزاماتها الدولية بحماية حقوق افراد الشعب الافغاني في الحياة و الوجود، حيث تحولت الحرب الامريكية ضد الإرهاب إلى حرب حقيقية ضد حقوق الإنسان في أفغانستان لإزهاق أرواح المدنيين مما يشكل خرقا جسيما للاتفاقية الرابعة لجنيف 1949[44].

كما إن التعريف الأمريكي للإرهاب يشوه مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير من خلال إدراج المقاومة الفلسطينية في خانة السلوك الإرهابي على خلاف ما نصت عليه مواد الإعلان 1514 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في14 ديسمبر 1960 الخاص بمنح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة.

ليتصاعد هذا الخرق مع ما عرفته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء 11 سبتمبر2001 من أعمال إرهابية حولت معه إستراتجيتها من تعزيز حماية حقوق الإنسان إلى مكافحة الإرهاب وهنا تحولت من راعية الديمقراطية و حقوق الإنسان إلى اول خارق لهذه الحقوق بل إن خرقها لهذه الحقوق لم يقتصر فقط على الدول التي اتهمتها بالإرهاب أو المعادية لها بل طالت حتى أفراد الشعب الأمريكي، بحيث استغلت الحرب على الإرهاب للإجهاز على حقوق و الحريات الأساسية للمواطنين من قبيل التضييق على حرية التحرك و السفر على متن الطائرات خاصة المواطنين الأمريكيين من أصول عربية و إسلامية بالإضافة إلى توقيف المشتبه فيهم و احتجازهم لمدة طويلة بدون محاكمة ولا

[43] شاهر اسماعيل الشاهر .المرجع السابق.ص219

[44] نعوم تشومسكي .الدولة المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية.ص420.

محاكمات مع منعهم من اللقاء بمحاميهم، بالإضافة إلى خلق الفرصة للمجموعة من الانظمة لتصفية حساباتها مع معارضيها الراديكاليين والتضييق على نشاط حركات التحرر الوطني في العالم.

ربط الكونجرس خلال فترة التسعينيات بين كل من توقيع اتفاقات للتجارة وتقديم المساعدات الخارجية وبين ما سمي الروابط الديمقراطية. وقد برز هذا الميكانيزم على وجه خاص في المؤتمر الوزاري الذي عقد في وارسو في يونيو 2000 والذي ربط بشكل مباشر بينهذين الجانبين، وهدد بعدم إبرام اتفاقات دولية مع دول لا تحترم فيها الديمقراطية.

ويتضح ذلك على سبيل المثال بين ربط الكونجرس الأمريكي انضمام دول جديدة إلى حلف شمال الأطلسي الناتو وبين تحولها إلى الديمقراطية، كما حدث في عام 1999 لدى انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفينيا. وبالمثل فقد قدم أعضاء الكونجرس عددا من مشروعات القوانين والمبادرات المتعددة التي ربطت بين التحاق دول ما بكل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وبين إقامة هياكل ومؤسسات ديمقراطية، وكان آخرها قانون تقوية الحريات لأعضاء الناتو في عام 2007.

وقد أسس الكونجرس في عام 2006 صندوق الديمقراطية والذي توجه مخصصاته للعمليات الخارجية التي تهدف لنشر الديمقراطية. وقد تم تخصيص مبلغ 94.1 مليون دولار للسنة المالية 2006 للأنشطة المختلفة لدعم الديمقراطية، وخصص نفس هذا المبلغ في عام 2008. ووافق الكونجرس نهاية العام الماضي على تخصيص مبلغ 1.5 بليون دولار في عام 2008 لبرامج نشر الديمقراطية.

كما وافق الكونجرس على قانون تنفيذ مقررات لجنة 9/119/11 والذي يتضمن بندا حول التقدم في تعزيز القيم الديمقراطية وبرامج نشر الديمقراطية كطريق مباشر لمحاربة الإرهاب.

و الأكيد أن الإدارة الأمريكية، التي طرحت المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية بعد 11 سبتمبر، كانت تقدر أن أنظمة الاستبداد، والفساد، وأن الفقر والبطالة، تغذي نزعات التطرف والعنف، التي وصلت أقصاها في 11 سبتمبر، وان هذه الاخطار تهدد مصالح الامن القومي الامريكي؛ وبعبارة لقد طرح المشروع كجزء من سياسة مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي. إن هذا لا يعني أن المشروع، لكونه أمريكيا ويدافع مصالح الأمن القومي

للولايات المتحدة، لم يكن يلتقي في الوقت نفسه مع طموح وأهداف القوى الديمقراطية الليبرالية، وسائر قوى الاعتدال والانفتاح، في المنطقة العربية[45].

ولا شك أن الصدمة المروعة التي أحدثتها هجمات 11 سبتمبر في نفوس صناع القرار السياسي الأمريكيين، ديمقراطيين كانوا ام جمهوريين، اجبرهم على إعادة النظر في تقييم السياسة الامريكية بجاه الشرق الاوسط والتي قامت على دعم وتثبيت الاستقرار السياسي كأولوية عليا لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط، حتى ولو كان هذا على حساب القيم الديمقراطية وتطور المجتمعات العربية إنسانيا واقتصاديا. النخب السياسية الأمريكية وصلت إلى قناعة راسخة بان تاييد الانظمة الاستبدادية في العالم العربي كونها من حلفاء واشنطن لم يعد يمثل درع وقاية لمصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة، بل أنه السبب الأساسي لنمو التطرف الذي بلغ أوجه في الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن. هذا الانقلاب في الإستراتيجية الأمريكية حوّل دعم مشروع الديمقراطية (الدمقرطة) من مجرد حلم مثالي إلى ضرورة واقعية تضمن أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد.

ولقد تذرعت الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا في عدوانهما و احتلالهما للعراق بتحرير العراقيين من النظام ديكتاتوري و بنشر الديمقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان إلى جانب مبررات أخرى، لكن الممارسات الأمريكية في هذا البلد و ما تلاها من انتشار للفوضى والعنف على امتداد التراب العراقي، و تسرب الصور المذلة و المهينة للأسرى العراقيين لدى قوات الاحتلال سواء الأمريكية منها و البريطانية، و التي بثتها مختلف القنوات الإعلامية، أظهرت مدى زيف هذه الذرائع و ابرزت الوجه الحقيقي المخجل و المفزع للاحتلال.

كما كشفت حجم الهوة الفاصلة بين الخطابات و الشعارات التي ترفعها (رائدة وحامية الديمقراطية في العالم) الولايات المتحدة، بصدد الحرص على نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان بمختلف أرجاء العالم. لقد تبين أن هذا الخطاب الذي رفعته الولايات المتحدة في العديد من المناسبات يحمل بين طياته العديد من الخلفيات السياسة، فهذه الدول التي تذرعت بتحرير العراقيين من غطرسة نظام البعث، هي نفسها الآن التي أغرقت العراق في جحيم من الفوضى والاضطراب.

[45] توفيق المديني.التوتاليتارية الليبرالية الجديدة و الحرب على الإرهاب.منشورات اتحاد الكتاب العرب.سوريا.2003.ص ص281 309

و كامتداد لهذه الإستراتيجية الجديدة ومن خلال الدورة الأولى للكونجرس الحالي، قدم العديد من **الأعضاء مشروعات قوانين خاصة بدعم الديمقراطية على المستوى الجمعي للدول وعلى المستوى الفردي أيضا. فقد أقر الكونجرس مشروع قرار تقدم به السيناتور توم لانتوس** (ديمقراطي .كاليفورنيا) تحت اسم قانون التقدم الديمقراطي في فبراير **2007** بهدف مراجعة درجة التقدم في البرامج المختلفة وتقديم تقارير وافية حول البلدان غير الديمقراطية بهدف تقوية برنامج جديد اطلق عليه مجتمع الديمقراطيات ، وتوفير المخصصات المالية لهذا البرنامج في العامين **2008 و 2009**. وقدم نواب آخرون مبادرات خاصة بدول بعينها مثل: **أوكرانيا وفنزويلا وأفغانستان وفيتنام وصربيا.**

ولدى الكونجرس برنامجه الخاص لتعزيز التشريعات في الديمقراطيات الجديدة، ممثلا في لجنة مجلس النواب للمساعدة الديمقراطية والتي تأسست في مارس **2005**، كامتداد لبرامج الكونجرس السابقة لتعزيز الديمقراطية في **التسعينيات** وخاصة في دول شرق أوروبا.

إلا أن واقع هذه الاستراتجيات، الممارسات التي لا يشك احد في انتمائها لجرائم حرب ضد الإنسانية تشكل خرقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وخاصة لاتفاقيات جنيف، ولا تتطلب فقط عزل **المسؤولين المباشرين عنها وإبداء** الاعتذار و الاسف و الإدانة بشانها، بقدر ما تلزم تعريضهم لمحكمات صارمة رفقة المسؤولين الامريكين السياسيين منهم و العسكريين الذين دفعوا بهم للتواجد في بلد ضدا على كل القوانين و الاتفاقيات الدولية.

وبالتالي فان الإستراتجية الجديدة تعد تلاعبا باسواق الشعوب التواقة إلى التحرر من الانظمة المستبدة، كما انها تتلاعب بمبادئ القانون الدولي الإنساني و خاصة اتفاقيات جنيف.

الإستراتيجية الامريكية الجديدة تكرس ان الديمقراطية مسموح بها، إنما فقط حينمتكون في ّ شكل ديمقراطية من الأعلى للأسفل ّ حيث النخب التي تتواطأ مع مصالح قطاع الأعمال الأمريكي و مصالح الدولة الأمريكية **تحكم بالسيطرة.**

ثانيا: مكافحة الإرهاب و الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

إن مواجهة العنف بكل مظاهره في العلاقات الدولية و جهود التضييق على استخدام القوة في المجتمع الدولي تعود إلى عام **1907 عندما تمت المصادقة على اتفاقية لاهاي الثانية (دراكو بورتر)** التي أكدت على ضرورة الحد

من استعمال الدول للقوة في سبيل استرداد الديون المستحقة، وكذا عهد عصبة الأمم المرفق بمعاهدة باريس لسنة 1919 إلي يقيد استخدام هذا الحق و يؤجله.

لقد تم طرح مفهوم الإرهاب في المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية، فقد انعقد أول مؤتمر قانوني حول هذا الموضوع في بروكسيل عام 1926 تحت شعار ّ اعتماد إجراءات تشريعية مشتركة ّ تلاه مؤتمر وارسو سنة 1927 الذي و إن لم يستعمل فيه مصطلحّ الإرهاب إلا أن ما درسه المؤتمر يدخل في إطاره، ثم مؤتمر بروكسيل لسنة 1930، و تلاه مؤتمر كوبنهاغن لسنة 1936، لكن هذه المؤتمرات رغم اهتمامها بظاهرة العنف و الإرهاب على الصعيد الدولي، لم تتوصل إلى تحديد مفهوم الإرهاب.

إلا إن الولايات المتحدة بمساندة الكتلة الغربية تحاول تعريف الإرهاب الدولي على نحو يشمل الكفاح المسلح لحركات التحرير الوطني، في حين ترى الكتلة الشرقية إن الإرهاب الحقيقي هو إرهاب الدولة.

لذلك فالعنف هو الصورة الطاغية وسط المشهد العالمي بعد الحريق الأمريكي و ما تلاه من تداعيات، انه الحدث الذي مازلنا نعيش تحت وطأته و نتلقى مفاعيله، خاصة في العالم العربي، حيث يحمل أو حمل مسؤولية ما جرى، لان حفنة منهم لم تحسن سوى هذا الصنيع الإرهابي، بعد قرن و نصف من الدعوة إلى النهوض و التقدم و التحديث.

شكلت أحداث 11 سبتمبر فرصة للولايات المتحدة للترتيب إستراتيجيتها في منطقة دولية تعد من أهم المناطق حساسية و أهمية خاصة بغد تزعمها لحلف دولي لمواجهة ّ الإرهاب.

إن سقوط نظام طالبان و تعزيز التواجد الامريكي في المنطقة اتاح لها بلورة إستراتيجية طالما هدفت إليها، ذلك انها أصبحت تعتمد على الحليف الهندي لمواجهة الخطر الأصولي المتنامي في المنطقة و الحد من أي دور استراتيجي قد تسعى الصين إلى بلورته في المنطقة، وكذا الضغط على باكستان و تعزيز الرقابة على ترسانتها النووية مخافة سقوطها قي يد الإرهابيين، ثم التموضع في منطقة حساسة تمكنها من محاصرة إيران، العراق و الصين ذلك القطب الغامض، و التموقع أيضا قرب روسيا و إيجاد موطئ قدم قرب اكبر مخزون للنفط لم يستغل بعد في بحر قزوين.[46]

[46] توفيق المديني.المرجع السابق.ص ص222 230

لذلك جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من مكافحة الإرهاب هدفا محددا لسياستها الخارجية فاندفعت بقوة لرد عسكري على العمليات الإرهابية التي تعرضت لها، و إجبار دولا عديدة من خلال ضغوط دبلوماسية و سياسية و اقتصادية قوية للرضوخ للسياسة الامريكية الجديدة في الحرب على الإرهاب، و إلا ستواجه عقوبات و تهديدات حقيقية و بالفعل تم تحديد أسماء دول و منظمات التي تعتبرها إرهابية أو متعاونة مع الإرهابيين، معتبرة أن الهدف من هذه الحملة العسكرية يكمن في محاربة الإرهابيين و من يحتضنهم أو يساعدهم، معتمدة في نفس الوقت قرارات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة و تحديدا قراري مجلس الأمن 1368 و 1373 بالتدخل في أفغانستان تحت مبرر الدفاع الشرعي، لتتوجه أنظار الولايات المتحدة صوب العراق و دول أخرى بدعوى علاقتهم بأحداث 11 سبتمبر و تمويل القاعدة[47].

لتتحول إستراتيجيتها اتجاه العراق من مكافحة الإرهاب إلى ذريعة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل و انقاد الشعب العراقي من الديكتاتورية العتيقة للرئيس صدام حسين، لتبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في إطلاق التهديدات و التحذيرات ضد سوريا، فالتعامل السلبي مع سوريا كان سببه الدوافع الأمريكية إلى إحياء و تحريك التسوية الإقليمية الشاملة الذي كانت أحد دوافع التعامل الأمريكي بلهجة شديدة مع سوريا غداة احتلال العراق، فالتهديدات و الاتهامات المتوالية ضد دمشق إزاء تشجيع حزب الله و مساندته، ثم استضافة الفصائل الفلسطينية المعارضة للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية، و إمكانية تحريك قانون معاقبة سوريا في الكونغرس الأمريكي، وذلك قصد الحد من تأثير سوريا في منظمة الشرق الأوسط الذي يعرقل تنامي المصالح الأمريكية، و كذلك أمن و استقرار إسرائيل، إن إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي دفع بالولايات المتحدة إلى وضع الضحية مكان الجلاد و اتهام الشعوب العربية و خصوصا الفلسطينيين بممارسة الإرهاب في حق المحتل الإسرائيلي، كما شرعن استخدام القوة و الانتهاكات الجسيمة للمدنيين و للحقوق الإنسان تحت غطاء الحرب ضد الإرهاب وفقا لما تمليه مصالحا الضيقة[48].

إن مكافحة الإرهاب في ظل غياب تعريف دقيق له تشارك في صياغته كافة أعضاء الجماعة الدولية بشمالها و جنوبها يؤدي إلى خلق صورة غامضة و مشوشة في التفرقة بين الإرهاب و العنف، و الإرهاب و التحرر الوطني، و الإرهاب و الجريمة السياسة.

[47] جون بيلجر.حكام العالم الجدد.مكتبة الاسرة.مصر.2008.ص180

[48] هارون فرغلي.الإرهاب العولمي..و انهيار الإمبراطورية الأمريكية.دار الوافي للنشر.ط2.سوريا2006.ص ص233-197

الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

إن الإستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية الجديدة تنهض على ضرورة توفير جعل اقتصادي، سياسي و ثقافي يمهد إلى الهيمنة المعينة وفق المنطق الإمبراطوري، وفي هذا السياق تمارس الإدارة الأمريكية في الخليج الدبلوماسية الناجعة، عندما نجح وزير الخارجية الأسبق جون فوستر دالاس في ممارسة سياسة حافة الهاويةٌ ضد السوفيات و هي السياسة التي تصل بالأمور تدريجيا إلى حافة الحرب المرعبة و أمام هذه المشهد المروع من الآثار التدميرية المحتملة أصبح العراق بفعل التفتيش ألاستخباري التي يتعرض لعملية انتهاك واسعة النطاق أفضت إلى انكشاف أمني منقطع النظير، فالعراق بدا عاريا على ناحية الخليج.

إذ منذ تأسيس لجنة الطاقة الذرية العراقية عام 1956، شهد البرنامج النووي العراقي تطوير يهدف إلى إيجاد أسس تصميم لسلاح نووي و إنتاجه، لكنه تعرض لأنواع من الدمار أثناء عاصفة الصحراء.

و من أهم قوايا معاهدة لحد من انشار الأسلحة النووية، كوا تضمن للدول الموقعة(و التي لا تمتلك أسلحة نووية) الحصول على ما تحتاجه من التقنيات النووية للاستخدامات السلمية تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، غير أن الجريمة الإسرائيلية في 7 يونيو 1981 اتبتث بما لا يقبل الشك أن هذه المعاهدة كانت عديمة الفائدة بالنسبة إلى العراق، إذ لم تضمن له أي شئ، كما إن مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة لم يقدم للعراق أي سند قانوني للتعويض عما خسره نتيجة العدوان الإسرائيلي الغاشم.

و في سنة 1991 أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 687 و بموجبه استمر الحصار على العراق إلى حين تحقق الأمم المتحدة من أن العراق قد دمر كل ما يمتلكه من أسلحته النووية، كما شكلت ما سمي باللجنة الخاصة للتحقق من تدمير جميع أنواع الأسلحة المحظورة الأخرى.

من خلاله فان اول مبرر تقدمه الولايات المتحدة الامريكية لتبرير حربها ضد العراق هو حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها ضد التهديد العراقي الوشيك الوقوع التي يستهدف أمنها و الذي تمثله ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، و هذا المبرر المقدم من طرف هذه الدولة كأحد تبعات التأويل الواسع و المنحرف لحق الدفاع عن النفس يوجد مدعوما بتيار فقهي غربي يزعم بصحة و مشروعية ممارسة الدفاع عن النفس ليس فقط للرد على عدوان مسلح وقع فعلا بل ايضا للرد على اي عدوان وشيك الوقوع او تهديد بالعدوان، اي حتى لو لم يكن هذا

العدوان قد وقع أو في طريقه نحو التحقيق، و سندهم في ذلك المادة 51 من م.م.م.

الواقع أن الادعاء بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس المرد ع لى خطر وش لك الوقوع أو ع لى ديد بالعدوان، و الذي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية بأن برامج و أنشطة العراق التسليحية تجسده هو طرح غير مقنع و يفتقر إلى أي أساس قانوني سليم، كما أن التيار الغالب في الفقه المعاصر يرفضه.

و في نفس السياق الباحث عن غطاء شرعي لحربها ضد العراق تدعي الولايات المتحدة الامريكية بان الدافع إلى خوض هذه الحرب هو تقصير منظمة الأمم المتحدة في تحمل مسؤوليتها في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، أي عجزها عن إرغام العراق على تدمير ترسانته من اسلحة الدمار الشامل و التي تشكل تهديدا للسلم و الامن الدوليين في الاعتقاد الأمريكي.

و الحقيقة أن هذه المبررات و الذرائع تظل واهية وتخفي داخل ثناياها خلفيات و أهداف أخرى، ذلك أن العراق أبدى تعاونه الكبير مع المفتشين الدوليين في إطار قرار مجلس الأمن 1441، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية بعد إثبات امتلاك العراق لهذه الأسلحة، كما انها لم تستطع قط إثبات تورطه في احداث 11 سبتمبر رغم سعيها الحثيث لذلك، مع العلم أن الولايات المتحدة طالما خرقت مبدأ احترام المشروعية الدولية.

إذ الهدف الرئيسي من وراء هذه السلوكيات هو تأكيد و تثبيت الزعامة الأمريكية في الساحة الدولية، و محاولة الثورة على النظام الدولي الذي تاسس مع نهاية الحرب العالمية الثانية و إنشاء الامم المتحدة، و استفزاز الاقطاب الدولية الصاعدة و تجريب مدى قدرتها على المناورة و التحدي و محاولة دفعها نحو الكشف عن اوراقها نوايها.

و بالمقابل عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير وتأهيل قدرتها العسكرية لتتلاءم مع هذه المخاطر و مراقبة تحركات الدول الساعية لامتلاك هذه الأسلحة كآلية لإستراتجية الضربات الوقائية. أما على مستوى الملفات النووية لكل من كوريا الشمالية و إيران، فان واشنطن تدرك أن الملف النووي الكوري له تشعبات إقليمية و خصوصا الدعم الصيني، و بالتالي فان هذه الملف مرتبط بمصالح قوى إقليمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، ومن خلاله تفرض سياسة التفاوض في ظل مساومات ومقايضات.

المبحث الثالث : الحلف الاطلسي كأداة لتنفيذ سياسات القوى الكبرى

المطلب الأول : نبذة عن نشأة وتطور حلف الناتو

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ويحول النظام الدولي نحو الثنائية القطبية واشتداد صراع الحرب الباردة صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وازدياد نفوذ الاتحاد السوفياتي في أوربا دقت كل من فرنسا وبريطاني وبلجيكا وهولندا واللكسمبورغ ناقوس الخطر ورأت أن مصالحها مهددة مما يستلزم التحالف عسكريا وهذا ما تم في ميثاق بروكسل المبرم عام 17 مارس 1948 إلا أن الحالة التي خرجت منها دول أوربا الغربية من الحرب العالمية الثانية جعلتها غير قادرة على الوقوف في وجه العملاق السوفياتي دون ا مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي وافقت على الانضمام على أساس المساعدة المتبادلة وأعقب ذلك مرحلة من المشاورات والمفارقات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى والتي توجت بإعلان معاهدة حلف شمال الأطلسي

بتاريخ 04 أفريل 1949 في واشنطن [49]وذلك بعد أن عرض لسيناتور الأمريكي أرتير فاندنبرخ Arthur vandan Berg فكرة انضمام بلاده إلى هذا التحالف على مجلس الشيوخ في جوان **1948 حيث وافق** عليها مجلس الشيوخ بأغلبية **82 صوتا ضد 13 صوت وبذلك أصبحت المعاهدة سارية اعتبارا من 24 أوت 1949** [50].

كان يضم الحلف في بداية تأسيس **12 دولة هي :** بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ايسلندا ، ايطاليا ، اللوكسمبورغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة باعتبارها مؤسسا ، انضمت كل من **اليونان 1952 وتركيا 1955** وكما انضمت ألمانيا الغربية كعضو كامل في الحلف بعد أخذ ورد عام **1954** [51] **أدى** إلى ظهور حلف وارسو من جانب الاتحاد السوفياتي كرد على الحلف بشكل عام وعلى انضمام ألمانيا الغربية بشكل خاص .

تضمنت معاهدة حلف شمال الأطلسي مقدمة و **14 مادة حيث نصت على المقدمة على تجديد العهد بين** الدول والتزامها بمبادئ هيئة الأمم المتحدة والعمل على العيش بسلام والحفاظ على المبادئ الليبرالية الديمقراطية ، الحرية ، الفردية ، حكم القانون وكذلك تنسيق جهودها للحفاظ على سلام منطقة شمال الأطلسي .

أما المادة الأولى فنصت على عدم استخدام القوة والحل السلمي للنزاعات وفقا للأمم المتحدة وشملت المادة الرابعة مبدا التشاور الجماعي في حالة وجود تهديد لامن اي دولة منها.

أما المادة الخامسة التي تعتبر أهم المواد فقد أكدت على أن أي **عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف** الأطلسي يعتبر عدوانا ضد كل الدول المتحالفة وانطلاقا من هذا فإن كل دول الحلف يتعين عليها اتخاذ ما تراه ضروريا للرد بما فيها ذلك استخدام القوة وفق مجلس الأمن في الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق

[49] د محمد عزيز شكري . الأحلاف والتكتلات السياسية العالمية .عالم المعرفة الكويت .ط1 1978.ص 35.
[50] رياض مزيان .الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية .مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية.جامعة باتنة. الجزائر2007 –ص 28.
[51] محمد عزيز شكري المصدر السابق ،ص37.

ونصت المادة الثالثة عشرة على أنه يحق الانسحاب لأية دولة بعد انقضاء 20 عاما من الانضمام بعد تقديم إخطار إلى حكومة الولايات المتحدة التي تقوم بدورها بإخطار ما في الدول المتحالفة .

ويشمل الحلف شمال الأطلسي جغرافيا جميع أقاليم الدول المتحالفة إضافة إلى الأقاليم التي هي خاضعة لسيطرة الدول الأعضاء [52].

أجهزة الحلف : يتكون حلف الناتو من هيكل تنظيمي وعسكري كالتالي :

1 **مجلس شمال الأطلسي** : ويمثل أعلى سلطة داخل الحلف ويمثل الدول في عادة وزراء خارجيتها وماليتها ويعقد مرتين إلى ثلاث مرات سنويا له صلاحيات سياسية وسلطة اتخاذ القرار في الموضوعات العسكرية ويرأس المجلس في اجتماعاته السكرتير العام للحلف الاطلسي ويختار في كل عام وزير خارجية من الدول كرئيس شرفي للمجلس .

2 **اللجنة العسكرية** : وهي المختصة في الشؤون العسكرية وتضم رؤساء أركان الحرب الدول الأعضاء باستثناء أيسلندا لعدم امتلاكها قوات مسلحة يمثلها صندوق مدني وتجتمع مرتين على هذا المستوى إضافة إلى اجتماعات مستمرة بين الممثلين العسكريين وأهم التبادلات العسكرية التي تتبع الحلف هي القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوربا والتي تتفرع عنها أربع قيادات فرعية هي قيادة المنطقة الشمالية وقيادة المنطقة الوسطى وقيادة المنطقة الجنوبية وقيادة منطقة البحر الأبيض المتوسط [53].

3 **مجوعة التخطيط النووية** : وهي المختصة بالقضايا الأمنية والسياسات الدفاعية والأسلحة النووية ن تعقد اجتماعين في كل عام على مستوى وزراء الدفاع وأحدثت مجموعة الأوروبية والتي كلفت بتنسيق خطط التسلح

[52] مزيان رياض – المرجع السابق ،ص34.
[53] مزيان رياض . مرجع سابق . ص 38

وإعادة التسليح البلدان الأوروبية وكذلك عقد اتفاقيات تعاون وتخطيط في مجال تصميم و إنتاج المعدات العسكرية

.

4 مجلس تعاون شمال الأطلسي : أنشأ عند اية الحرب الباردة مهمته إقامة صلات دبلوماسية مع وسط وشرق أوربا ويهتم بالقضايا السياسية والأمنية المهمة بالنسبة للحلف في حفظ السلم والأمن في أوربا وبموجب هذا المجلس تم توسيع الحلف حيث بلغ عدد اعضاءه سنة 1994 ،38 دولة وذلك بتوسيع الحلف في أوربا الشرقية بضم معظم الدول الأعضاء في حلف وارسو سابقا .

5 السكرتير العام: هو المتحدث الرسمي باسم منظمة الحلف يجري اختياره من جانب الأعضاء كرئيس للمنظمة وللجنة تخطيط الدفاع.

لقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء الحلف هو التصدي للعدو السوفياتي ، لذا فقد اتبع العديد من الاستراتيجيات والتي كان من بينها المخططون الأمريكيون باعتبارهم القوة الأولى في الحلف وهي الوحيدة القادرة على مواجهة الاتحاد السوفياتي لذلك فقد ارتبط حلف الناتو بشكل رسمي بالإستراتيجية السياسية الخارجية الأمريكية لذلك نلاحظ العديد من الاستراتيجيات هي :

أ- **إستراتيجية الاحتواء** : وضعها المخطط الأمريكي جورج كينان تقوم على أسس احتواء الاتحاد السوفياتي دول مواجهته ثم تفكيكي وذلك عن طريق :

أ- مقاومة الاتحاد السوفياتي والحيلولة دون ابتلاعه دولا جديدة

ب التأثير على الاتحاد السوفياتي للتخلي عن إستراتيجية التوسعية بتأثير الضغط العربي عليه

ج تطويق الاتحاد السوفياتي بجدار من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان .

2 **استراتيجيه الانتقال الشامل** : كنتيجة لفشل سياسة الاحتواء طبقت الولايات المتحدة إستراتيجية الانتقام الشامل لتصحيح نقاط الضعف سياسة الاحتواء والتي صاغها جون فوتر دالاس وزير الخارجية الأمريكي والتي تقوم على توجيه ضربات عنيفة للخصم في حالة هجومه وذلك من خلال :

- تخفيف عدد القوات البرية الأمريكية
- إقامة حلفي بغداد والسياتو لتطويق التوسع السوفياتي
- ترهيب السوفيت والصين بالقوة النووية وخطر الحرب الشاملة الأمريكية وطبقت هذه الإستراتيجية في حرب الهند الصينية عام 1954 وفشلت إذ لم تستطع فرنسا الصمود أمام الإصرار الفيتنامي واهتزت مكانتها العسكرية فما كان على الوم أ ظ بق ظرية الحر الشاملة ل تأكيد د يد ا وإما والإذعان لأمر الواقع وهو ما حدث وبالتالي تم استبعادها .

3 **إستراتيجية الاستجابة المرنة:**

وتعني تطوير القدرات العسكرية بما يكفي لمواجهة اي تهديد أو تصرف في مواجهة أية مشكلة وتقوم على :

- تكوين قنوات مجهزة بالصواريخ الاستراتيجي بهدف توجيه ضربات قاتلة للعدو
- تكوين قنوات خفيفة الحركة مزود بأحدث الأسلحة
- إقامة بناء قوى من التحالفات العسكرية
- ضمان استخدام الوسائل والإمكانات المتاحة لبرنامج التسلح الأمريكي بأقصى كفاية ممكنة .
- تنويع وسائل الردع وتطويرها

وصيغت هذه الإستراتيجية تباعا كسياسة الحلف الدفاعية منذ 1967 **وكذلك نتيجة التكاليف الناهضة** للتسلح بالنسبة للولايات المتحدة إضافة إلى سياسة الانفراج الدولي بين المعسكرين في بداية الثمانينات .

4 نظرية الحرب المحدودة: **وتقوم على فكرة استعداد الولايات المتحدة** لحضور محدودة تضمن لها النظر باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية كما أكد هنري كيسنجر في كتابه " **الأسلحة النووية والسياسة الخارجية" إلا** أن أمر الواقع لا ينفي هذه الإستراتيجية كون المعسكرين يمتلكان قوة نووية تدميرية هائلة لا تتماشى ومنطق الحرب **الممدودة .**

5 إستراتيجية القوة المضادة المقيدة : تقوم على أساس الضربة الاستباقية وتقوم على :

- في حال فشل الردع وفشل جهود منع الحروب لابد من كيفية خوض حرب نووية عامة
- السعي إلى تضييق نطاق التدمير **الذي قد يلحق بالولايات المتحدة** وحلفاءها في الحرب
- خلق حوافز للعدو ليهجم على استهداف المدن وتمويهه باستهداف مواقعه العسكرية في وقت إبقاء القوات **الاحتياطية كعامل ردع .**

من خلال استقرائنا لتاريخ حلف شمال الاطلسي منذ شانه إلى غاية نهاية الحرب الباردة **1990 يمكن القول بأن** :

1 **حلف عسكري دفاعي أكثر منه هجومي**

2 سيطرة الولايات المتحدة عليه من حيث التسلح والهيكلة

3 سيطرة الرؤية الإستراتيجية

الاستراتيجيات هي استراتيجيات أمريكية من حيث النشأة والتي تراجع كبير لدور القوتين التقليديتين فرنسا وبريطانيا وهذا ما جعل الملف تحت سيطرة الولايات المتحدة ومنه توجيه السياسة الخارجية للحلف وفق المصلحة الأمريكية .

- التجانس الكبير بين دول الحلف إذ انها دول ليبرالية راسمالية مسيحية صليبية (عدا تركيا العلمانية) ذ ك ج ديمقراطي غربي [54].

المطلب الثاني : التحولات الإستراتيجية لحلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة

بنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي كقطب أساسي في الحياة الدولية، اتجهت أنظار العالم نحو لوحة من التحولات الدولية شيئا بمرحلة دولية جديدة غير سابقتها التي سادها توتر وحظر كبيرين بقيام حرب عالمية نووية، كان من المنطقي حل حلف الأطلس كما حل غريمه حلف وارسو وذلك بزوال أسباب وجوده والمتمثلة أساسا بالتهديد السوفياتي إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد صعودها كقوة عالمية اندفعت إلى تثبيت إستراتيجيتها كقطب وحيد في النظام الدولي والتي تهدف من ورائها إلى السيطرة على العالم وفرض هيمنتها ومبادئها وقيما الرأسمالية وأخذت هذه الإستراتيجية تتشدد إزاء الحلفاء الأوروبيين عن طريق :

1 تخويف الأوروبيين من القوة النووية الروسية ومن الأسلحة الإستراتيجية داخل الجمهوريات المستقلة من وجود نظام أمني صارم يضبطها .

2 ربط مستقبل الأمن الاوروبي باستمرارية حلف الناتو ودوره الأمني في أوربا من العالم ، حيث نجد أن مسيرة الاتحاد الأوروبي مرتبطة بالأمن الأوروبي من خلال حلف الناتو وليس من خارجه مع ما تؤدي إليه ذلك من تنمية

[54] بن عنتر عبد النور وآخرون. حلف شمال الأطلسي في عامه الستين. مركز الجزيرة للدراسات.الدوحة.قطر.ص12

علاقات أقوى بين الولايات أو المجموعة الاوروبية كما هو محدد في وثيقة اسس الإستراتيجية الوطنية ، المصالح والغايات الصادرة في عام 1991.

وفي إطار في هذا يؤكد بريجنسكي في كتابه المرسوم رقعة الشطرنج على دور حلف الناتو في الحفاظ على المصالح الأمريكية في أوراسيا إذ يقول : " **فإن توسع حلف** الناتو يكون ضروريا ، وحسب نفس المبدأ ، فإن الفشل في **توسيع هذا الحلف** " الناتو بعد أن تم الالتزام بذلك سوف يفتت مفهوم أوروبا الموسعة ويخفض محتويات الأوروبيين الأوسطيين ويمكن لذلك أن يعيد إشعال الطموحات الجيولتيكية الروسية في آسيا[55] **الوسطى ولذلك تنظر الولايات المتحدة** إلى الحلف باعتبارها اداتها الرئيسية للحفاظ على هيمنتها على قمة النظام العالمي وذلك لتقاطع المصالح الأمريكية الأوروبية حيث :

1 يتمثل الهدف الأساسي للحلف في حماية حرية وسلامة الدول الأعضاء فيه بالسبل السياسية والعسكرية .

2 **احتواء دول أوربا** الشرقية بضمها إلى **الحلف وإبعادها عن أي اهتمام روسي.**

3 **احتواء روسيا الاتحادية**

4 توفير آلية عسكرية شبه دولية كمواجهة تمكن **الولايات المتحدة** من استعمالها لتحقيق مصالحها وإعطاء شرعية لأعمالها العسكرية كما حدق في العراق 2003.

5 **إعطاء الحلف دورا موسعا لتدخل** في ا مناطق الازمات التي تهدد المصالح الامريكية بالدرجة الاولى – **الشرق الأوسط** –

[55] زبغينيو برجنسكي . رقعة الشطرنج الكبرى . ص191.

6 توفير مناخ أمني أوروبي أطلنطي مستقر وتأمين إطار أطلنطي أساس لدول الحلف والقيام بوظيفة رادعة ودفاعية حيال أي تهديد تستهدف دولة من الحلف [56].

ولذلك يقول ز بريجنسكي : " أوربا هي الحصن الجيو سياسي المتقدم لأمريكا في القارة الأوروبية وحلف الناتو يحصن النفوذ السياسي والقوى العسكرية الأمريكية مباشرة على البر الرئيسي لأوراسيا ، وفي هذه المرحلة من العلاقات الأمريكية والأوروبية مع وجود الأمم الأوروبية المتحالفة والتي لا تزال تعتمد إلى حد كبير على حماية الولايات المتحدة الأمنية فإن أي توسع في نطاق أوربا يصبح تلقائيا في نطاق النفوذ الأمريكي المباشر أيضا "[57].

في هذا الإطار فقد قامت الدول الأعضاء المؤسسة لحلف الناتو بإضفاء إستراتيجية جديدة على الحلف ، إذ قامت أحلافا مرتبطة به في آسيا والشرق الأوسط وذلك بعد توسيعه نحو شرق ووسط أوربا وعليه وذلك انطلاقا من إعلان روما حول السلام والتعاون المعتمد أثناء قمة مجلس شمال الأطلسي بتاريخ تشرين ثاني 1991 إذ يمكن تبدلات طرأت ما بعد الحرب الباردة والتي نتج عنها تصور استراتيجي جديد لمنظمة حلف الأطلسي [58] والذي أعطى منهجا جديدا للعمل ذا أبعاد واسعة اعتمدت على التعاون والحوار والحفاظ على القدرة الدفاعية والاستعداد لقبول شركاء جدد في واربا الوسطى والشرقية بوصفهما جزأين مكملين لاستراتيجيه الحلف " .

لقد كان لتوسيع الحلف ردودا وأصداء مختلفة بين مؤيد ومعارض ويعتبر المفكر الاستراتيجي بريجنسكي وهنري كيسنجر والسيناتور الأمريكي السابق ريتشارد لوجار : من المتحمسين لفكرة توسيع الناتو وبرروا موقفهم ذلك بـ :

1 توسيع الحلف شرقا يعني نشر الديمقراطية واقتصاد السوق في حين عارض آخرون مركزين على :

[56] زبنيعبو برجنسكي .ص59.
[57] محمد حسون . إستراتيجية حلف الناتو الأوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية .العدد2. 2010ص499
[58] موسى الزعبي . دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسي.ص . 144.

1 غياب مبرر مقنع لتوسيع الحلف

2 الحلف قادر على مواجهة اي تهديد في اوربا او خارجها

3 إثارة عداء روسيا وإعادة توسيع أوربا

4 إن توسعي الحلف هو عمل عدائي بذاته

5 توسيع الحلف يساهم في إضعافه ويخلق انقسامات عديدة داخلية [59]

وهذا ما تم بالفعل في إطار الرغبة الأمريكية بتطوير استراتيجيات الحلف فاتخذن ثلاثة قرارات فقي غاية الأهمية في قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل في جانفي 1994 وهي :

1 تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لتمكين قوات الناتو من التحرك بمرونة في التعامل مع الصراعات الإقليمية .

2 إقرار برنامج المشاركة من أجل السلام (DFD) لفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف .

7 فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف

وفي ماي 1997 تم استبدال مجلس تعاون شمال الأطلسي بمجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية وكان معظم الشركاء أكثر تعاونا من بعض الأعضاء الكاملين باستثناء روسيا ويتمثل هؤلاء الشركاء في الدول الآتية :

ولقد صرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton في خطابه عن حالة الاتحاد بتاريخ 19 كانون الثاني 1999 قائلا :

[59] د تامر كامل محمد - تداعيات عاصفة الأبراج. دار اليازودي .العلمية للنشر والتوزيع.ط1 عمان .الأردن.2002. ص 101- 102

" يجب علينا العمل كذلك بمواجهة التهديدات الإرهابية ، وديدات الشعوب الخارجة على القانون ، وهي الشعوب التي ترفض الخضوع لإرادة الولايات المتحدة ستدافع على أمتنا ومصالحنا في كل مرة نتعرض فيها للخطر ، كما عملنا في هذا الصيف ، عندما وجهنا ضربات إلى مصادر الرعب التي يطلقها أسامة بن لادن في حين أننا نعل من اجل السلام والاستقرار[60] .

إن تفكك الاتحاد السوفياتي وانصهار دول أوربا الشرقية المكونة له في حلف الناتو أخفى بل قضى على المهددات التي كانت دائما تتذرع بها الدول الغربية وهذا ما طرح امام المسؤولين الامريكيون مهمة إيجاد وخلق عدو بديل وجديد يمكن إلمام به الرأي العام الأمريكي والرأي العالمي عموما ثم وجود الخطر الأخضر الأصولية الإسلامية المتطرفة ، لذا فقد أقر الناتو بأن التحديات التي تواجه هدفه في الهيمنة لم تعد متركزة في أوربا وإنما في محورين :

المحور الأول : المحور الشرقي ويضم دولا إسلامية غير عربية إيران ، أفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان وذلك لما تشهده هذه المنطقة من حالة عدم استقرار تتمثل في إثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والمذهبية والاجتماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل .

المحور الثاني : المحور الجنوبي ويضم دول عربية في شمال إفريقيا مصر والسودان وكذلك سوريا ولبنان والأردن والعراق والجزيرة العربية وذلك لانعدام الاستقرار في هذه المنطقة كما أن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تمكن من قيان حروب أهلية وتصعد من عمليات الإرهاب الدولي مع إحياء للنزعة الأصولية الإسلامية المتطرفة [61] ولمواجهة هذه المهددات فقد اتفقت الدول الأعضاء في الحلف في مؤتمر قمة واشنطن بتاريخ 23 24 افريل1999 بمناسبة العيد الخمسين لإنشاء الحلف على :

[60] نبيل شبيب.إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة.مكتبة الإسكندرية.مصر.2009 . ص 504 505.
[61] محمد حسون . المرجع السابق .ص503.

1 عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن حيث بإمكانه العمل في أي مكان من العالم دون الرجوع إلى مجلس **أو استصدار قرار منه .**

2 تحول الحلف من مهمة الدفاع عن جغرافية الأطلنطي إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله أي تجاوز جغرافية الحلف[62] .

يرى بعض الباحثون في التحول الاستراتيجي لحلف الناتو بتوسعه شرقا آثارا مباشرة فبعد أن تضاعف عدد أعضائه ضعف ما كان عليه في نهاية الحرب الباردة تمثلت افتقاد الاساس السياسي الامني المتفق عليه من حيث المضمون فقد اعتبر توسعا عشوائيا إذ ان الانضمام إلى الحلف يتطلب قواسم مشتركة واسعة النطاق تبدأ بنظام **معاهدة الحلف تتعارض مع انضمام دول فقيمة الديمقراطية و**الحرية والفردية في مقدمة معاهدة الحلف تتعارض مع انضمام دول كالبرتغال التي تعتبر من الدول المؤسسة و لها نظام حكم استبدادي عنيف آنذاك لكن موقعها على ساحل الأطلسي سمح لها بالانضمام وكذلك تركيا لم تكن ليبرالية بمقاييس الاقتصاد والسياسية إلا **انضمت للحلف عام 1952** لاعتبارات إستراتيجية عسكرية في مقدمتها جعلها منطقة عازلة أمام الخطر **الشيوعي**[63] .

كما أن عملية توسع حلف الأطلسي لم تكن موقوفة على مستوى التسلح ونوعيته والتوافق في أساليب التدريب والتأهيل العسكري وسير المناورات المشتركة كما أن فتح باب التشريح للعضوية **الذي تليه عدة مراحل أيضا يستغرق تنفيذها عدة سنوات** في الحالات الاعتيادية ، كما أنّ **تنمية قدرة الأجهزة الأساسية والقيادة للحلف** لتحقيق التنسيق السياسي الضروري بين ما أصبح تابعا له من كان ومؤسسات وما يتربك به من مجالس وأجهزة **مشكلات عملية مستعصية لاسيما وان** الأحداث الكبيرة التي دخل فيها الحلف خلقت اختلافات بين الأعضاء وبين الدول المتعاونة أو المشتركة كانعكاسات حربي أفغانستان والعراق على علاقات دول الحلف بالدول الإسلامية

[62] نبيل شبيب . حلف الناتو و العالم الإسلامي .ص48.
[63] عبد النور بن عنتر وآخرون.المرجع السابق. ص12.

وسعى واشنطن لتوثيق التحالف مع دول أوروبية شرقية على حساب علاقات الحلف مع الشمال الإفريقي كما رأ ادا فرنسا ودول جنوب أوروبا ويتضح هذا الاختلاف جليا في قمة 2009 باستمرار تبني واشنطن عنوان عولمة الحلف ومعارضته أوروبيا من جانب فرنسا وألمانيا [64].

على الرغم من هذه الاختلافات في الرؤى والاستراتيجيات إلا أنه يمكن تلخيص التحول الاستراتيجي الذي شهده حلف شمال الاطلسي عقب نهاية الحرب الباردة في النقاط التالية :

1 الطابع المؤسساتي للحلف الناتو أي أنه ليس حلفا دفاعيا أو هجوميا فقط وبصيغة مؤقتة بل هو مؤسسة عسكرية .

2 عملية توسع الحلف نحو الشرق هي تبرير إيديولوجي لبقائه واستمراره بعد انتهاء الحرب الباردة.

3 قدرة الناتو على البقاء والاستمرارية معتمدة على قدرة إستراتيجيته التي هي أمريكية بالأساس على التعامل مع القضايا والعلاقات التي قد تعوق عملية توسعه .

4 تكرس الزعامة الاميريكية على أوربا أولا ثم العالم ثانيا .

5 محاصرة روسيا وأحجامها عن العبء أي دور دولي أو حتى إقليمي من جهة والوصول إلى أبواب الصين ومحاصرتها والحيلولة دون إمكانية قيام تحالف صيني – روسي.

6 منع الدول العربية والإسلامية مستقبلا من أي احتمال لوجود تحالف دولي أو حتى اقليمي قوي يساعدها على التوازن الاستراتيجي في الشرق .

وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 عقدت قمة براغ لحلف الناتو في 21- 22 نوفمبر 2002 شهد حلف الناتو تحولا نوعيا في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرا على رد التهديدات الجديدة واتخذت العديد من

[64] نبيل شبيب المرجع السابق .ص 49.

القرارات أهمها إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف وإنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف تسمى (قوة حلف الناتو للرد السريع) وبذلك استندت إستراتيجية الحلف على :

1 التحول من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي الذي جاء به الرئيس جورج بوش الأب وفق إستراتيجية الأصل القومي للولايات المتحدة (2002) .

2 التدخل الاحتواء النزاعات التي تهدد امن الدول الغربية والاصل العالمي ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

3 إعلان الحرب العالمية على الإرهاب والأصولية الإسلامية المتطرفة والبلدان الراعية للإرهاب .

4 التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ونزع أسلحة الدمار الشامل

5 تهميش دور الامم المتحدة وتعظيم دور حلف الناتو والتوسع في نطاق عملياته وهذا أكده رئيس الوزراء البريطاني توني بلير Toni Bléer بالقول : " لقد أصبح هناك مفهوم أمني جديد العولمة الأمنية وهي تعني أن حلف الناتو سيكون له مهام أمنية في أماكن متفرقة في العالم والتي تحتاج إلى تدخل الحلف لحسم النزاعات[65]

وعلى العموم فقد كانت إستراتيجية الرئيس بوش الثأرية (المذهب الوقائي) هي إستراتيجية حلف الناتو للقرن الواحد والعشرين ولقد كانت تداعيات التحول الاستراتيجي للحلف تداعيات على دول العالم الثالث كان أولها التدخل العسكري في العراق عام 1991 1992 في حرب الخليج II وكذلك التدخل العسكري للحلف في يوغسلافيا 1999 والتي لم تهدد اي دولة اوروبية بل كانت رؤية الحلف لها انها تشكل خطرا على السلع والأمن في أوربا ، كما تم قصف السودان وأفغانستان عام 1998 على اثر الاعتداء على سفارات الو م أ في إفريقيا وكذلك بتدخل الحلف عسكريا عام 1990 ، كما تدخل في القوقاز و مالدوفيا لحل النزاعات في الحرب الأهلية في طاجاكستان 1992 وكذلك إعلان الحرب على العراق 2003 وفي أفغانستان عام 2001 [66].

[65] نبيل شبيب . المرجع السابق .ص505
[66] موسى الزعبي . المرجع السابق .ص148

و القائمة طويلة وهذه أمثلة على سبيل المثال لا الحصر وآخرها في ليبيا 2011 **وهذا ما سنتناوله لاحقا.**

المطلب الثالث : موقع الشرق الأوسط من إستراتيجية الناتو

عقب نهاية الحرب الباردة شهد حلف الناتو تحولا استراتيجيا من حيث هيكلته وعقيدته تمثل التحول الهيكلي في توسيع الحلف نحو شرق أوربا في محاولة امتصاص الدول الشيوعية السابقة التحول العقيدي فتمثل في إستراتيجية جديدة التي جاءت في سياق قمة روما عام 1991 **إذ تحول** الناتو نحو السياسة ا لسياسة الهيمنة للدول المتوسطية غير الأوروبية وأولاها أهمية خاصة وأكد أن الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا مهم جدا الأمن التحالف ، وذلك كون هاته المنطقة مصدر للمخاطر والتي تتمثل في الشرق الأوسط وهي من أولويات **التدخل المنتظر** للحلف بوصفها من أقرب المناطق المحيطة وهنا صار الحديث عن إمكانية التدخل لاعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية [67].

وتضم هاته المنطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط ويمكن تحديدها جغرافيا من شواطئ المغرب غربا حتى العراق شرقا ومن سواحل البحر المتوسط شمالا حتى أواسط إفريقيا جنوبا وبالتالي أصبحت المنطقة العربية تحت المظلة **الأمنية والسياسية والعسكرية لحلف الناتو** [68].

وأطلق الحلف حوارا عام 1994 مع سبع دول متوسطة هي المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، إسرائيل، الأردن، الجزائر وذلك للتعاون في محاربة تهديدات محتملة لاعضاء الحلف **وذلك من أجل:**

1. المساهمة في الأمن والاستقرار في المتوسط
2. تحقيق تفاهم متبادل

[67] محمد حسون. المصدر السابق .ص3
[68] عبد النور بن عنتر و اخرون. المرجع السابق.ص18

3 تبديد الصور الخاطئة عن الحلف

إن الاهتمام الغربي بالمنطقة العربية يحمي في طياته العديد من الحقائق التي يجب تأكيدها :

1 النفط : يعتبر النفط من أهم المتغيرات التي أصبحت لها دور هام في العلاقات الدولية وتعتبر منطقة الشرق من اهم المناطق في العالم التي تحتوي على مخزون نفطي **هائل من صحراء الخليج والعراق ، ليبيا ، الجزائر ، ولعل** الاهتمام الأمريكي بالنفط العربي يعود إلى تاريخ اكتشافه إذا اغرب عن ذلك الرئيس الأمريكي ف **روزفلت** Rozvelet **وأكد على ضرورة السيطرة المنطقة العربية .**

2 مواجهة التهديدات : تعتبر منطقة الشرق الاوسط مصدر تهديد بحبس الامريكيين منطقة تشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة وحلفاؤها لذا في إطار التواجد في منطقة التهديد في منظور كولن باول ومذهب بوش الجديد الحضرية الاستباقية **يجب تدعيم الشراكة مع دلو المنطقة.**

3 الهجرة غير الشرعية :

4 تهديد المخدرات :

5 الأنشطة الإرهابية

وفي الثامن فيفري 1995 قرر مجلس الحلف إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطية من غير الأعضاء في الحلف التقوية عوامل الاستقرار في المنطقة وتكوين فهم مشترك لهذه المسألة فقامت قيادة الحلف بلقاءات مع **ممثلين عن** خمس **دول متوسطية مصر ، المغرب – تونس – موريتانيا** – إسرائيل في بروكسل عاصمة بلجيكا ، ثم انضمت الاردن في نهاية عام 1995 للحوار الذي كان ثنائيا ومغلقا وظهور الحوار إلى أكثر من ذلك يمثل تبادل **المعلومات والقيام بزيارات الضباط المتبادلة ، تقديم مساعدات فنية عند حدوث طوار**ئ وفي لقاء روما 1996

أكد قيادة الحلف أن الحوار مع الدول ا لمتوسطية لن يتعدى ما بين التحدث دولة في قمة بروكسل أي عدم التدخل في مشاكل الدول المعنية [69].

وطبقا للنظام الأساسي للحلف باستخدامه الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق أهدافه فإنه لم تعد هناك وسيلة **سوف** يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه ولكن الوسائل العسكرية سوف تستأثر بالاهتمام الأكبر إلا أن ذلك لن يغني استخدامه الوسائل السياسية في إطار:

1 محاولة تغيير **النظام السياسي لدولة عربية معينة.**

2 **التدخل لمنح حق** تقرير المصير **لفئة قومية أو دينية معينة.**

3 التدخل في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وعليه فقد أعطى الحلف نفسه مهام أمنية جديدة منها:

1 محاولة إعادة ترتيب الأوضاع في بعض دول المنظمة ليبيا وغيرها

2 التدخل للتفتيش على أسئلة كيماوية أو بيولوجية أو لمنع تدفق الأسلحة على بعض الدول أو لحرمان بعضها الآخر تحقيق توازن في المجال النووي مع إسرائيل . .

3 التدخل بذريعة منع حركات العنف والتطرف كما في الجزائر وأفغانستان

4 التدخل في إطار تحقيق حقوق الإنسان

إن كل هذه الآليات والمشاريع التعاونية والشراكات الأمنية تضع الدول العربية في إطار النظام الإقليمي العربي أيام تحديات كبيرة تستدعي ضرورة البحث عن صيغة ملائمة للتعامل مع تلك الأطروحات .

[69] محمد حسون, المرجع السابق.369

مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط

اقترحت كل من فرنسا وايطاليا عام 1990 مؤتمرا يقوم على التعاون والأمن في المتوسط ويرى أصحاب الاقتراح إشراك الو م أ وكندا ودول المغرب العربي والشرق الأوسط فيه دار المؤتمر في اتجاهين :

الاتجاه الأمني: ويقوم على إيجاد حلول لمشاكل ضبط التسلح والحد منه، ونزع **أسلحة الدمار الشامل.**

الاتجاه الاقتصادي : ويستند إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في البني الاقتصادية في المغرب العربي والشرق الأوسط عبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار مساعدة الدول المعنية .

وتلت ذلك اتفاقيات الناتو فيما يخص المنطقة العربية مع كل **من مصر و الأردن و تونس و المغرب وموريتانيا** وبموجبها تكون هذه الدول التي تتمتع بصفة مراقب في نشاطات الحلف **ملزمة بتقديم تسهيلات عسكرية وإدارية** وخدماتية لقوات الحلف إذا ما اضطرت للقيام بعمليات عسكرية في المناطق العربية من هذه الدول حيث :

1 **منح المغرب بصفته** حليف أساسي من خارج الحلف وقد أجرى الحلف مناورات قرب سواحل المغرب في **جويلية** 2004 وإنشاء مركز معلومات لتسهيل عملية اتخاذ قرارات للمغرب في إطار التعاون مع الحلف .

2 أجرى الحلف مناورات العسكرية مع الجزائر في نوفمبر 2004

3 **قيام مشاورات ودراسات مع عدة دول خليج حلف الناتو .**

التحول من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية شهدت إستراتيجية الحلف تطورا جديدا حيث تم الاتفاق في قمة براغ في نوفمبر 2002 على خطة عمل مشترك ضد الإرهاب وإنشاء قوة ردع سريعة عام

2006 **كما ضمت مبادرة إسطنبول جوان** 2004 لتكون بداية لهذا التعاون وتضع هذه المبادرة قائمة يمكن للدول الاختيار فيما بينها في ستة مجالات هي: **الإصلاح الدفاعي، التعاون العسكري، مكافحة الإرهاب،** التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمن الحدودي، الإرهاب، التخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة **الأزمات.**

ونتيجة الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية في ما سمته الجرب على الإرهاب والتي خاضت بموجبها حروبا في **أفغانستان** 2001 **والعراق** 2003، تحول الحلق نحو إستراتيجية- **لو نظريا- تتضمن مفهوم " الأمن الناعم "** متمثلا في التدريب والاستشارات وإدارة الأزمات خلافا لمفهوم **" الأمن الصلب " الذي جسدته الولايات المتحدة،** فقد ندخل حلف الناتو في حرب الخليج 1991 ثم تدخل في أفغانستان 2001 ثم في الحرب على العراق 2003، أما فيما يخص دول شمال أفريقيا لم يتدخل إلا في سنة 2011 في الأزمة الليبية.

وكخلاصة يمكن أن نستنتج عدة نقاط حول تحول حلف الناتو نحو الشراكة مع دول المغرب العربي والشرق **الأوسط عموما:**

1. استمرار الهيمنة الأمريكية على حلف الناتو الذي لم تكن توجهاته عبر المراحل السياسية المختلفة للنظام العالمي إلا الانعكاسات لاولويات السياسة الامريكية فهو اداة الهيمنة الامريكية على العالم وسياساتها.
2. إن الشراكة النفطية في المنطقة العربية كانت وستظل في صلب الإستراتيجية الأطلسية ومصلحتها الحيوية ومن ثم ستظل واقعة ضغط التهديد.
3. جعل حلف الناتو كمؤسسة ذات طابع دولي في مكان مجلس الأمن ومؤسسات الشرعية الدولية الأخرى في التدخل في المشكلات والازمات القائمة وإدارتها وفق المصالح الامريكية، تم إضعاف دور مجلس الأمن وتهميش السياسة الدولية.
4. التدخل هو إستراتيجية الحلف ما أن تتطلب بعد جنوبيا، وسيفتح فرصا جديدة لنشاطاته وتدخلاته في الجنوب وبالتحديد في المنطقة العربية تحت ذرائع حماية حقوق الإنسان والحرب على الإرهاب.
5. استبدال عدد الحلف الاستراتيجي السابق الاتحاد السوفياتي بالأصولية الإسلامية حسب مزاعم الغرب وفي سعيه لمحاربة هذه الأصولية لتخفيف منابع الإرهاب.
6. تبديد وضرب أي وحدة عربية كما أثر سلبا على مضمون الأمن القومي العربي بعد تغيير المهددات وكذلك اختلال النظام الإقليمي العربي.

- تأثير المنطقة العربية بالهيمنة التوسعية الأطلسية أدى إلى انعدام ترتيب لحفظ الأمن الإقليمي واختلاف الرؤى في العديد من القضايا الجوهرية الإقليمية.

الفصل الثاني:

تنفيذ الحماية الدولية على ليبيا: التدخل العسكري لحلف الأطلسي

الفصل الثاني: تنفيذ الحماية الدولية على ليبيا: التدخل العسكري لحلف الأطلسي

تمر المنطقة العربية بمرحلة شديدة الحساسية نظرا للتحولات الجيو سياسية التي تعرفها منذ اندلاع شرارة الاحتجاجات

و الانتفاضات التي تم توصيفها بالثورات العربية أو الربيع العربي للدلالة على محاولات الشعوب العربية إسقاط الأنظمة الشمولية و التسلطية المستأثرة بالسلطة فهي ممارسات (انعتاقية) كما سماها المفكر كين بوث (Ken Booth)و التي شملت جميع الدول العربية من المحيط إلى الخليج إلا ان حدتها و شدتها اختلفت من دولة إلى أخرى و ذلك حسب شدة ارتفاع المطالب الشعبية من المطالبة بإسقاط النظام إلى المطالبة بإصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية.

اندلعت شرارة الخطوات الثورية كما اسماها المفكر سمير أمين من شمال إفريقيا و بالتحديد من تونس، إذ لم يستطع النظام التونسي بزعامة زين العابدين بن علي الصمود أكثر من أيام معدودات، لتنتقل العدوى بعدها إلى النظام المصري هو الثان لقي نفس مصير نظام الدولة المصدرة للعدوى و ذلك و بعد كر و فر بين النظام و بين الجماهير المحتشدة في ميدان التحرير، لتنتقل بعدها العدوى مباشرة إلى ثالث دولة افريقية و هي ليبيا و التي اختلفت حالتها عن الحالتين السابقتين فقد اخذت الانتفاضات الليبية منحى خطيرا بعد عسكرتها من طرف المعارضة الجماهيرية كرد فعل عقلاني و منطقي للممارسات القمعية و الوحشية و العنفوانية و الدموية للنظام الليبي في مواجهة مطالب الشعب الليبي ، مما عجل بالحديث عن فكرة التدخل للدفاع عن الإنسانية و حماية المدنيين الليبيين على الرغم من أن التدخل هو انتهاك للسيادة الليبية و انتهاك للقانون الدولي و مبادئ هيئة الأمم المتحدة لكن ممارسات النظام الليبي ضد الجماهير حركت المجتمع الدولي باكمله و الدي اعتبرها مسؤولية الحماية.

المبحث الأول: محددات الأزمة الليبية

تعرضت ليبيا كغيرها من الدول العالم الثالث إلى للسيطرة الاستعمارية التي قادها الدول الاوروبية انذاك , إذ خضعت إلى للغزو الايطالي عام 1211 والذي انتهى عام 1943 (فيفري) بعد تدخل فرنسا وبريطانيا عسكريا لدحر ايطاليا وألمانيا وتم تقسيمها مثلها مثل باقي المستعمرات الايطالية, واستمر الوضع لغاية 24 ديسمبر 1951 إذ اعلن عن قيام المملكة الليبية المتحدة تحت قيادة الملك إدريس السنوسي إلا انها لم تعمر المملكة كثيرا إذ في الفاتح من ديسمبر 1969 قام الملازم معمر القذافي بانقلاب ليعلن عن قيام الجمهورية الليبية العربية ويعين نفسه قائد وزعيما جديدا في ليبيا[1].دام ملكه ما يقارب 42سنة بعد موجه من الاحتجاجات تطورت إلى نزاع داخلي بين قوات النظام وحشود الشعب الليبي انتهت بتدويله أمام مجلس الأمن الدولي.

المطلب الأول: أسباب و خلفيات الأزمة الليبية

كنتيجة للحراك الذي شهدته معظم الدول العربية مطلع عام 2011 والتي تمثل في خروج الجماهير إلى الشارع مطالبة للحرية والعيش الكريم والديمقراطية اندلعت الاحتجاجات في ليبيا يوم الثلاثاء 14فيفري 2011في مدينة بنغازي مطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية [2]، ولعب العامل التكنولوجي دورا هاما في الاحتجاجات، إذ استعمل الشباب مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك ،تويتر face book twitter) لتنظيم دعواهم لاحتجاج ضد الحكومة في 17 فيفري 2011 ويعود اختيار هذا التاريخ إلى 17فيفري 2006 بعد خروج متظاهرين عن غضبهم إزاء الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) التي قامت بنشرها جريدة دنمركية ,ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 12 شخصا وأوقعت عشرات الجرحى في بنغازي.[3]

وقبل الخوض في مجاريات وبداية الأزمة الليبية التي انطلقت في 17 فيفري 2011 تذكر ابرز الأحداث الاحتقانات التي عرفتها ليبيا في عهد القذافي ألا وهي :

1 مجزرة سجن أبو سليم 1996:

يعد سجن أبو سليم اكبر السجون الليبية على الإطلاق ، مسجونيه كلهم معارضين وسياسيين وسجناء الرأي وهو محكم يشرف على إدارته المن الداخلي أي المخابرات , قام السجناء في جوان من عام 1996 بتمرد

[1] مصطفى احمد بن حليم.صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي.وكالة الأهرام للنشر و التوزيع.مصر 1992.ص35
[2] موسوعة ويكيبيديا الحرة. الموقع Libyen révolution/www.wikipedia.com
[3] تقرير منظمة العفو الدولية الموقع .www.anmesty com

مطالبين محاكمة شفافة وتحسين أوضاع المعتقل وطردوا الحرس منه :فأجهزت أجهزة الأمن الليبية على السجناء باستخدام الأسلحة وارتكبت مجزرة في حق السجناء إذ سقط أكثر من ذ1200 قتيل 28 في يوم جوان 1996 وخلفت هذه الأعمال استياء كبيرا لدى أهالي الضحايا كان لها تداعيات كبيرة في اندلا ع الأزمة الليبية.

2 مجزرة مشجعي كرة القدم:

وذلك في مباراة كرة قدم بين نادي الأهلي الطرابلسي و النادي الاتحادي الذي كان نجل القذافي الساعدي القذافي عضوا فيه ومني فريقه بهزيمة لم يستسغها نجل القذافي وقت وقعة انصار النادي إذ امر بإطلاق النار على المشجعين خلفت مقتل20مدنيا من أنصار النادي الأهلي.

3 أحداث بنغازي 2006:

بعد خروج متظاهرين متجهين نحو القنصلية الايطالية محاولين اقتحامها بسبب الرسوم المسيئة للنبي (صلى الله عليه و سلم) ما أدى إلى اشتباك بين قوات الأمن التي لم تتأخر في إطلاق الرصاص على المتظاهرين سقط على إثرها ما لا يقل عن 11 قتيلا و إصابة أكثر من 35 شخصا وعقب دلك توسعت مطالب المحتجين في الأيام الموالية وأخذت الأمور مأخذا خطيرا إذ قام المتظاهرين بحرق حوالي 30 مبنى حكوميا وتدخلت السلطات الليبية لتهدئة الاوضاع بإعلان حداد على قتلى المجزرة وإقالة مدير الامن العام ونقل عدد من الجرحى للعلاج بالخارج [4].

4 أحداث 2007:

إذ أعلن حوالي 12 ناشطا التخطيط لمظاهرة سلمية في طرابلس العاصمة فألقت السلطات القبض عليهم ولم تتم المظاهرة عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين 6 و 25سنة بتهم محاولة الإطاحة بالنظام السياسي ونشر شائعات ضد النظام الليبي والتآمر مع الخارج .[5]

في جوان 2008 خرج العديد من اهالي سجناء سجن ابو سليم كعادتهم كل يوم سبت مطالبين بإطلاق سراحهم بعد أن حكمت شمال بنغازي الابتدائية بضرورة الكشف عن مصير السجناء بعد أن ظلت قضية مغلقة في عام 2009 إلى غاية تدخل سيف الإسلام القذافي لحل القضية وفي إطار مجموعة الإصلاحات. التي كان يرسمها , فتولى المحامي فتحي تريل الدفاع عن هذه القضية بمساعدة زميله فرج الشراني واللذان تعارضا للاعتقال في

[4] موسوعة ويكيبيديا الحرة: www.wikipedia.org/libia révolution

[5] http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-

15فيفري 2011 ما أدى إلى كسر جدار الصمت وحفزا للاحتجاجات المناهضة للحكومة في بنغازي في الفترة التي سبقت "يوم الغضب" في 17 فيفري (1) ,حيث سقط العديد من القتلى في بنغازي والبيضاء بعد تفريق عنيف نفذته الشرطة ضد اعتصام بنغازي ثاني اكبر مدن البلاد التي تحولت إلى معتقل للمعارضة التي تطالب بالإفراج عن 110 سجينا سياسيا.[6]

بحلول يوم 17 فيفري 2012 عمت الاحتجاجات جميع أرجاء ليبيا تحت شعار "يوم الغضب الليبي"ووصلت الى ستة مدن هي بنغازي, البيضاء, طبرق, درنة, اجدابيا, الكفرة, زنتان, كيغرن , سقط مالا يقل عن 65 قتيلا و 400جريح من المتظاهرين في صدامات دامية أطلقت إثناءها قوات الأمن والرصاص الحي على المحتجين ووصفت وسائل الإعلام وعلى رأسها قناة الجزيرة القطرية **الأحداث بالثورة الحقيقية**. وفي غضون أيام تغلب المتظاهرون في مختلف أرجاء شرق ليبيا على جهاز الأمن واحرقوا المباني الحكومية وبالمقابل خرجت مسيرات مؤيدة للعقيد المعمر القذافي في العديد من المدن الليبية منها بنغازي نفسها, **سرت,سبها,طرابلس العاصمة**.

لقد كان الاستخدام المفرط للقوة والأسلحة النارية من جانب القوات النظامية في شرق ليبيا الغضب وأثار احتجاجات في أماكن أخرى في البلاد بما في ذلك طرابلس ومضراته وجبل نفوسة طبرق,**مرانة ,زنتان مطالبين** بإسقاط النظام وتوالت الاستقالات من طرف مسؤولين وسفراء في الخارج ,**إذا استقال** مندوب ليبيا في الجامعة **العربية** (عبد المنعم الهوني) معبرا عن انضمامه للاحتجاجات وكذلك المندوب الامي (عبد الرحمان شلقم) ,**بعض** السفراء في العديد من الدول في بريطانيا ,**بولندا,الصين** , الهند , **اندونيسيا** , **بنغلادش وكذلك وصلت الانشقاقات وزراء** , **إذ انشق مصطفى عبد الجليل, وزير العدل** , علي الريشي وزير شؤون الهجرة والمغتربين،[7] ولقد تلخصت احتجاجات الشعب الليبي في

1_إسقاط النظام السياسي

2_الحرية والكرامة

3_إنشاء دولة الدستور والقانون

4 محاسبة المجرمين والمفسدون

[6] **http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-**

[7] مفتاح علي جويلي.مذكرات اليوم الأول ثورة 17 فبراير Lybie www.rofofi.com/

5 احترام حقوق الإنسان

لقد كان رد فعل نظام القذافي **عنيفا جدا** إذ في خطاب ألقاه سيف الإسلام القذافي الذي كان يطلق عليه بـ **<<المصلح>>** رغم الغياب الحقيقي لمضامين الإصلاح اتهم الليبيين المنفيين في الخارج تحريض على الاحتجاجات وأعرب عن أسفه من تطور مسيرات صغيرة إلى **(حركة انفصالية) كما هدد بالاستعداد لحرب طويلة الأمد و حذر** من مغبة الحرب الأهلية وبعدما يومين في**22فيفري2011** اتهم العقيد القذافي مستنكرا الاحتياجات والمظاهرات وواعد بتطهير ليبيا من الجرذان كما اسماهم باستخدام كافة الوسائل الضرورية في خطابه المشهور **<<زنقة زنقة>>.**

وبحلول أواخر شهر فيفري اتسعت دائرة أعمال **العنف بين المتظاهرين اللذين حصلوا على الأسلحة مع قوات** القذافي الذي تؤكد العديد من وسائل الإعلام العالمية على استخدامه مرتزقة أجانب من مختلف دول القارة الإفريقية إضافة مليشياته وكتائبه الأمنية في قمع المظاهرات وقتل المحتجين وتحولت الاحتجاجات إلى نزاع مسلح بين الطرفين ولعل من ابرز العوامل التي أدت إلى تصعيد العمل المسلح في ليبيا هو سيطرة المحتجين على مخازن الاسلحة بعد ان احكموا سيطرتهم على تلك المناطق وحصلوا منها على كميات كبيرة من الدخيرة التي يمكن تسليح ألاف المقاتلين إذ دارت معارك المحنة بين الطرفين في مدينة البيضاء يحيطها.كما ساهم في ذلك انضمام العديد من المنشقين من الجيش والشرطة إلى المعارضة.[8]

وردا على تصاعد العنف واستمرار ورود تقارير على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان , اصدر مجلس الأمن الدولي في **20فيفري 2011 قرار رقم 1970** القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية وبفرض عقوبات وحظر على توريد الأسلحة وبتجميد أصول قادة البلاد وبالتالي أصبح حكم العقيد القذافي معزولا خارجيا فبانشقاق أفراد من المقربين إليه , تخلى عنه الحلفاء الإقليميون والدوليون السابقون , **كما** انقلبت ضده فجأة حكومات مطالبة باحترام حقوق الإنسان و على رأسها دولة فرنسا، قطر و اللتان سارعتا الى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كسلطة حكومية وحيدة في ليبيا .

واثر تصاعد القتال في الجبهة الشرقية في ليبيا وزيادة عنفوانية النظام وما أدى إلى انتهاكات جسمية كحقوق **الإنسان من قتل واعتقال وتصفية جسدية** تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم **1973 القاضي بإنشاء منطقة** حظر جوي على ليبيا حماية المدنيين وذلك بعد طلب تقدمت به جامعة العربية فاد كلت المهمة كلف شمال **الأطلسي.**

[8] **http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-**

انطلق في 27 مارس 2011 لفرض حظر جوي لليبيا ومساعدة الثوار على إسقاط نظام القذافي الذي لازال متمسكا برأيه وحاثا أنصاره على مواصلة الزحف ومتوعد الحلف الأطلسي بالهزيمة.لقد كان تدخل الحلف الأطلسي في الصراع المسلح في ليبيا فعالا إذ قلب الموازين لصالح المحتجين وتمكن من شل الحركة المسلحة التي شنها القذافي على الشعب الليبي وأصبح حلف الناتو طرفا هاما في المعادلة ومثلت الدول المنفذة لعمليات الحظر الجوي كل من الولايات المتحدة فرنسا بريطانيا كما ساهمت دول أخرى من الحلف في ايطاليا اسبانيا بلجيكا الدغارك الترويج وقدمت دول عربية مساعدات للمعارضة كمصر، السودان ،المملكة السعودية الإمارات، قطر، الكويت ، الأردن ، وهي مجملها مساعدات لوجستية سنأتي على ذكرها لاحقا.فقد مثلت هذه القوى ضربة موجهة للنظام الليبي لم يستطيع الصمود أكثر و الذي انتهى به الأمر إلى السقوط ، بمقتل العقيد القذافي على يد مقاتلي المعارضة في 20 أكتوبر 2011و كذلك مصرع ابنه الساعدي القذافي وفرار عائلته المكونة من زوجته صفية. وابنته عائشة القذافي نجليه حنبعل ومحمد القذافي إلى الجزائر وبذلك تكون ليبيا قد دخلت مرحلة جديدة بعد نهاية نظام القذافي ويمكننا إجمال سقوط النظام السياسي في ليبيا إلى مجلة من العوامل أبرزها:

1- وطنية الاحتجاجات والمظاهرات:

بحيث انها لم تقتصر على مدن ومحافظات دون اخرى و إن كان انطلاقها في الجهة الشرقية في بنغازي والبيضاء ودرنه وتاخر المدن الغربية والمجاور للعاصمة طرابلس إلا ان الاسلوب القمعي والعنفواني الذي واجهت به قوى النظام الاحتياجات ولسوء إدارتها للازمة منذ بدايتها الاولى. زادت في سرعة وانتشار الاحتياجات وتصعيد وتيرتها بشكل رهيب.

2_الانشقاقات في صفوف النظام :

لقد كان للسياسة القمعية للنظام الليبي في مواجهة المحتجين والمتظاهرين وخطابات القذافي الاستفزازية دور بالغ الأهمية في انشقاق العديد من رجالات النظام، وعلى راسهم رئيس المجلس الانتقالي وزير العدل السابق مصطفى عبد الجليل فضيل ووزير الداخلية يونس عبد الفتاح داخليا وخارجيا، وانشقاق كما أسلفنا الذكر العديد من الممثلين الدبلوماسيين في العديد من الدول في بريطانيا، الهند، بنغلاديش..إلخ، وكذلك في المنظمات الدولية كمندوب ليبيا في الجامعة العربية ومندوبها كذلك في الامم المتحدة عبد الرحمن شلقم، هذا ما ادى إلى عزل النظام الليبي دبلوماسيا ما صعب عليه الاتصالات بالدول وإيجاد محاولات تسوية.

3_الطبيعة الشخصية للعقيد معمر القذافي:

يتسم العقيد القذافي بالعناد والتصلب في مواقفه والتهور في ردود فعله، إذا لم يتنازل بسهولة لمطالب وتعامل معهم بقسوة وعنفوانية معهودة مع جميع معارضيه سابقا[9]، ما زاد في تأجيج الأزمة.

4_انعدام مؤسسة عسكرية وجيش وطني:

كان العقيد الليبي يخشى الجيش ولا يثق فيه وينظر إليه على أنه خطر على نظامه ويعود ذلك إلى محاولة الانقلاب الاولى التي قام بها عمر عبد الله المحيشي ضد النظام، لذا عمد إلى إنشاء كتائب ومليشيات وكما انشا ما يسميه - الشعب المسلح بحيث يتم تدريب الشعب إلى استخدام السلاح الذي بلغت قيمته نحو 13 مليار دولار بما يفوق حاجة جيش قوامه 55 ألف جندي و مخازنه تحت سيطرة وهيمنة النظام وحراسة المليشيات وقوات الأمن الخاصة التي يرأسها أبناؤه وأفراد قبيلته[10]. و هذا ما انقلب ضده بعد انشقاق أفراد من الجيش من الكتائب الأمنية التابعة للنظام والتي سهلت عملية تسريب الأسلحة للثوار وفتح مخازن السلاح أمامهم.

5_تدخل القوى الكبرى في الأزمة الليبية عبر حلف الناتو:

بعد استصدار قرار مجلس الأمن الدولي الأول 1970 القاضي بعقوبات دبلوماسية على ليبيا وانتقل المس لاستصدار القرار 1973 القاضي بفرض حضر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، تولى حلف الأطلسي المهمة ونفذها بامتياز، إذ لعب تسلحه الباهر وتقنياته العالية لجم قوات النظام الليبي وترجيح الكفة لصالح الثوار وذلك نتيجة عدم التكافؤ بين القوة العسكرة للحلف الأطلسي وقوى النظام[11].

إن البحث في الأزمة الليبية يقودنا إلى البحث عن أسباب اندلاع الحركة الانتفاضية للشعب الليبي وهذا ما يزيد من عبء ماموربة البحث بكل موضوعية ومصداقية وذلك مرده إلى الخصوصية الشديدة التي تتميز بها ليبيا ككل فهي ليست كتابا مفتوحا يسهل الاطلاع على مجريات أحداثه فالغموض خلق صعوبات جمة للمتتبعين للشأن الليبي والمجتمع الدولي ككل، فبغض النظر عن فكرة العدوى والانتشار في المنطقة العربية بعد اندلاع الحركات الاحتجاجية والثورية في كل من تونس ومصر وسقوط نظمها السياسية هناك اسباب انها وراء الازمة الليبية يمكن إجمالها في ثلاث معطيات بنيوية هي:

[9] عبد الرحمن شلقم، أشخاص حول القذافي.المركز الليبي للدراسات و البحوث.ليبيا.ص145
[10] http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12698562accessed:15/09/2011
[11] http://english.aljazeera.net/indepth/opinion/2011/04/201148174154213745.html

العوامل المتعلقة بالنظام السياسي الليبي.

العوامل البنيوية المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الليبية.

العوامل المتعلقة بإدارة الأزمة من طرف النظام السياسي الليبي.

أولا: العوامل البنيوية للنظام السياسي الليبي:

يقوم النظام السياسي الليبي على مرجعية فكرية صافها القذافي في كتابه الكتاب الأخضر الذي جمع فيه أفكاره وحكم بها ليبيا وينقسم إلى ثلاثة اقسام سياسية، اقتصادية، اجتماعية، فالشق السياسي يعتمد على ما اسماه سلطة الشعب التي تقوم على ان المجالس النيابية لا تمثل الشعب وهي غير ديمقراطية لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب المباشرة لا سلطة نائبة عنه، كما لا يعترف بالأحزاب والنقابات والانتخابات والاستفتاءات، فيقول القذافي في شأن الحزب أنه "**حكم جزء للكل، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو التفافة واحدة والمكان الواحد أو العقيدة الواحدة هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم...**"[12]، **وهذا رأي مغلوط ومردود على** القذافي، **ففي النظم الديمقراطية فوز** حزب بالاغلبية لا يعني إقصاء وتهميش المعارضة.

كما ينظر القذافي للتعددية على انها افتراق وتشرذم لذا جاء بفكرة الشعب المتحد تحت إدارة واحدة وراي وتوجه واحد وهذا أحد أبرز مشكلات النظام السياسي الليبي باعتباره قضى على إرادة الشعب وقمع المعارضة وعلى العموم فإن اطروحة القذافي السياسية قد شابها فشل نظري إذا كان الفشل باديا في إقناع الجماهير في المشاركة في تطبيق هذه النظرية من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، كما ظهر قصور النظرية جليا من خلال تفتيت القرار السياسي على دوائر مختلفة من المؤتمرات الشعبية وجهل أعضاء هذه الأخيرة بفحوى الأمور وأبعاد القضايا **المطروحة إذ تتم الموافقة** علة جميع القرارات والتي يعدها القذافي من قبل دون مناقشتها أو إبداء الرأي بالرفض أو القبول، كما ان فكرة سلطة الشعب بعيدة كل البعد عن الديمقراطية المباشرة او الغير مباشرة كما انها قضت على **المشاركة السياسية**[13].

كما صاغ القذافي هيكلا غير رسمي في النظام السياسي ويألف هذه الأجهزة غير الرسمية هي:

[12] معمر القذافي.الكتاب الأخضر.المركز العالمي.طرابلس.ليبيا. ص 41
[13] زياد عقل، عسكرة الانتفاضة .. الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011

الشبكة السياسية:

وتتكون نم رجالات القذافي من مستشارين سياسيين من قبيلة القذاذفة ويشغل هؤلاء الأشخاص مناصب عديدة وهامة في الدولة.

الشبكة الأمنية:

وتتكون من اللجان الثورية والكتائب الأمنية التي أنشأها منذ سبعينيات القرن الماضي وأفراد هذه اللجان والكتائب من الأشخاص الموالين للقذافي وهي احد أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة في البلاد.

الشبكة الاجتماعية:

وتعرف بالقيادات الشعبية الاجتماعية أنشأها القذافي في محاولة منه لاحتواء شيوخ وشباب القبائل في أحشاء نظامه للقضاء على النظام القبلي وإجهاض أي خطط إصلاحية أو معارضة تأتي من القبائل[14].

إن النظام السياسي الليبي لا يحتكم لوثيقة دستورية، وهو قائم على عملية سياسية فوضوية، هدفها خدمة حكم القذافي والبقاء في السلطة إلى النهاية في وقت يرجع القذافي جميع إخفاقاته إلى تقصير الشعب الليبي الذي يفتقر القدر الكافي من الحماسة الثورية وليس لخلل واضح في البناء النظري الذي صاغه القذافي بسذاجة وضيق أفق[15].

ثانيا: الظروف المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

السنة / المرتبة	على المستوى العالمي	على المستوى الإفريقي
1998	64	
2000	61	1
2009	55	1
2010	52	1

[14] http://digita.lahram.org.eg/articles.aspx?serial=473806&eid=2744

[15] عبد الله جبريل، في نقد الكتاب الأخضر، مجلة المنتدى الليبي، العدد الثالث، مارس 2007

المصدر: http://www.alukah.net/Culture/0/37880/#ixzz1teMm8L7O

في دراسة تحليلية للجدول اعلاه ويتضح جليا الخطوات الكبيرة التي قطعتها ليبيا في مجال التنمية والمجهودات التي تبذلها في سبيل خدمة الشعب فبتحليل الأرقام وحسب إحصائيات المنظمات الدولية فنجد اهتمام الدولة المنصب على تحسين الظروف الاجتماعية في المجال التعليمي انخفضت نسبة الأمية، وزاد عدد المتعلمين إذ بلغت نسبة 88.31 % من مجموع السكان وانتشرت الجامعات لتبلغ حد 15 جامعة في أنحاء البلاد كما تمتعت ليبيا بالأمن الاجتماعي بفضل سياسة الدعم السلعي والتأمين الصحي وتراجع مستوى الجريمة وفي تقرير لصندوق النقد الدولي نشر عام 2007 أشاد بإنجازات السلطات الليبية مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي (7.5 %) والنمو المتزايد في إنتاج النفط 4.8 % في عام 2006 وكذلك الزيادات في الأجور العامة، كما أن عوائد النفط الليبي يوميا 170 مليون دولار فهي سادس دولة منتجة للنفط عالميا وعدد سكانها لا يفوق 6.5 مليون نسمة[16].

وعلى الرغم من تلك المؤشرات فإن الشعب الليبي يرى البلاد غنية والشعب فقير، فهو محروم من عوائد الثروة في بلاده بل ترجع كلها للقذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع رغم الثراء لنسبي للشعب الليبي- أرصدة النظام الليبي 200 مليار دولار بالخارج علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة سنويا ، فإنه توجد حالة من التفاوت الكبير في توزيع الثروة فهناك دائرة ضيقة تستأثر بعوائد النفط وتذهب كلها سواء أرصدة باسم عائلة القذافي بالخارج أو شراء أسلحة وقد كانت فترة الحصار المفروض على ليبيا لعقود مبررا للفشل الذريع في تسيير شؤون البلاد في وقت شهدت فيه هذه الفترة موجة من شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها كبار المسؤولين[17].

وشهدت السنوات الأخيرة التي انفتح فيها النظام الليبي على الغرب بعد تسوية قضية لوكربي تدفق استثمارات غربية على حقول النفط الليبي غذ قدرت الاستثمارات بحوالي 150 بليون دولار إلا انها لم تعها حلولا للشعب الليبي الذي غرق في مستنقع الفساد، بل زاد من تفاقم الوضع بعد ظهور المشروعات لبيع القطاع العام وخصصته والذي سيطر عليه المسؤولون الكبار ويحل معه مخاوف كبيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة

[16] تقرير قناة العربية www.alarabya.com
[17]) زياد عقل، عسكرة الانتفاضة .. الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011

والدنيا بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء وتداعيات السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على جميع شرائح المجتمع.

وقدم الدكتور عبد الغفار المنقى أستاذ في علوم الإحصاء بجامعة بن غازي دراسة حول أسباب اندلاع احتجاجات 17 فيفري 2011 ولخصها في:

- تدني مستوى العدالة الاجتماعية في ليبيا.
- عدم مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية.
- البطالة وعدم توفر الوظائف وكذلك عدم اعتماد سلم رواتب منجز يتناسب مع الظروف الاجتماعية والمعيشية للمواطنين الليبيين.
- عدم وجود دستور لليبيا ينظم العمل السياسي.
- المحسوبية، البيروقراطية، الرشوة.
- انتهاك حقوق الإنسان من قتل، تعذيب، اختفاء قسري، تصفية،...إلخ.

ثالثا: العوامل المتعلقة بإدارة الأزمة من طرف النظام السياسي الليبي:

عند اندلاع موجة الاحتجاجات في ليبيا المطالبة برحيل معمر القذافي نتيجة الأوضاع المزرية للشعب الليبي في سياق الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية، توقع المتابعون للشأن الليبي سيناريو مغايرا لليبيا على عكس ما حدث في مصر وتونس اللتان توجت احتجاجاتهما برحيل بن علي ومبارك على التوالي وفي فترة وجيزة لم تتعدى ثمانية عشر يوما بالنسبة لتونس وثمانية وعشرون يوما بالنسبة لمصر وذلك لطبيعة النظام السياسي الليبي وهيكل الدولة وانعدام جيش نظام ليبي، فالقذافي في ليبيا هو الكل في الكل وكل سلطة أو مؤسسة رسمية سياسية أو عسكرية تخضع لسيطرته ولا تحكمها رؤية محددة سوى إيديولوجية العقيد معمر القذافي، لذا فالأحداث في ليبيا أخذت منحا آخر إذ سرعان ما تحولت المظاهرات والاحتجاجات السلمية إلى مواجهات عسكرية مباشرة بين القذافي ومعارضيه ثم تحولت إلى نزاع مسلح تدخلت في القوى الكبرى في محاولة لوضع حد للجرائم التي ترتكب في ليبيا وهنا كانت نقطة التحول الأولى في الأزمة الليبية، فمقابلة القذافي للمحتجين من الشعب بالآلة العسكرية، أجج النزاع وأخرجه من نطاقه السلبي إلى الحسم العسكري،فتشكل معسكران معسكر موال للقذافي والآخر معارض له، وكلاهما على درجة من التنظيم والهيكلة ويتمتعان بتوجه واضح المعالم وأهداف واضحة، ونشأ هذا

المعسكران بعد سيطرة المعارضة على مدن شمال شرق ليبيا من طبرق إلى درنة البيضاء، المرج وصولا إلى بنغازي مع تقهقر قوات القذافي من بنغازي إلى أجدابيا غربيا وذلك خلال الأيام الأولى القليلة من اندلاع الاحتجاجات في بنغازي لتنتشر إلى جميع ربوع الوطن الليبي.[18]

كما كان تشكيل المجلس الوطني الانتقالي بزعامة مصطفى عبد الجليل وانضمام العديد من المنشقين من صفوف النظام الليبي إلى تشكيلته وعملهم على تدويل الأزمة الليبية وكسب شرعيتها- الثورة نقطة تحول ثانية في مسار الأزمة الليبية في وقت لم يستطع نظام لقذافي إدارة الأزمة بدبلوماسية وحنكة وهذا ما نلمسه من خلال خطابات سيف الإسلام القذافي الذي هدد بحرب أهلية طويلة العمر وتعهد بمواصلة قمع الاحتجاجات وكذلك بالنسبة لوالده الذي خاطبا في الجماهير واصفا المحتجين بالجرذان ومسميا شعبه بالإرهاب والشباب بمتعاطي حبوب الهلو سة وديدات ووعيد بالقضاء على المحتجين هذا ما زاد الطين بلة وزاد النزاع تأجيجا.

وشكل موقف الجامعة العربية نقطة تحول ثالثة في الأزمة الليبية فبعد رفض دول الجامعة العربية للتدخل الأجنبي في ليبيا في بداية الأمر و الاكتفاء بالدعوة للإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية والتمسك بحلول سلمية للأزمة ونتيجة لتوافق الازمة الليبية وحدوث مجازر وانتهاكات وجرائم حرب في ليبيا فإنها دعت مجلس الامن الدولي لإقامة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين من القصف الذي تتعرض له من طرف قوات القذافي وهذا ما نفذه مجلس الأمن الدولي تحت قرار 1973 وانتهى بتدخل حلف الأطلسي في ليبيا إلى جانب الثوار وهو ما أدى إلى حدوث حرب في ليبيا بين المعارضة الليبية بمساعدة الحلف الأطلسي من جهة ضد قوات النظام الليبي من جهة أخرى انتهت لصالح الطرف الأول.

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة الليبية

أثناء اندلاع الاحتجاجات في ليبيا المطالبة بإسقاط النظام كانت الأنظار المسلطة على الشأن الليبي وعلى المنطقة العربية ككل لما تشهده هذه الأخيرة من حراك شعبي أدى بسقوط نظامين في تونس ومصر كانا في مجملهما مؤيدان وحليفان للقوى الكبرى فلم تتدخل هذه الأخيرة واكتفت فقط بالتنديد بالعنف ومؤكدة على احترام المطالب المشروعة للشعوب العربية، هذا ما كان من خلال تصريحات المسؤولين في فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، إلا أن الوضع اختلف تماما وذلك أولا بخصوصية الوضع الليبي الذي أخذ منحا خطيرا من خلال عسكرة

[18] http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12698562accessed:15/09/2011

الاحتجاجات وثاني العوامل يرجع إلى العلاقات غير المستقرة سابقا مع الغرب والتي بدأت تشهد في الآونة الأخيرة نوعا من الانفتاح والتعاون وعليه فقد اختلفت المواقف الدولية تجاه الأزمة الليبية سواء إقليميا على المستوى العربي أو دوليا وهذا ما سنفصل فيه.

الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية:

تشابه الموقف الأمريكي من الانتفاضات العربية إذ كان متأخرا وخجولا في مساندة ثورات الشعبين التونسي والمصري وهذا انتقدت من أجله فوجدت الفرصة مواتية في الوضع الليبي لتبني موقف مبكر منادي للنظام الليبي وعليه فإن هناك مجموعة من الأسباب التي حركت الولايات المتحدة ضد ليبيا وهي:

- تحول الاحتجاجات الليبية من طابع سلمي إلى نزاع مسلح نتيجة استخدام القذافي للقوة المسلحة ضد المتظاهرين.
- الحسابات التاريخية والإستراتيجية مع نظام القذافي الذي كان يعمل سابقا ضد المصالح الأمريكية بل رجوعه إلى دائرة الحلفاء الأمريكية بع تسوية قضية لوكربي والتخلي عن البرنامج النووي عام 2003.
- إظهار الولايات المتحدة كدولة ديمقراطية تتبنى المبادئ اللبرالية وتؤكد على العمل الجماعي واحترام الشرعية الدولية وتفعيل دور المؤسسات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين وكذلك تمحو عار الحربين على أفغانستان والعراق.
- العمل على الحفاظ على المصالح الأمريكية في ليبيا والمتمثلة أساسا في النفط وإن كانت فعلا غير مهددة وإنما لضمان التعويض، فالتدخل العسكري سيؤدي إلى إبرام العديد من صفقات الاستثمار، التسلح، إعادة الإعمار،... إلخ.[19]

إن تحليل الموقف الأمريكي يوضح بشدة تناقضات عديدة في مضمونه، فالتدخل في ليبيا لحماية المدنيين بفرض حظر جوي التي اعتبره العديد من خبراء الشؤون العسكرية غير كفيل بردع نظام القذافي خاصة في حالة تحول الصراع إلى حرب أهلية ومع استبعاد فكرة التدخل عبر الغزو البري تجنبا لنقض روسي أو صيني فالتدخل العسكري عبر فرض حظر جوي لم يكن مدروسا كما لم تضع الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية لإدارة الأزمة الليبية

[19] http://www.moshreq.com/forum/showthread.php?t=30261

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم رغبة الولايات المتحدة في الوقوع في مأزق آخر شبيه بالمأزق الأفغاني أو العراقي.

كما أن للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية كان يرجع سلبا على المصالح الأمريكية، هنا أظهرت الولايات المتحدة دعمها للمطلب الديمقراطي في دول دون دول أخرى وهذا ما نلمسه في عدم تحركها اتجاه البحرين وتركت القضية البحرينية لحلفائها الدول الخليجية، أي استخدمت مبدأ الفصل بين الثورات وتعاملت بازدواجية كبيرة.

الموقف الأوروبي:

لقد كان للأزمة الليبية دور كبير في كشف مدى تماسك وتحالف الاتحاد الأوروبي وحدودية قراراته بين دوله الكبرى متمثلة في فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا تحديدا. فقد اختلفت المواقف وتباينت الرؤى، ففي الوقت الذي حملت فرنسا لواء معاداة النظام الليبي إلى جانب بريطانيا، عارضت ألمانيا ذلك ولم ترى جدوى من التدخل العسكري مبررة ذلك بالتجربة الأفغانية، ضف إلى ذلك الازمة المالية التي يمر بها الاتحاد الاوروبي، اما فرنسا فرات العكس من ذلك لعدة أسباب:

- الازمة المالية التي تمر بها فرنسا كغيرها من الدول الراسمالية وتداعياتها من تدهور شعبية ساركوزي داخليا، فالأزمة الليبية هي المخرج من المأزق.
- التواطؤ الفرنسي مع النظام التونسي والمصري إلى غاية سقوطهما، لذلك الفرصة مواتية للتكفير عن الذنب في ليبيا.
- تسوية خلافات شخصية بين ساركوزي و القذافي فيما يخص الحرب مع إنشاء وإلغاء القذافي للاتفاقيات التي أبرمها مع ساركوزي مع بداية الانتفاضة في ليبيا، وذلك لمعارضة القذافي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط وتأليب الدول العربية المشاركة ضده وهذا المشروع الذي تبناه الرئيس الفرنسي ساركوزي.
- محاولة فرنسا استعادة فضاءها الحيوي في شمال إفريقيا و مكانتها داخل القارة بالظهور كأقوى قائدة العمليات عبر شنها ضربات على الاراضي الليبية او عبر اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا شرعيا للشعب الليبي فهي أول دولة اعترفت به.[20]

[20] براء ميكائيل.أوربا أمام الثورة الليبية:اتحاد بمواقف متضاربة.مركز الجزيرة للدراسات.الدوحة.قطر.2012.ص3

أما ألمانيا فلطالما كان التنافس شديدا بينها وبين فرنسا في قيادة الاتحاد الأوروبي إلا أن المعضلة الليبية خلقت اختلافا جوهريا بينهما تمثل في فرض ألمانيا في بداية الأمر الانجرار وراء الموقف الفرنسي المتبني للتدخل العسكري في ليبيا رغم أن **موقف** ألمانيا لم يتسم بالضبابية اتجاه القضية الليبية فأعلنت رفضها للسياسة التعسفية التي يتبعها نظام القذافي التي لا مبرر لها وينفي إيقافها، غير أن ما أثار حفيظة ألمانيا هو المحاولة الفرنسية لجر الدول الأوروبية إلى إستراتيجية من صنعها وانها المخطط الاول والراسم لسياسة الاتحاد الاوروبي وكانها لاعب اساسي في العلاقات الدولية.

وبالنسبة لبريطانيا فإنها لم تحد عن الخط وبقيت دائما منفردة في سياساتها الخارجية وبعيدا عن المظلة الاوروبية **كما** في العراق عام 2003انتسبت بريطانيا إلى الولايات المتحدة في غزو العراق في وقت امتنا ع فرنسا المشاركة في الغزو وهذا ما يفسر بقاء بريطانيا وفية للولايات المتحدة، والعمل على تحقيق مصالحها فقد شاركت في فرض حظر جوي على ليبيا، وسارعت إلى استنكار السياسة القمعية للقذافي.

أما إيطاليا فلها باع طويل في العلاقات مع ليبيا، فهذه الأخيرة كانت خاضعة للاستعمار الإيطالي وقد تميزت العلاقات الإيطالية الليبية بالتعاون على جميع الاصعدة وفي العديد من المجالات لذا فإنه مع انطلاق الشرارة الاولى للازمة الليبية صرح برلسكوني بانه لا ينوي التصرف إزاء ليبيا او التعليق على الوضع القائم بها بحنبا لإحراج القذافي،إلا أنه مع تأزم الأوضاع في ليبيا لم يجد برلسكوني مفرا من اجتناب دعم الإستراتيجية المدعومة من قبل الامم المتحدة القاضية بفرض حظر جوي على ليبيا نظرا للموقع الاستراتيجي لإيطاليا وقربها من السواحل الليبية مما يساعد في تعبئة طائرات الحلف الأطلسي، لذا فإن إيطاليا ساهمت في العملية الدولية وغلب المستلزم المصلحي على المستلزم الأخلاقي بالنسبة لجميع الدول الأوروبية.[21]

الموقف الروسي:

بنت روسيا موقفها على عدة أسس أولهما تأكيدها على الشرعية الدولية فقد امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي **رقم** 1973 اي انها لم تساند القرار ولم تعارضه شانها في ذلك شان الصين فهي بذلك اتبعت دبلوماسية ناجحة، عدم معرضة الدول الغربية من جهة وحماية الليبيين كضرورة لابد منها من جهة أخرى وذلك لتجنب تحمل أي تبعات سياسية للقرار كما أن قرار التدخل لن يضر بمصالحها وكذلك الإجماع العربي **على التدخل العسكري** مما يجنبها خسارة الحلفاء في المنطقة العربية رغم أن القذافي كان حليفا لكن لابد لروسيا

[21] http://aljazeera.net/NR/exeres/ed26F877-7147-"DEF-E4

من التضحية ببلد واحد مقابل ربع العديد من الدول، لكن في الوقت فإنها وقفت ضد اي قرار غزو بري في ليبيا خشية قيام نظام موالي للغرب في ليبيا.[22]

موقف دول أمريكا اللاتينية:

انقسمت دول أمريكا اللاتينية اتجاه الأزمة الليبية وقرار التدخل العسكري إلى ثلاث فئات أساسها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

الفئة الأولى:

وتضم الدول المعارضة للتدخل العسكري وقد تزعمته فنزويلا التي عرضت وساطتها على القذافي ورفضها وقد أدانت التدخل العسكري واعتبرته يخدم المصالح الغربية الرأسمالية تحت غطاء الدوافع الإنسانية، وهذا المعسكر يضم إضافة إلى فنزويلا، كوبا، بوليفيا، الإكوادور،...إلخ وهو معروف بمعارضته للسياسة الأمريكية.

الفئة الثانية:

وضمت الدول المساندة للتدخل العسكري وحماية المدنيين وهي: كولومبيا، الشيلي، البيرو،...إلخ، وهي دول معروفة بمساندتها للسياسة الأمريكية واستعملت الأزمة الليبية للتقرب من الولايات المتحدة.

الفئة المعارضة:

وهي البرازيل، الأرجنتين، واللتان التزمتا الحياد فطالبت من جهة بعدم تنفيذ العمليات العسكرية ومن جهة أدانت استخدام القذافي للقوة وعدم احترام حقوق الإنسان فقد امتنعت عن التصويت مما يفهم على أنه رفض للتدخل وإن كان لا ثقل سياسي له ولكنها اقترحت مبادرات لفتح حوار وطني بين المعارضة والقذافي ورفضه مجلس الأمن لأن تخل حلف الناتو هو تناقض مع محاولات البناء الدولي والتشاور والتوافق والابتعاد عن الانفراد بالقرار الدولي.

موقف الدول العربية:

تباينت مواقف الدول العربية بين مساندة المعارضة الليبية وبين الحياد.

[22] http://aljazeera.net/studies/Kengines/top-page.gif

دول الخليج:

منذ اندلاع الأزمة الليبية لم تتأخر الدول الخليجية وعلى رأسها قطر في تقديم المساعدة والمساندة للمعارضة وممثلها المجلس الوطني الانتقالي ولقد لعب مجلس التعاون الخليجي دورا كبيرا في الازمة الليبية وقد حل محل الجامعة العربية وكانت اجتمعت العديد من الأسباب للتحالف ضد القذافي يأتي:

- تصفية حسابات شخصية مع القذافي وكذلك للاختلاف الجوهري بينه وبين الدول الخليجية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما.
- مقايضة التدخل الخليجي في البحرين عبر درع الجزيرة مقابل التدخل الغربي في ليبيا.
- العمل على رسم قيادة عربية ونقلها من مصر إلى الخليج والاستسياد على القرار العربي ولعب الأدوار الأولى في المنطقة- قطر .

وعليه فقد عملت الدول الخليجية على استصدار قرار من الجامعة العربية لإقامة منطقة حظر جوي وضمان تغطية عربية لقرار مجلس الأمن وبالتالي شرعنة عربية للتدخل في ليبيا.

الدول المغاربية:

انقسمت فيما بينها ومثلت الحياد، وكانت للحسابات الأمنية دور كبير في رسم المواقف وذلك بحكم الجوار مع ليبيا فكانت المواقف التالية:

الجزائر:

اتسم موقف الجزائر بالحياد وخضع لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية إذ نادت بالحل السلمي وانتقدت التدخل وساندت المبادرة الإفريقية القائمة على وقف إطلاق النار،حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، الشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية،[23] يمكن تفسير موقف الجزائر بأربعة عوامل:

- معارضة التدخل العسكري مهما كانت الذريعة.
- وفقا لفكرة العدوى والانتشار فإن دعم طرف المعارضة الليبية ضد القذافي أو العكس ذلك يقحمها مباشرة في الصراع ويعرض إقليمها لمخاطر أمنية.

[23] عبد النور بن عنتر.الأزمة الليبية غياب جماعي و خلافات ثنائية.مركز الدراسات المتوسطية و الدولية.العدد6 .تونس.2011.ص8

- **براغماتية** التعامل أي إدراكها أن لم تتضرر لا في حال بقاء نظام القذافي ولا في حال رحيله وبالتالي انعدام مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع.
- الاهتمام بالوضع الداخلي إذ لم تكن الجزائر بمنأى عن موجة الاحتجاجات التي شهدها العالم العربي.

ولقد تدهورت العلاقة بين الجزائر والمجلس الانتقالي الليبي اثناء فترة الازمة الليبية بعد اتهام هذا الاخير **للجزائر** بجلب المرتزقة ودعم نظام القذافي وهذا ما نفاه وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي مرارا وفي تصريحاته، وأكدت تقارير صحفية تورط المغرب في إلصاق تهم جلب المرتزقة بالجزائر ولكن سرعان ما تلاشت بعد نهاية نظام القذافي والزيارات المتبادلة بين الجزائر والمجلس الانتقالي لبحث سبل التعاون.

وتشابه موقف موريتانيا كثيرا مع الموقف الجزائري إذ أكدت على الحل السلمي للأزمة الليبية تحت الوصاية **الإفريقية.**

المغرب الأقصى :

اعتمد المغرب على الجامعة العربية والأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة عسكريا رغم قوله بالحل السلمي وشارك في الاجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية وسارع إلى المعارضة الليبية "المجلس الانتقالي" **ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب أبرزها:**

- البعد الجغرافي بين المغرب وليبيا، بحيث **لا تجمعهما أية حدود.**
- الوضع الليبي لا يعتبر تهديدا مباشرا للامن القومي المغربي وبالتالي فهو يتحرك بحرية عكس الجزائر.
- **خدمة** أهداف سياسية مغربية عليا بحيث أن دعم المعارضة ونجاحها يزيد دعم حقه في الصحراء الغربية، عكس ما كان في عهد القذافي.
- العلاقات المتردية مع القذافي للذي لم يتوان في دعم جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية ما خلف عداء كبيرا بين القذافي ومحمد الثاني ملك المغرب سابقا واستمر.[24]

تونس:

[24] عبد النور بن عنتر.الأزمة الليبية غياب جماعي و خلافات ثنائية:ص10

اكتفت تونس بضرورة الحل السلمي واحترام تطلعات الشعب الليبي واحترام الوحدة الترابية الليبية ويفسر ضعف الموقف التونسي بالظروف الداخلية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، كما كان للثورة الليبية تداعيات كبيرة على تونس من فرار لاجئين ليبيين.

المطلب الثالث: تحديات البناء و مخاوف نموذج (الدولة الفاشلة)

تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي الليبي منتصف فيفري 2011 وتحولت من احتجاجات سلمية إلى مواجهات دموية على عدة جبهات ما بين شرق ليبيا وغربها كاشفة الستار عن عديد من الاسباب التي دفعت الليبيين للانتفاض أبرزها الفساد المنتشر في كل مفاصل النظام، غياب العدالة والحرية، التخلف الذي تعيشه ليبيا رغم ثرائها بالنفط وكذلك انعدام مظاهر الحياة السياسية، انسداد قنوات التواصل، بالقمع الأمني عبر اللجان الثورية ولذا فقد وصف العديد النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وخارجيا[25].

وتفاعلا مع الأزمة أصدر مجلس الأمن الدولي القراران الدوليان 1970 و1973، الأول يقضي بفرض عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، والثاني يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين من قصف قوات النظام وهذا ما نفذه الحلف الأطلسي والذي انتهى بسقوط نظام القذافي بعد أكثر من ثمانية أشهر من حرب دامية بين قوات النظام الليبي وبين قوات المعارضة تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي والحلف الأطلسي.

جاء تشكيل المجلس الوطني الانتقالي يوم 27 فيفري 2011 كضربة موجعة لنظام القذافي، إذ عكف هذا الأخير سابقا على تغييب وإضعاف الشارع السياسي في ليبيا، كما جرد أي محاولات للمعارضة[26]، وفي ظل غياب القوى السياسية الفاعلة وضعف حالة الحوار المجتمعي والسياسي داخل ليبيا، كانت القبلية والفوضى والتشرذم أهم سمة لعب عليها النظام الليبي بداية الأزمة ولكنه بالمقابل هو في حد ذاته يعاني من غياب طابع المؤسساتية مثلها مثل المعارضة والتي ذلك فقط نجحت في عملية التعبئة ضد النظام.

وعليه باندلاع الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام وتطور الأحداث وتصعيدها نحو الأسوأ، رأت المعارضة ضرورة هيكلتها في كيان قادر على تسيير شؤون دولة الشرعية الثورية الجديدة في ليبيا لتحل محل شرعية ثورة الفاتح من سبتمبر الذي قادها "الأخ قائد الثورة" في ظل غياب الاحزاب السياسية في ليبيا لانها كانت محظورة، فقد

[25] http://www.moshreq.com/forum/showthread.php?t=30261

[26] عبد الرحمن شلقم، المرجع السابق.ص239

هذا عن القوى السياسية وكان شكيلة المجلس مكونة من مسؤولين سابقين منشقين عن النظام، نشطاء المجتمع المدني والنقابات، أساتذة جامعيين، ناشطين حقوقيين، شباب 17 فيفري، ويتكون المجلس الانتقالي الليبي من 31 عضوا يمثلون صدى ليبيا، تم الاعلان عن أسمائهم في حين تم التحفظ عن ذكر أسماء البعض لدواع أمنية وتولى رئاسة المجلس وزير العدل السابق في نظام القذافي مصطفى عبد الجليل إذ كان اول مسؤول منشق عن النظام احتجاجا على السياسة القمعية للنظام، كما أنه شخصية على اطلاع بطبيعة تسيير شؤون الدولة و دراية بالواقع السياسي في ليبيا من دراية بأبعاد التركيبة الاجتماعية كما أن مصطفى عبد الجليل شخصية تتمتع بشعبية كبيرة كما أنه معروف عنه بالعدل والحق ما أدخله في عديد المرات في صدام مع أطراف النظام السابق[27].

وقد لقي الإعلان عن تشكيل مجلس وطني انتقالي تأييدا واسعا من طرف المعارضة وإن كان هناك تحفظ نوعا ما من كون أعضاء من أزلام نظام القذافي، ويعود سبب التأييد إلى:

- الفرع السياسي وذلك بانعدام الأحزاب وانعدام تقاليد العمل السياسي والتضييق على النقابات أوجد ضرورة إعادة كيان للعمل على إسقاط النظام والاستعداد للمرحلة الموالية.
- الدور الفعال للمعارضين في احداث الثورة قبل ان تبدا وبعد بدايتها حيث ضم المجلس وجوها معروفة بنضالها السياسي وعدائها للنظام.
- انضمام المنشقين من النظام للمجلس الانتقالي إضفاء للشرعية على الانتفاضة الليبية.
- توقيت انشقاق الأعضاء عن النظام وإنشاء كيان سياسي معارض في وقت حساس و خطير دليل على صدقهم وانتمائهم للانتفاضة.
- تنظيم وتنسيق أعمال الثورة وتدويل الأزمة الليبية والعمل على كسب التأييد الدولي.

برنامج المجلس الوطني الانتقالي الليبي:

من خلال ظروف و أسباب نشأة هذا المجلس يتضح جليا أن أهدافه من خلال مطالب واحتجاجات 17 فيفري المطالبة بإسقاط النظام وبعث نظام جديد قائم على أسس ديمقراطية دون الحفاظ على أي أطر أو رموز النظام السابق وعليه فهي تدور في:

مبادئ النظام السياسي: وتتضمن في مجملها:

[27] عبد الرحمن شلقم. المرجع السابق.ص256

- وضع دستور رسمي للدولة يحدد طبيعتها وجوهرها ودورها وشكلها ومؤسساتها القانونية والسياسية والمدنية والتشريعية والتنفيذية والقضائية.
- تجسيد مبادئ وأسس الديمقراطية المباشرة من انتخابات، مجالس نيابية.
- حماية وكفالة حقوق الإنسان واحترام حرية الرأي والتعبير واستقلال الصحافة ووسائل الإعلام والتعددية والمشاركة السياسية.
- ضمان وكفالة حق تكوين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وكفالة حق الاحتجاج السلمي من تجمع وتظاهر واعتصام بشكل طوعي ومستقل.

الرؤية الاقتصادية والاجتماعية في الديمقراطية السياسية:

- النهوض بالاقتصاد الوطني والاستناد على المعرفة والبرمجة والتخطيط لإقناع الشعب بفوائد الثروة الوطنية وخلق مؤسسات اقتصادية فاعلة للحد من الأوضاع المزرية التي عاشها الشعب الليبي إبان حكم القذافي.
- التزاوج بين قطاع عام قوي وقطاع خاص حر مبادر ومجتمع مدني داعم وفاعل.
- العمل على مواكبة التقدم التكنولوجي والاستخدام الواسع للمعارف والعلوم في تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال إعادة النظر في التعليم والثقافة بما يقتضيه تطور المجتمع وازدهاره وخلق مؤسسات خيرية وإرساء قيم وروح التضامن والتكافل وحماية حقوق المرأة بالقانون والدستور والسهر على تطبيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص سواء بين الجنسين أو بين جميع طبقات المجتمع الليبي وفي جميع ربوع الوطن.
- احترام العقائد الدينية والابتعاد عن التعصب والتطرف و العنف والانغلاق الثقافي.

السياسة الخارجية:

يلتزم المس الوطني الانتقالي الليبي في إطار السياسة الخارجية العمل على:

- التأكيد على أن الدولة القادمة تسعى إلى بناء علاقات إقليمية ودولية متوازية ورشيدة تتضمن احترام الجوار وبناء أواصر الصداقة واحترام استقلال وسيادة الدول وتعمل على تحقيق التكامل الإقليمي والتعاون الدولي وتعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين.
- انطلاقا مما عانته ليبيا فإن دولة ما بعد القذافي تتمسك بقيم العدالة الدولية واحترام حقوق الإنسان ونبذ الأنظمة الدكتاتورية والإرهاب وفي المقابل تحترم المعاهدات والمواثيق الدولية وتعمل على نشر القانون الدولي واحترام قواعده وأسسه.

بالنظر إلى مجمل اهدف وبرامج المجلس الانتقالي نلحظ اها توجهات استرشادية، او صلاحية، مثالية نوعا ما كذلك، فهذه المبادئ تحتاج إلى سياسات كثيرة واستراتيجيات عديدة وإمكانيات ضخمة وكفاءات مهنية وإدارية قادرة على تسيير وإعادة بناء وتشييد الدولة وكذلك فترة زمنية ليست بالقصيرة، وخاصة إذا ما نظرنا إلى الوضع الليبي الذي يتسم ببعض الخصوصية والصعوبة النابعة من واقع ليبيا المركب من الناحية السياسية فحسب، ولكن من النواحي الاجتماعية والثقافية والجيواستراتيجية أيضا، لذا فالوضع الليبي معقد خاصة في تطور أحداثه منذ انطلاق حركة 17 فيفري 2011 وتدخل حلف الأطلسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1973 وأسباب أخرى لها بالبنية السياسية الليبية وكيفية إدارة شؤون البلاد لأزيد من أربعة عقود من حكم القذافي وذلك راجع أساسا للأسباب التالية:

- تأثير انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا، حيث كان النظام الليبي فريدا من نوعه وغريبا وفقا للنظرية العالمية الثالثة الموجودة في الكتاب الأخضر الذي يحمل جمل أفكار القذافي والتي كان من أبرز سماته غياب المؤسسات العسكرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية وبالتالي غياب شخصيات قادرة على المضي بتسيير شؤون البلاد.
- غياب المؤسساتية وذلك لغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى المؤسسية والسياسية في الدولية وينظم العلاقات بين الأفراد فيما بينهم وبين الأفراد والسلطة من جهة إضافة إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات...[28].

[28] ديدي ولد السالك. مخاطر استمرار النزاع ي ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي.مركز الدراسات المتوسطية و الدولية.العدد6.تونس,2011 .ص ص1 4

وعليه في جملة المعطيات عن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ليبيا يخلق جملة من التحديات والرهانات لمرحلة ما بعد القذافي الذي بدا المجلس الانتقالي في الإعداد، من جملة هذه التحديات:

- **التحديات السياسية:**

يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليا إذ توجد هناك العديد من القبائل ابرزها: **الورفلة، المقارحة، القذاذفة، وقد** عمل القذافي سابقا على إذكاء الثغرات بين القبائل وتفضيل قبيلته القذاذفة على سائر القبائل ودمجها في **قبيلته**[29]، وجميعها شاركت في الحرب ضد القذافي كما يشارك أفراد قبائل أخرى وهذا ما يخلق مشكلة عويصة خاصة في تنامي الروح الانتقامية بين ميليشيات الثوار وكذلك عدم حصول إجماع وتوافق وطني لافكار المجلس الوطني الانتقالي خصوصا في الغرب والجنوب الليبي، لإضافة إلى وجود تباينات **سياسية** عديدة بين المجلس الانتقالي وائتلاف شباب 17 فيفري، واتحاد الثورة وغيرها من المبادرات الوطنية ما قد يؤدي إلى التصادم في الرؤى والاتجاهات خصوصا في ظل الانفلات الأمني ووفرة الأسلحة التي تعتبر ثاني تحد للمجلس الانتقالي لهذا يجب الإسراع في توحيد الخط **السياسي.**

- **التحديات الأمنية:**

لعبت المليشيات دورا فعالا في الإطاحة بنظام القذافي وحسب الخبراء والمتتبعين للشأن فعددها يفوق 100 **مليشية، و**125 ألف ليبي يحملون السلاح وشهدت هذه المليشيات صدامات عديدة ومتكررة وخصوصا المليشيات المتواجدة بغرب البلاد التي لم تعتمد كثيرا على دعم المجلس الوطني الانتقالي اثناء **الانتفاضة بقدر ما** كانت ذاتية التسليح والتمويل وبالتالي فإن هناك اختلاف كبير بين المليشيات من **الناحية الإيديولوجية أو الانتماء القبلي أو العرقي كما لا تمتلك أجندة سياسية واضحة تتجاوز المحافظة** على أمن المناطق التي يت**واجدون فيها.**

طغى التنافس على السلطة والمناصب القيادية عقب نهاية الامة على المشد وذلك للاعداد الكبيرة للمليشيات الذي أدى إلى صراعات مسلحة[30]، وبشكل يومي في مختلف المدن الليبية، فمثلا قتل عشرون شخصا على الأقل في اشتباكات وقعت في مدينة الكفرة جنوب ليبيا، ووجهت **انتقادات عديدة** للمجلس الانتقالي بسبب عدم قدرته على إدارة البلاد والتحكم في الوضع، وقد اعترف مصطفى عبد

[29] عبد الرحمن شلقم,المرجع السابق. ص ص245 280

[30] http://www.way2summah.com/customized.libyaoftheghadafi/270707.24/.12ht

الجليل نفسه بفشل الحكومة في تجميع الكتائب المقاتلة تحت لواء وطني، وهو ما أدى إلى وقوع حوادث مختلفة وضعت المجلس الانتقالي في ورطة المليشيات المسلحة الموجودة في كل شبر من ليبيا والتي تمثل خطرا امنيا على البلاد إذ انها تسيطر على مواقع حساسة من البلاد وكذلك الكمية الهائلة من السلاح التي تحوزها والتي تعتبر من مخلفات الحرب وذلك اول إجراء يجب على المجلس الانتقالي عمله وهو تنفيذ عملية نزع السلاح بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، فجمع الأسلحة والذخائر المنتشرة بين السكان وذلك باستخدام مزيج من الحوافز الجماعية والفردية والمصممة لتنظيم وترخيص والحد من حيازة المدنيين للأسلحة قدر الإمكان وكذلك تدمير الذخائر الفائضة، ووقف انتشار الأسلحة واتخاذ خطوات فورية لتخزين لمخزون الوطني من القوات المسلحة والشرطة وغيرها من أجهزة الأمن بصورة أمنية ووضع علامة على جميع الأسلحة والموارد ذات الصلة لتسهيل تتبع الأثر والمساءلة وضمان وجود برنامج فعال يوفر شهادات انتهاء العمل والتصريح لضبط واردات وصادرات الأسلحة والمعدات الأمنية.

كما يجب أيضا على المجلس الانتقالي امتصاص المليشيات عن طريق دمج عناصرها في الاجهزة الامنية من الجيش الوطني والشرطة وغيرها.

وعلى العموم فهذه التحديات صعبة وفي غاية الخطورة على الدولة الحديثة التي يعتزم وينتظر بناءها وذلك ما حدث في ليبيا إذ أطلقنا عليه مصطلح(ثورة) كما يسميها البعض فالثورة لا تكتمل بمجرد تغيير رأس النظام أو سقوطه إلا حققت أهدافها التي قامت لأجلها، فليبيا حققت أولى أهدافها إسقاط النظام، وليست جميع أهدافها أي مرحلة ما بعد القذافي، فالثورة ليست خروج الجماهير للشارع فقط بل عملية مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد وتمر بمراحل عدة، خروج الناس للشارع يأخذ شروطها ولكنه ليس الثورة وهما مرحلتين: الأولى: مرحلة الهدم أي إسقاط النظام، الثانية: مرحلة عكس الأولى مرحلة بناء النظام وفق الأهداف المسطرة وهي مرحلة صعبة جدا وكثيرا ما تتعثر لسبب اختلاف إيديولوجي أو تباين رؤى الثوار وهو ما ينطبق على الحالة الليبية بالتمام ولكن هذه المرحلة الانتقالية بين النظام القديم الذي مثله القذافي والجديد الذي يعمل المجلس الانتقالي لإنجاحه وهذه المرحلة حساسة جدا لأن الثورة قد تسرق من أطراف أخرى من بقايا النظام السابق أو تنحرف مسارها، وهذا ينطبق إلى حد معتبر على الحالة المصرية عكس الحالة التونسية، وتبقى الحالة الليبية أكثر خصوصية وخطرا نظرا للمعطيات سابقة الذكر، وكذلك التحديات الأمنية والسياسية التي يتعين على المس الانتقالي الليبي مجابهتها وإنجاح عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: تنفيذ الحماية الدولية على ليبيا، تدخل حلف الأطلسي في ليبيا

أسندت المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسئولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وجعلت هذه المسئولية من اختصاصه، فنصت على أنه:

1 رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في امر حفظ السلم والامن الدوليين، يوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائبًا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.

2 يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الامن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول 6، 7، 8، 12.

3 يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية وخاصة، إذا اقتضى الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

كما نصت المادة (25) من الميثاق على أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق. وقد نصت المادة (26) من الميثاق على مهمة أخرى لمس الأمن فقالت: (رغبة في أقامه السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسئولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة (47) عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح).

مما سبق، يستفاد أن مجلس الأمن هو صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلام والأمن الدوليين وقد بين الميثاق عدة وسائل يحقق من خلالها مجلس الأمن حفظ السلم والأمن الدوليين، فجعله مسئولاً- بمساعدة لجنة أركان الحرب- عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح (م/26) من الميثاق. كما منحه عدة سلطات تتدرج من مجرد اتخاذ إجراءات منع قيام المنازعات الدولية إلى سلطة التدخل المباشر في الحالات التي يكون من شأن استمرار ها تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. كما وضع الميثاق التزامًا على عاتق الدول الاعضاء بتنبيه المجلس او الجمعية العامة إلى اي نزاع او موقف من النوع المشار إليه.

المطلب الأول:الأسس القانونية لتدخل حلف الأطلسي في ليبيا: قراءة في القرار الدولي 1973

مع بداية تقدم قوات القذافي شيئا فشيئا تجاه الشرق معقل الثورة و استيلائها على عدة مدن و اشتداد الصراع مع قوات المعارضة ما أدى إلى حدوث انتهاكات جسيمة بسقوط أكثر 100 قتيل خلا ل اليومين الأوليين ،قرر مجلس الأمن الدولي عقد جلسات لدراسة الوضع في ليبيا ،و انتهت إلى اقتراح القرار الأول 1970 و التي تضمن فرض عقوبات دبلوماسية و مالية على النظام الليبي ،لكن عدم الاستجابة من الطرف الليبي عجلت بمجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار 1973اللجوء إلى استخدام القوة لحماية المدنيين الليبيين ودعمته فرنسا ،لبنان،بريطانيا،الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن عقدت الجامعة العربية اجتماعا لوزراء خارجيتها يوم 12 مارس2011 في القاهرة بمصر خلصت من خلاله إلى تأييد شبه كلي لاقتراح فرض الحظر الجوي على ليبيا و تقديمه إلى مجلس الأمن الدولي و رحبت فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية بهذا الاقتراح خصوصا بعد تاييد معظم الدول العربية الذي سيكون هاما وأساسيا لتنفيذ الحظر الجوي ، و قدمت فرنسا مشروع القرار أمام مجلس الأمن الذي عقد ثلاث دورات ،انعقدت الأولى في 15 مارس2011 لمناقشة القرار ،ثم انعقدت الدورة الثانية في اليوم الموالي 16 مارس 2011 حيث دارت حول إعادة مناقشة الأوضاع في ليبيا مجددا و اختتمت الدورة الثالثة في 17 مارس2011 حيث جرى التصويت الرسمي بعد انقسام في آراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي حول القرار 1973 والذي نص على:

1_تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية سكان الليبيين و تتحمل أطراف النزاعات المسلحة المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين.

2_إدانة الأعمال و الانتهاكات الجسيمة و الممنهجة لحقوق الإنسان و أعمال التخريب و التخويف التي ترتكبها السلطات الليبية,

3_تصميم مجلس الأمن الدولي على حماية المدنيين و المناطق المأهولة و تقديم المساعدات و الاغاثات الإنسانية .

4_محاسبة المسؤولين عن العمليات الإجرامية التي تستهدف السكان المدنيين.

5_المحافظة على سلامة ووحدة الأراضي الليبية و استقلالها.[31]

6_الإرساء الفوري لوقف إطلاق النار و الإنهاء التام للعنف و لجميع الهجمات على المدنيين و الاعتداءات المرتكبة في حقهم.

7_ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد حل للازمة الليبية و الاستجابة لمطالب الشعب الليبي.

8_مطالبة السلطات الليبية بوقف عمليات العنف واحترام مطالب وإرادة الشعب الليبي المشروعة.

9_فرض حظر جوي على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من اجل المساعدة على حماية المدنيين.

10_استثناء الطائرات الحاملة للمساعدات الإنسانية و الإغاثة الدولية من الحظر اجوي المفروض.

11_ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض من خلال تفتيش السفن و الطائرات المتجهة نحو الجماهيرية الليبية أو القادمة منها و يشمل ذلك أيضا توفير أفراد المرتزقة المسلحين.

12_رفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ماعدا الهبوط الاضطراري[32].

13_تجميد الأصول على جميع الأموال و الأصول المالية و الموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها و التي تملكها أو تسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة السلطات الليبية، كما تلتزم الدول بتنفيذ هذا التجميد و تقدم هذه الأموال للشعب الليبي في مرحلة لاحقة وفي أسرع وقت ممكن.

14_مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة مراقبة تتألف من ثمانية أشخاص للتحقق من تنفيذ هذه القرارات جميعا و تنفيذها بكافة بنودها.

خلف القرار الدولي 1973 تباينا كبيرا أثناء التصويت عليه بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي المكون من خمسة(5) أعضاء دائمين و عشرة(10) مؤقتين ،فبالنسبة للأعضاء الدائمين الممتعين بحق النقض (الفيتو) ،فقد صوتت كل من فرنسا ،بريطانيا،الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تنفيذ القرار في حين امتنعت روسيا و الصين

[31] في http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=28023&table=pa_documents&CatId=311
[32] http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=28023&table=pa_documents&CatId=311

عن التصويت و الذي فهم على انه قبول و لكنها لم تخف قلقها من هذا التدخل العسكري في ليبيا ،كما إنها لم تعتبر القرار خاطئا فهي تسعى لحماية المدنيين الليبيين

أما بالنسبة للدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي ،فقد امتنعت ألمانيا عن التصويت تخوفا من تداعيات التدخل العسكري و تبعتها كل من البرازيل والهند اللتان أعربتا عن تخوفهما من التدخل و انه انتهاك للقانون الدولي و مساس بالسيادة الليبية و دعتا إلى حل سلمي للازمة الليبية ،في حين صوتت كل من البوسنة والهرسك،لبنان،نيجيريا،كولومبيا،البرتغال،جنوب إفريقيا،و الغابون لصالح القرار.

و خارج دائرة مجلس الأمن الدولي الدائمة والمؤقتة ،انقسمت ردود الفعل الدولية بين مؤيد ومعارض للقرار الدولي 1973 ،فمن جهة أيدت جميع الدول العربية القرار إلى حد كبير و شاركت دول كقطر و الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ القرار و إقامة حظر جوي على ليبيا ،ومن جهة أخرى عارضت عدة دول مختلفة بحدة شديدة حدوث تدخل عسكري في ليبيا مبدية مخاوفها منها في ذلك السودان ،تركيا،زيمبابوي،بوليفيا،الإكوادور محتجة في ذلك بالسياسة الاستعمارية للدول الرأسمالية والبحث عن مناطق النفوذ و تحقيق المصالح دون الاهتمام بحياة المدنيين

في حين اكتفت دول أخرى بالتأكيد على الحل السلمي للازمة الليبية والدعوة إلى إقامة حوار وطني بين الأطراف المتنازعة دون اللجوء إلى القوة العسكرية و التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية كالجزائر و الأرجنتين

لقد كان لتنفيذ قرار فرض حظر جوي على ليبيا من طرف حلف الأطلسي ردود فعل دولية متباينة بين الرفض و التأييد ،فالأصوات المؤيدة تحتج وتبرر ذلك بحماية المدنيين في حين تنادي الأصوات الرافضة بعدم شرعية القرار 1973 ، ومن هذا المنطلق توجب علينا إلقاء الضوء على مدى شرعية قرار مجلس الأمن الدولي في دراسة قانونية ،إذ يجب أولا استعراض جملة من الشروط ثم النظر في مدى التزام الطرف الوصي والقائم بتنفيذ القرار و المتمثل في حلف الأطلسي و انعدام وجود انتهاكات لمضمون القرار للبث في شرعية القرار، ومن جملة الشروط ما ذكر فقهاء القانون الدولي الشروط الموضوعية و الشروط الشكلية ، فالموضوعية منها مايلي:

1_ضرورة التقيد بأهداف مجلس الأمن التي يلقيها على عاتقه ميثاق الأمم المتحدة و المتمثلة أساسا في حفظ السلم و الامن الدوليين، وإذا ما استهدف المجلس لتحقيق اهداف اخرى غير مرسومة له في الميثاق اصبح قراره منحرفا.

2_**ضرورة التقيد** باختصاصات مجلس الامن عند إصدار قراراته ليس فقط بالاهداف التي يضطلع بها وفقا لميثاق الامم المتحدة ،و إنما الالتزام ايضا بحدود الاختصاصات التي يتمتع بها صراحة او ضمنا.

3_ضرورة الامتناع عن النظر في المسائل القانونية وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة 36 **من ميثاق الأمم المتحدة** (على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة **أن** يراعي أيضا المنازعات القانونية ،يجب على إطراف النزاع **بصفة عامة أن** يعرضوها على محكمة العدل الدولية) لكنه يبقى يحتفظ بحق تحديد طبيعة النزاع المعروض عليه[33].

أما الشروط الشكلية فتتمثل في:

1_ضرورة صدور قرار مجلس الأمن بموافقة تسعة أعضاء من بينهم كل الأعضاء الدائمين.

2_ضرورة امتناع عضو المجلس عن التصويت إذا كان طرفا في النزاع المعروض متى كان القرار يجري اتخاذه.

و انطلاقا من مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول فان التدخل في شؤون أي دولة يعتبر **من الأعمال العدوانية، ما**

لم يحظ بإجماع دولي واضح ويعتمد على اسس قانونية و ذلك بهدف تحقيق اهداف إنسانية جمة مثل وقف مجازر و مذابح في حق الشعب أو استهداف طائفة عرقية أو دينية أو أثنية معينة و منع وقوع جرائم حرب ضد الإنسانية والقيام بعمليات ممنهجة لاستهداف حقوق الإنسان وهذه الأعمال و غيرها كانت أول مشاهد الانتفاضة الليبية ، فاستصدار القرار الدولي 1973 وتنفيذه من طرف الحلف الأطلسي يرجع لجملة من الأسباب **أبرزها:**

1_الوتيرة المتسارعة للأحداث في ليبيا و حالة التصعيد التي عرفتها الحالة الليبية.

2_الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه الزعيم الليبي معمر القذافي بانتهاج سياسة قمعية تجاه المحتجين و المتظاهرين ، و ابتعد كل البعد عن محاولات التهدئة و طرح خطابات استرضائية أو تنازلات أو مجموعة إصلاحات لامتصاص الغضب الجماهيري التي شد كل ليبيا.

[33] مفتاح عمر درباش .دور مجلس الأمن الدولي في تسوية المنازعات و حفظ السلم و الأمن الدوليين.المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر. بنغازي ليبيا. 2007 ص 105

3_رفض المبادرات الدولية و الحلول السلمية و المساعي الحميدة التي تقدمت بها العديد من الدول كفنزويلا و دول الاتحاد الإفريقي من كلا الطرفين خاصة من طرف العقيد ألقذافي الذي رفض أي فكرة تنحيه عن السلطة.

4_حالات انتهاك حقوق الإنسان و المجازر و اعمال التخريب و التخويف و الاختفاء القسري الواقعة في حق الشعب الليبي.

فمن هذه الناحية كان التدخل العسكري لحلف الأطلسي إنسانيا و جائزا وفقا للوضعية الخطيرة و الحرجة التي آلت تشهدها ليبيا إذ تحولت الانتفاضة الشعبية السلمية إلى نزاع داخلي مدول.

لكن الذي يشوب التدخل العسكري لحلف الأطلسي و يجعله منحرفا انه كان يهدف في ظاهره إلى حماية المدنيين لكنه لم يكن أكثر من ورقة سياسية وجد مساحة مناورة اكبر لاستصدار قرار أممي ، و كذلك أن القرار الدولي كان ينص على محدودية التدخل العسكري في ليبيا لحماية الليبيين ، فأصبح تدخل الحلف لمضاعفة الأزمة الإنسانية و قتل المزيد من المدنيين الليبيين و قد تكرر في كثير من الطلعات الجوية أن تم قصف مواقع بطريق الخطأ ضد مواقع المعارضة و قد تدخل الحلف لحمايتهم، كما استهدفت طلعات أخرى مواقع مدنية في ليبيا مما ساهم في إحداث خسائر جديدة في الأرواح كما أن القصف المستمر لحلف الأطلسي الذي استهدف البنية التحتية الحق بها تدميرا هائلا و هذا انتهاك صريح مقتضيات القرار الدولي رقم 1973

كما أن مهمة فرض حظر جوي على الإقليم الجوي الليبي لحماية المدنيين لا تعني العمل على إسقاط النظام أو استهداف رأس النظام العقيد القذافي.

كما نص القرار على حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا وبالتالي الامتناع عن تسليح إي طرف من الأطراف المتنازعة خصوصا المعارضة إلا أن أمر الواقع يؤكد على وجود خروقات واضحة فيما يخص بند حظر توريد الأسلحة ،إذ قامت كل من قطر و الإمارات بعمليات إنزال للعديد من الأسلحة للمعارضة في موانئ المدن الشرقية كبنغازي التي تسيطر عليها المعارضة، كما مدت فرنسا المعارضة بالاسلحة من خلال إلقائها عبر طائراتها في الجو الليبي.

المطلب الثاني:انتهاكات حلف الأطلسي في ليبيا

شرعت دول أعضاء في خلف الأطلسي ومنها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا حملة عسكرية **سددت** بموجبها العديد من الضربات الجوية والبحرية ضد قوات النظام الليبي عملا بقرار مجلس الأمن الدولي رقم1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011 **و الذي** اقر باتخاذ كافة التدابير الضرورية من اجل حماية المدنيين و المناطق المدنية المهددة بالهجوم في الجماهيرية الليبية،و في يوم 23 مارس 2011 **أعلنت قوات الحلف سيطرتها** على المجال الجوي الليبي بعد شل القوة الجوية الليبية ، وفي 31 **من نفس الشهر أعلنت قيادة لحلف الأطلسي** عن سيطرتها على جميع العمليات العسكرية التي تنفذها الدول الاعضاء فيه داخل ليبيا وتم تحويلها إلى عملية مشتركة تحت مسمى **(عملية الحماية الموحدة) وحسب الإحصائيات المقدمة من طرف الحلف فان عدد** العمليات الجوية و البحرية التي دامت سبعة أشهر يقدر بأكثر من 17939 **طلعة جوية منها** 17314 **طلعة جوية باستخدام طائرات ثابتة الجناحين و** 375 طلعة جوية باستخدام الهيلكوبتر و 250 **طلعة جوية باستخدام** مركبات جوية غير مأهولة أو طائرات بدون طيار وكانت الضربات الجوية على نوعين:**متعمدة** (أي مخطط لها مسبقا) **وديناميكية (ضربات تظهر إثناء المهمة)**[34]

أما السلاح فقد استخدم حلف الأطلسي 7642 **سلاح جو** ارض جميعها موجهة بدقة ،3644 **موجه بالليزر و** 2844 **موجه بنظام تحديد المواقع الجغرافية ، كما استخدم الحلف** 1150 **سلاح إطلاق مباشر موجه بدقة** (صواريخ هيلفاير) **و أربعة أسلحة متنوعة موجهة بدقة ، كما أكد الحلف إطلاق** 470 **قذيفة من قبل سلاح** البحرية و لكنه لم يحدد عدد الصواريخ التي أطلقت من السفن، كما ذكر الحلف انه لم يستخدم أية ذخائر عنقودية أو ذخائر عنقودية للهجوم السلبي[35].

نفت قيادة الحلف احتمال سقوط ضحايا من المدنيين وأفاد بأنه لم يتم ضرب أي أهداف في حال وجود أي سبب يشير لاحتمال سقوط قتلى أو جرحى في صفوف المدنيين نتيجة لذلك و ذكر أيضا أن معظم الذخائر **المستخدمة تعتمد الانصهار المتأخر** لتقليل الآثار الجانبية ، كما انه استخدم اصغر ذخائر ممكنة لتحقيق الهدف و يسمح الانصهار المتاخر للقنبلة الجوية باختراق السطح و الانفجار في الداخل او تحت الارض و بالتالي انهيار المباني على نفسها و عندما يحصل ذلك تبقى الانفجارات و الشظايا محصورة و بالتالي **تنخفض الخسائر الجانبية و الأذى المحتمل للمدنيين**

[34] http:www.nato.int.cps en nato live topics_71652htm

[35] www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107-factsheet_up_factsfigures_en.pdf

و اخبر الحلف أيضا انه كان يرسل تحذيرات للسكان طوال فترة النزاع بما ذلك تحذيرات تشير إلى مواقع محددة بغرض نصحهم لتفادي المناطق التي يحتمل قصفها، كما انه ألقى منشورات فوق ليبيا أثناء النزاع و كانت تنصح المدنيين بتفادي مناطق القتال و الاستماع إلى محطة راديو معينة للحصول على المعلومات ، كما أن الحلف كان يبلغ المدنيين بأنه ينفذ عملياته لحمايتهم و قدم حلف الأطلسي كل هذه المعلومات إلى لجنة تقصي الحقائق الدولية للبث في تقيد الحلف بالقرار 1973[36].

لكن أمر الواقع يؤكد وقوع انتهاكات من طرف حلف الأطلسي و استهدافه للمدنيين فعلى سبيل المثال قامت طائرات في يومي 24 و 25 ماي 2011 بقصف باب العزيزية الذي هو عبارة مجمع و ثكنات عسكرية كبيرة في وسط العاصمة طرابلس يستخدمه العقيد معمر القذافي كمسكن ومركز قيادة ، دمر عدد كبير من الأبنية الطابقية التي يستخدمها القوى الأمنية التابعة للنظام الليبي و يشير الضرر في الأبنية المنهارة إلى استخدام قنابل متأخرة الانصهار تزن 2000 باوند، و هناك ادعاءات بان عددا من الضربات الجوية التي نفذها حلف الأطلسي تسببت بسقوط ضحايا في صوف المدنيين و قامت لجنة تقصي الحقائق بالتحقيق فيها ، أثبتت هذه الادعاءات عن الإصابات في صفوف المدنيين اثناء النزاع من الحكومة الليبية انذاك التي زعمت بانها ارتقت لمنزلة هجوم عشوائي على المدنيين.

كما أكدت تقارير لجنة تقصي الحقائق و تقارير لمنظمة العفو الدولية وما تناقلته وسائل الإعلام عن انتهاكات حلف الأطلسي من بينها خمسة ضربات جوية أدت لمقتل 60 مدنيا و جرح 55 آخرين ما أدى إلى إرسال محققين دوليين ، وتسببت ضربتين جويتين أخريين في إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية على الرغم من انعدام أي هدف عسكري في المنطقة و سنستعرض العديد من الحالات للقصف العشوائي لحلف الأطلسي منها غارة جوية قام بها في بلدة (ماجر) في اوت2011 أعلنت خلالها وسائل الإعلام الرسمية الليبية سقوط 85 قتيلا، كما تم قصف ستة مبان قتل خلالها 5 خمسة نسوة وسبعة أطفال و أربع رجال وفي عملية إنقاذهم و إجلائهم من طرف المدنيين ألقى حلف الأطلسي قنبلة أخرى أسفرت عن مقتل 18 من عناصر الإنقاذ في مدة لم تتجاوز 15 دقيقة بعد القنبلة الأولى، فالقنبلة الثانية عادة هي لإصابة أهداف أفلتت من الضربة الأولى وكانت الحصيلة النهائية للهجوم مقتل 34 مدنيا و جرح 38 آخرين ، كما أثبتت لجنة تقصي الحقائق التي بحثت في القضية و تبين من خلال بقايا القنبلة أن نظام التوجيه في واحدة على الأقل من القنابل التي استخدمت في هذا الهجوم قد مضى

[36] http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_71722.htm?mode=pressreleas e

على انتهاء صلاحيتها أكثر من خمس سنوات [37]،و برر حلف الأطلسي ذلك بان "انتهاء الصلاحية لا يعني وحده أن السلاح لم يعد موثوقا ، و أن الفترة الزمنية التي يعتبر فيها نظام التوجيه أو الذخيرة مناسبة للاستخدام هي شان الدول و ليس شان حلف الناتو نفسه" كما لم ترى اللجنة أي دليل يثبت أن رجال الإنقاذ كانوا مسلحين أو يشاركون في أعمال قتالية كما لم تشهد أية أدلة أخرى تشير إلى الطيار كان لديه سبب لتحديد الأشخاص كأهداف عسكرية.

ووفقا للحلف الأطلسي فان المباني كانت بمثابة منطقة انطلاق للقوات الحكومية المشاركة بنشاط في الهجمات على المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين في حين لم تجد اللجنة الدولية أي دليل على استخدام المباني من قبل قوات النظام وهذا ما أكده تحليل لصور الأقمار الصناعية geo eye-1[38].

كما تدمير العديد من المنازل خلال استهداف ما اسماه الحلف بأنه موقع صاروخي عسكري في طرابلس التي خلفت 5 قتلى في وقت لم تكن هذه المنازل تدل على نشاطات عسكرية ، و برر الحلف ذلك بأنا لم تكن مستهدفة بالهجوم و أنا ربما قصفت نتيجة خلل في السلاح ،و في حالة أخرى قصف الخلف مبان سكنية في بني الوليد بقنبلتين على الأقل أسفرت عن مقتل 5 مدنيين، وأجرت اللجنة الدولية تحقيقا معمقا توصلت من خلاله إلى إن القنابل المستعملة هي GB4-12N الليزرية، ولم تجد علامة على حطام أسلحة أو علامات عسكرية على المقذوفات قد تشير إلى وجود قاعدة عسكرية أو منشاة تخزين[39].

بالإضافة المدن الليبية السابقة لم تنج المدن الليبية الأخرى من القصف العشوائي لحلف الأطلسي ،ففي سرت استهدف الحلف مبان تضم 90 شقة سكنية ، وفي بني الوليد قصف الحلف أكثر من 35 مبنى والذي كان كلية طب، كما دمر العديد من المصانع و الجامعات و المدارس و المجمعات الصناعية ،الخ ، وكان استهداف الحلف للبنية التحتية واضحا.

لقد كان لزاما أن تخضع كافة الأعمال العسكرية التي قام بها الحلف في ليبيا إلى قواعد و أحكام القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالنزاعات الدولية المسلحة، و يتضمن القانون الدولي الإنساني القواعد والمبادئ الهادفة إلى توفير الحماية لكل الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية بشكل مباشر و خاصة المدنيين وكل شخص آخر بما في

[37] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا، 2 مارس/آذار 2010 ، الملحقI ، ص ص . 168 - 167 أنظر الرابطhttp://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_HRC _ 68 _ :

[38]http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_71867.htm?mode=pressrelease

[39] www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/025/2011/en

ذلك الذين توقفوا عن المشاركة في **الأعمال العدائية أي القتال و الجرحى و الذين أعلنوا استسلامهم أو** وقعوا في **الأسر و أصبحوا عاجزين عن القتال، و** ينص القانون الدولي الإنساني على مراعاة المعايير المنظمة للسلوك الإنساني، ويحدد وسائل القيام **بالعمليات العسكرية و الأساليب** المتبعة خلالها هذا ما تبرزه اتفاقيات جنيف **الأربعة لعام 1949 ،و بروتوكوليها الإضافيين لعام 1977** كمجموعة من الصكوك التي تشكل **أساسا القانون** الدولي الإنساني، **ومنه كان على حلف الأطلسي الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية**[40] :

1_**ضرورة التمييز بين أطراف النزاع بالعمل على التمييز بين السكان المدنيين و المقاتلين وبين الأعيان المدنية و الأهداف** العسكرية و توجيه عملياته نحو **الأهداف** العسكرية و تحريم استهداف **الأعيان المدنية.**

2_يحظر **مبدأ** التناسب القيام بشن هجمات عشوائية التي يمكن **أن تحدث** خسائر في **أرواح المدنيين أو تلحق إصابات أو أضرار بالأعيان المدنية.**

3_**يتطلب مبدأ اخذ الاحتياطات اللازمة بذل الرعاية المتواصلة من اجل تفادي السكان المدنيين و الأشخاص و الأعيان المدنية.**

4_**بذل الجهود المتاحة من اجل التحقق من أن الأهداف المرصودة هي أهداف عسكرية بالفعل و عليه يمكن** تعداد مجموعة من **الأفعال بمثابة ارتكاب جرائم حرب و هي:**

- **شن هجمات تستهدف المدنيين مباشرة**
- **شن هجمات عشوائية تفضي** إلى **وقوع خسائر بالأرواح و إصابات بين المدنيين أو إلحاق الضرر بالأعيان المدنية.**
- شن هجمات غير متناسبة **أي** معرفة مسبقة بان الهجوم سيؤدي إلى **إلحاق أضرار و خسائر فادحة بين المدنيين أو إصابتهم أو إلحاق الضرر بالأعيان** المندية على نحو يفوق ما يمكن تحقيقه من مكاسب عسكرية متوخاة جراء ذلك[41]

وعليه فان العمليات العسكرية لحلف الأطلسي قد شابها الغموض وفي كثير من **الأحيان يكون قد انتهك قواعد** القانون الدولي الإنساني **من قصف جوي عشوائي ضد المدنيين الأبرياء و استهداف مباشر للأعيان** المدنية و التي

[40] حسان حمزة لعور.نشر القانون الدولي الإنساني. مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام. جامعة باتنة. 2008 2009 ص43
[41] حسان حمزة لعور المرجع السابق ص ص 123 142

تمثل البنية التحتية و بدون شك فذلك يرجع إلى حقيقة التدخل العسكري للقوى الكبرى في ليبيا و الأسباب و الدوافع الحقيقية التي حركت تلك الدول للتدخل وهذا ما سنأتي على ذكره في المبحث التالي.

المبحث الثالث: الدوافع و الأسباب الحقيقية لتدخل القوى الكبرى في ليبيا: مقاربة اقتصادية

سارعت مجموعة الدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا إلى طلب تفويض دولي بغية التدخل عسكريا عبر الحلف الاطلسي في ليبيا لحماية المدنيين و إيقاف الالة العسكرية للنظام الليبي و وقف المجازر و الانتهاكات الجسيمة التي تمارس ضد الشعب الليبي الذي خرج كغيره من شعوب المنطقة العربية مطالبا بالحرية السياسية و الاجتماعية و باحثا عن تحسين أوضاعه المعيشة و ظروفه الاجتماعية، هذا فتح الباب أمام الدول الرأسمالية الكبرى للاستثمار في محنة الشعوب العربية خصوصا وان ما تطالب به هذه الأخيرة يتماشى ومصالح الدول الكبرى التي دائما ما تشجع المجتمع الدولي على احترام للمبادئ العليا لحقوق الإنسان و حقوق الشعوب و القيم الديمقراطية غير أن البحث و التعمق في الدوافع التي عجلت بتدويل النزاع الليبي و تدخل الحلف الأطلسي يكشف عن حقيقة نوايا الدول الرأسمالية الساعية للحفاظ على مصالحها الحيوية و الإستراتيجية في الشرق الأوسط و من جملة الأسباب الحقيقية للتدخل:

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الرأسمالية

تعرف الأزمات الاقتصادية economic crisis بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك، و يستعمل الاقتصاديون اصطلاح الدورة cycleبدلا من اصطلاح الأزمة التي تدل على الخلل أو الاضطراب في حين أن الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية ، تتجسد الأزمة التي تشهدها الدول الرأسمالية حاليا ، و التي عصفت باقتصادياتها بحدوث أزمة مالية خانقة حلت بالاقتصاد الأمريكي و انتقلت تداعياتها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول و بات علاجها عسيرا و أدى تزايد ظاهرة الذعر المالي لدى المواطنين في البلدان التي ضربتها الأزمة و توجههم نحو سحب أموالهم من المصارف و تزايد هذه الحلقات بسرعة غير متوقعة أدى إلى بشكل واضح إلى انهيارات مالية في كبريات المصارف الائتمانية و أهمها مصرف ليبمان براذر lepman brothersبالولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن حقق الاقتصاد الأمريكي العديد من النجاحات و الكثير من معدلات النمو السنوية و الموسمية و الشهرية ، و ساهم بسرعة في تحقيق السيطرة و

الهيمنة انسجاما مع ما تحقق للولايات المتحدة من مكاسب سياسية كبيرة على الصعيد الدولي لتبقى القطب **الأوحد** في العالم، ومن هنا فقد حصد الاقتصاد **الأمريكي** ثمار التكنولوجيا الحديثة وتوجه المستثمرون نحو شركات الانترنيت و البرمجيات و بلغت ذروة ذلك النشاط في عام 2000 عندما انفجرت الفقاعة و هي فقاعة الانترنت التي **أطاحت** بكثير من المكاسب المالية التي حققتها تلك الشركات، منذ ذلك العام **بدأت فقاعة جديدة تنمو** وتكبر و **تأخذ بالتزايد و هي فقاعة القطاع العقاري الذي اقبل عليه الأمريكيون إقبالا** شديدا حتى اخذت قيم العقارات و اسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع انحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة الامريكية حتى بات شراء العقار افضل انواع الاستثمار[42] في حين ان الانشطة الاخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة و اتسعت التسهيلات العقارية الى درجة ان الكثير من المصارف منحت ائتمانات و قروض لافراد غير قادرين على سداد ديوهم بسبب دخولهم الضعيفة، و استثمرت الشركات العقارية تجني الارباح نتيجة لاستمرار ارتفاع اسعار العقارات و استمرار المصارف بمنح القروض العقارية دون قيود كبيرة حتى عام 2007 ليعلن انفجار الفقاعة العقارية التي شكلت الانفجار الثاني بعد انفجار فقاعة الانترنت، حيث هبطت قيمة العقارات و لم يعد باستطاعة الافراد سداد ديوهم حتى بعد بيع عقارا **ام المرهونة و فقد اكثر 2 ملايون امريكي ملكيتهم العقارية و طالبوا بمبالغ بالتوالي مالية طيلة حياتهم ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة** نتيجة عدم سداد المقرضين لقروضهم هبطت قيم اسهمها في البورصة و اعلنت شركات عقارية عديدة عن **افلاسها** [43] . وفي عام 2008 **بدات المؤشرات** تجسد حالة من التراجع في السوق العقارية و تنذر بانفجار الفقاعة العقارية من جديد حيث خسرت الاسهم الامريكية في مؤشرات داو جونز **4.6% daw jones و ناسداك 9.9% nasdak و هي ازمة اخطر من ازمة1987** التي خلت بالاقتصاد الامريكي لانها بحمت عن تراجع الاستهلاك الفردي في حين كان ارتفاع اسعار الفائدة السبب في ازمة 1987 ، **فقد تسببت ازمة الرهن** العقاري في الولايات المتحدة المريكية في سقوط مدوي للاقتصاد و البورصات العالمية وافلاس العديد من البنوك **العالمية**[44] .

و يرجع العديد من الخبراء الاقتصاديون الازمة المالية الحالية الى جملة من **لااسباب ابرزها**

[42] نجيب سامح الازمة الراسمالية العالمية الزلزال و التوابع مركز الدراسات الاشتراكية مصر ط1 2008 ص15 ص27

[43] www.aljazeera.net/news/economiccrisis

[44] نجيب سامح المرجع السابق ص31

1_زيادة شدة و سرعة الانتاج و تراكم فائض انتاج يفوق نسب الاستهلاك وازدياد حدة الاستقطاب الاجتماعي و انخفاض القدرة الشرائية لما يقارب 85% وتغير تركيبة الطبقة العاملة و ازدياد معدلات البطالة النسبية و المطلقة

2_انخفاض معدل الربح و ذلك بانخفاض اسعار البضائع في مقابل ازدياد حجم الربح المائل في كتلة متنامية من البضائع الارص ثمنا و تزايد كتلته العامة و ارتفاع المعدلات الضريبية و تنامي دور النقابات و المؤسسات المدنية و المنظمات البيئية و لجان حقوق الانسان وبعض القوى السياسية ذات الصلة ويتم مواجهة هذا التوجه من حلال زيادة حدة الاحتكارات العالمية و زيادة التمركز المالي من خلال اشكال مختلفة و متنوعة كالشركات المتعددة الجنسيات ، سياسة التمييل لرؤوس الاموال ، زيادة التدويل لنشاط الشركات و التوظيفات المالية زيادة شدة العمل و الانتاج تخفيض معدلات الاجور و اطالة يوم العمل

3_احتفاظ الدول الراسمالية _دول المركز_ باحتكارات محددة كالقطاعات التكنولوجية و احتكارات تعمل في ميدان التعاملات المالية ذات البعد العالمي و احتكارات في مجال الموارد الطبيعية و احتكارات اسلحة الدمار الشامل

4_ تحول راس المال الصناعي الى راس مال مالي و راس مالي خدمي: و ذلك نتيجة وصول القطاعات الانتاجية في الدول الصناعية الكبرى الى درجة متقدمة من الاشباع ، و بالتالي نتيجة لتراكم راس المال الاساسسي و المتغير الكامن الذي هو فائض نقدي غير موظف في العملية الانتاجية ، فان التحول الى راس المال المالي و الخدمي كان يمثل ميلا موضوعيا الى راس المال الهاجر للصناعة مستفيدا في الوقت نفسه من غياب الضوابط والقوانين المحددة لحركة راس المال ومن انفتاح الحواجز والحدود و من ثبات اسعار صرف العملة وترافق هذا مع تنامي معدلات الاقراض الى الدول المتخلفة و النامية مما زاد من حدة تبعية هذه الدول[45] .

5_ دور الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت بمثابة تعبير موضوعي عن تجاوز و تحطيم القيود و الحواجز القومية نتيجة جملة من العوامل منها تزايد حجم التراكم النقدي و حالات الاشباع التي وصلت لها بعض القطاعات الانتاجية

6_ هيمنة القطب الواحد و المتمثل في الولايات المتحدة الامريكية و محاولة فرضها لنمط الراسمالي بشكل واضح بعد الحرب الباردة باشكال و مستويات متباينة عالميا و تعمل الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق نزعتها الهيمنية

[45] كريس هارمان الاقتصاد المجنون الراسمالية و السوق اليوم ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية مصر 2008 ص75 ص97

و الامبريالية على تزعم النمط الراسمالي بناء على مفهوم المغامرة ذات النزعة العسكرية حيث لم تتاخر مطلقا في استخدام القوة العسكرية في العديد من المنعطفات و اللحظات التاريخية في سياق تكريس مفهوم الحرية المطلقة لراس المال المدعوم بالقوة العسكرية.

فيض انتاج ، ركود ، كساد ، تضخم نقدي ،.....الخ و يرجع المحللون الاقتصاديون و الخبراء ان الازمة الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم اليوم ليست ظرفية و تمتد جذورها الى بداية التحول الاقتصادي النيوليبيرالي و يرجعوها ايضا الى لحظات الاحتضار الاولى للنظام الراسمالي الذي يعاني من هذه الازمة الاقتصادية البنيوية الهيكلية تنبئ باهيار النظام الراسمالي.

اثار الازمة المالية العالمية :

لقد كانت للازمة المالية تداعيات كبيرة على اقتصاديات الدول الراسمالية على راسها الولايات المتحدة الامريكية اذ انها تعاني من:

1_الفجوة الكبيرة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي فمثلا حسب إحصائيات 2006 تدل ان الاقتصاد الامريكي يعطي مؤشرا حطيرا عن عمق هذه الفجوة اذ بلغ حجم التداول في السوق 34 تريليون دولار فيما بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي الامريكي 13 تريليون

2_عجز الميزانية قدر العجز المالي الامريكي في ميزانية 2008 بمبلغ 410 مليار دولار اي 2.9 "الناتج المحلي وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس المالية

3_المديونية اظهرت احصائيات وزارة الخزانة الامريكية ارتفاع الديون الحكومية 4,3 تريليونات دولار في عام 1990 الى 8,4 تريليون دولار في عام 2003 الى 8,9 تريليون دولار عام 2007 واصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 من الناتج المحلي الاجمالي اي ما يعادل عشرة اضعاف لبناتج المحلي الاجمالي لجميع الدول العربية

اما بالنسبة للافراد والشركات فقد بلغت الديون الفردية 9,20 تريلون دولار منها ديون عقارية بلغت 6,6 تريلون دولار وهذه الديون العقارية هي مفجر الازمة المالية اما ديون الشركات فبلغ حجمها 18,4 تريلون دولار وبذلك اصبح الكلي 36تريليون دولار اي ثلاثة اضعاف الناتج المحلي الاجمالي وهي بذاتها ازمة اقتصادية خطيرة.

اضافة الى مشكلات اقتصادية اخرى منها التضخم الذي تجاوز 4 % و البطالة 5 %انتشار الفقر في المجتمع الامريكي و تردي الخدمات و كذلك تصدير الازمة الاقتصادية الى الدول الاخرى[46] و هو بالفعل ما حدث في اوروبا فالوضع لا يختلف كثيرا عن الوضع في الولايات المتحدة الامريكية ، فقد تسببت ازمة الديون السيادية بمنطقة الاورو في اسقاط حكومات اليونان ، ايطاليا، اسبانيا و البرتغال بعد الصدمات التي احدثها القطاع المالي في تلك الدول، فقد تحولت ازمة القطاع المالي في سنة 2011 الى ازمة تهدد كيان الاتحاد الاوروبي في ظل الديون المتراكمة على الاعضاء في الاتحاد و عجز ميزانياتها و تقدر هذه الديون ب12,5 الف مليار دولار اي85% من اجمالي حجم اقتصاد تلك الدول و بلغت ديون البرتغال اليونان ايرلندا اسبانيا ايطاليا مجتمعة 4,3 الف مليار دولار و هذا ما ادى الى اتباع سياسة تقشفية من خلال خفض الانفاق الحكومي لادنى مستوى له و تقليص عجز ميزانيات تلك الدول و كانت لهذه السياسة تداعيات كبيرة على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الاوروبي من تسريح الاف العمال ما ادى الى انتشار البطالة و زيادة نسبة الفقر[47]

وفي ظل هذه الازمة الاقتصادية الخانقة، لم يكن امام الدول المعنية من الحلول الا تقديم بعض الوصفات و خطط الانقاذ و غيرها ، و يجمع جميع الخبراء على انها فشلت في مجملها او في بعض الاحيان كما انها مؤقتة و غير كفيلة بضمان ايجاد مخرج وحل سريع من الازمة الاقتصادية التي تعود النظام الراسمالي عليها بدءا من ازمة الكسادا لعظيم 1929 و التي خرجت منها الولايات المتحدة الامريكية منتعشة بدخولها الحرب العالمية الثانية 1939 _1945 و كان المخرج هو ابتداع المركبات العسكرية الصناعية المالية و دورها في انعاش الاقتصاد بتجارة الاسلحة على المستوى العالمي وفي هذا الصدد يقول الدكتور احمد باهض تقي الحميداوي

"اذ انه مع اشتداد الأزمات تحاول الإدارة الأمريكية دائما التفتيش عن الحلول الخارجية، و قد يكون التدخل العسكري في الكثير من مناطق العالم دليل ضربة استباقية للحد أو الوقوف بوجه الأزمات متوقعة الحدوث"

في مطلع عام 2011 و ظل الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية، وجدت الولايات المتحدة و الدول الرأسمالية الكبرى عموما ضالتها في التحولات السياسية في المنطقةللتدخل عسكريا في ليبيا كأحد الحلول للازمة التي تعانيها ، هذا ما يطرح اشكالية كيف تدخل هذه الدول في حرب و ما تستلزمه من تكاليف باهظة في وقت تعاني فيه هذه الدول من ازمة مالية خانقة .

[46] www.fcdrs.com/crises économiques.471517.html

[47] سليم بن عبد الرحمان الازمة المالية و الاقتصادية تهدد بانفجار الاتحاد الاوروبي جريدة الخبر عدد ص 12

المطلب الثاني: العلاقة الجدلية بين الحروب وتجارة الأسلحة و الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

دائما ما تقدم الحروب على انها اضطرارية وانها تدافع على مجموعة من العوامل لحدوثها وان الحرب ليس عملا عدوانيا هدفه العدوان فقط بقدر ما هي عمل اضطراري فرضته الظروف لكن الحرب جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي المؤسس على الطموح غير المحدود للأرباح فعندما يتعذر على القوى الرأسمالية الكبرى تأمين أرباحها بطرق سلمية عندها تختر طريق الحرب وهذا ما أكده المفكر كارل كلاوفتز K.Clowvitz في قوله عن الحرب "صراع مصالح كبيرة لا يحل إلا سفك الدماء وهي لا تختلف على وجه الدقة عن الصراعات الأخرى التي تظهر بين البشر ..."[48]، ولذلك في خضم هذه الأزمة المالية وفشل جميع خطط إنقاذ البنوك من الإفلاس لم يبقى سوى حل الخيار العسكري والحرب وذلك أن الاقتصاد الأمريكي مغطى بإنتاج سلعي حقيقي بحدود 18% زراعة وصناعة، أما الباقي فهو ربع القوة العسكرية وربع الدولار الاجتبالي.

وتلعب المركبات العسكرية دورا هاما في صناعة القرار الأمريكي إذ تعتبر المزود الأول للجيش بالسلاح ولمعدات الحربية، إذ لابد من خلق بؤر توتر وإيجاد مناطق ساخنة في العالم لتصريف منتجاتها من الاسلحة فهي سلع، ويجب بيعها للدول التي تعتبر حليفة أو لأن هذا يتماشى مع المصالح الجيواستراتيجية أو أيضا لأن هذا يفيد في توازن ميزانها التجاري، وكل الدول الراسمالية المنتجة للاسلحة تسوقها بالدخول في حرب او بيعها لباقي دول العالم، فمع ميلاد ما سمي بالنظام العالمي الجديد لم تختف الحروب التي كان يشهدها العالم سابقا بل زادت حدا، فقد شهد عقد التسعينيات عشرات الحروب أهمها حرب الخليج، حرب البلقان، إضافة إلى حرب أفغانستان 2001، حرب العراق 2003، فاقتصاد الحرب بالمقارنة مع اقتصاد السلم يشبه السلحفاة بالمقارنة مع الأرنب البري، في البداية يسير التراكم في اقتصاد الحرب أبطأ منه في اقتصاد السلم فيمكن استثمار الأموال في قطاعات منتجة بدل صرفها على الأسلحة ولكن لهذا السبب لا يتحتم على اقتصاد الحرب أن يتوقف لالتقاط أنفاسه عبر الأزمة، وبالتالي يلحق باقتصاد السلم وهذا ما حدث إبان الحرب العالمية الثانية فبعد أن كان العالم بأسره يعاني نمن أزمة اقتصادية عالمية دامت عشر سنوات، جاءت الحرب العالمية الثانية لتنتشل الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الاقتصادية وقد أطلق البعض على بين أربعينيات وسبعينيات القرن الماضي بـ العصر الذهبي للاقتصاد الرأسمالي فقد شهدت كل الدول الرأسمالية نموا اقتصاديا غير مسبوق فتضاعف حجم الاقتصاد الأمريكي

[48] كريس هارمن، الاقتصاد المجنون

ثلاث مرات والاقتصاد الألماني خمس مرات والاقتصاد الفرنسي أربعة مرات[49]، فبالنسبة للولايات المتحدة فقد صرفت منتجاتها العسكرية اثناء الحرب العالمية وقد استثمرت في اوروبا المدمرة كليا بفعل الحرب عن طريق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، وهنا كانت الانطلاقة الفعلية للمجتمع العسكري الصناعي الأمريكي الذي حذر منه إيزنهاور في خطبة الوداع إذ يقول إيزنهاور: "إن الارتباط الكبير بقين المؤسسة العسكرية والقطاع الخاص للصناعات العسكرية يعد ظاهرة جديدة في التاريخ الأمريكي ولا يمكننا أن نتجاهله أو نغفل عن الانعكاسات الخطيرة لهذا التطور... يجب أن نحذر من النفوذ اللاشرعي الذي يحاول المركب العسكري الصناعي الاستيلاء عليه بطريقة علانية أو سرية..."[50].

وخلال العشرين سنة التالية كل حكام امريكا من الشركات المرتبطة بالمجتمع العسكري الصناعي الذي اوصلهم إلى البيت الأبيض ولقد تحولت صناعة السلاح بالنسبة للولايات المتحدة وللنظام الرأسمالي إلى صناعة مربحة جدا وإلى اداة سياسية هامة لفرض السيطرة خارج الحدود والمدافعون عن تجارة السلاح يبرروها بقولهم ان الاسلحة اغلى من أن يحققها بلد واحد وأن وظيفتها الدفاع عن المصالح ولكن هذه المبيعات تسهل النزاعات المحلية وتكلف بلدان العالم خاصة غاليا وترفع ديونها وتزيد من انعدام الامن الدولي إلا ان البلدان الراسمالية لا تحرم نفسها من بيع أسلحتها للجنوب، إذ يشكل الجنوب أحد مراكز استيراد أسلحة الدول الرأسمالية المنتجة ويحتل الشرق الأوسط المرتبة الأولى من حيث الاستيراد[51].

تؤكد التقارير العالمية عن مبيعات السلاح حول العام، أن الدول الفقيرة هي المستورد الأكبر للسلاح في العالم، وتبين أيضا أن الدول الصناعية الكبرى هي المورد الأكبر للسلاح على مستوى العالم كما هو مبين في الجدول التالي في ترتيب أكبر عشرة دول موردة للأسلحة في العالم:

الدولة	المرتبة	حجم الصادرات
الولايات المتحدة الأمريكية	1	29 مليار دولار
ألمانيا	3	5.3 مليار دولار
فرنسا	4	4.2 مليار دولار
بريطانيا	5	3.44 مليار دولار

[49] كريس هارمن. المرجع السابق. ص 155 ص 201
[50] كريس هارمن.مرجع سابق .ص .160
[51] مجموعة من المؤلفين، الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة أنطوان لمصي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سوريا، ط 1، 2006، ص 285، ص 301

إيطاليا	6	2.94 مليار دولار
إسرائيل	7	1.38 مليار دولار
السويد	8	1.34 مليار دولار
الصين	9	29 مليار دولار

المصدر : الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الدولي 2009 ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية.القاهرة . مصر

تدفع الدول المستورة للسلاح ثمن مشترياتها من الاسلحة التي تاتي من تصدير المواد الخام من نفط وغاز،...إلخ، وتشير الأرقام أيضا إلى أن الدول النامية استوردت عام 2010 **ما يعادل 77% من صفقات السلاح المعروضة للبيع.**

فقد باعت الولايات المتحدة الأسلحة لـ 174 **دولة بنسبة 45%** من إجمالي الأسلحة التي بيعت للعالم كما أوضحت التقارير الأمنية لمعهد سيري أن الولايات المتحدة تسببت في أكثر من 27 **صراعا بين عامي** 2006 . 2007 من خلال تغذيتها بالأسلحة المتنوعة وقد أصدر مركز خدمة بحوث الكونغرس الأمريكي تقريرا مهما عن بيع الأسلحة الأمريكية التقليدية إلى الدول **النامية بلغت 32 مليار دولا مقابل 12 مليار دولار عام** 2005 وأشار التقرير إلى أن هذا المبلغ يشمل فقط الأسلحة من دبابات وطائرات مقاتلة وهليكوبتر إضافة إلى الصواريخ **والسفن الحربية والطائرات بدون طيار والخدمات الداعمة ومعدات صيانة الأسلحة بلغت عام** 2008 نحو 128 **مليار دولار.**

ويقدم معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي عدة إحصائيات عبر موقعه الإلكتروني عن تجارة الأسلحة النشطة، فقد اعتبر أن الشرق الأوسط هو أكبر مستورد للأسلحة تأتي السعودية والإمارات في طليعة المستردين والعراق **وأفغانستان وقطر والعديد من الدول العربية، واقتسمت شركات السلاح والفضاء الأمريكية 54% من مبيعات** الأسلحة بمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2005 . 2010 ومن أبرز هذه الشركات الأمريكية لصناعة الأسلحة:

الشركة	الموظفين والاستثمار	الإنتاجية	المبيعات
لوكهيد مارتن	126000 موظف	البحث، التصميم، التطوير، الإنتاج، الدمج، التعزيز، صناعة النظم ذات التكنولوجيا، تقديم الخدمات الأمنية	(8.45 م د) 2010
شركة بوينغ	159000 موظف	جو، فضاء، الطائرات، النظم الفضائية، نظم الدفاع، طائرات عسكرية حربية، أقمار صناعية، خدمات لوجستية، ...إلخ	غير متوفرة
ديناميكس جنرال	/	الطيران، العربات القتالية، الأسلحة،الذخائر، بناء السفن والنظم البحرية	/
رايثون	/	صناعة الصواريخ، نظم الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، نظم الدفاع الجوي الصاروخي	/
ساي كورسكي	/	مجالات تصميم إنتاج وخدمة الطوافات المدنية والعسكرية، قطع الغيار والصيانة والإصلاح	/

المصدر : الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الدولي 2009 ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية .القاهرة . مصر

كما أحصى معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن 29 شركة سلاح أوروبية عام 2007 باعت ما قيمته أكثر من ثلث المبيعات العالمية وتعتبر كل ن فرنسا وبريطانيا، ألمانيا مالكة لهذه الشركات ولا تقل متاجرة بالأسلحة عن الولايات المتحدة وروسيا.

إن لضمان بيع الأسلحة التي تعتبر أحد أهم السلع الحيوية والموارد الرئيسية للنظام الرئيسي يلتزم مجموعة من الآليات:

- ضرورة إيجاد حروب ومناطق ساخنة وبؤر **توتر حول** العالم.
- إعادة تدوير الرساميل البيترولية .
- تغطية التكاليف الباهظة للبحث العلمي في المجال العسكري من خلال تصريف المنتجات العسكرية عن طريق الحروب.

في هذا الصدد كتب توماس فيردمان Thomas Fredman أثناء التحضير لحرب الخليج 1991 "**اليد الخفية للسوق لا تستطيع العمل بدون القبضة الخفية فماكدونالدز لا تستطيع الازدهار بدون ماكدونيل دوجلاس (شركة أسلحة أمريكية عملاقة)** القبضة الحديدية التي تؤمن العالم للشركات الأمريكية الكبرى هي الجيش **الأمريكي**"[52]، فهذا دليل على أن الدول الغربية المتدخلة في ليبيا عبر حلف الأطلسي لم يكن يهمها حقا حماية المدنيين وفرض احترام حقوق الإنسان كما أراد أن يروج لذلك الرئيس الأمريكي باراك أوباما أو الفرنسي ساركوزي، بل إن الأزمة المالية الخانقة التي عجلت بالتدخل في ليبيا لتصر يف لأسلحة وتدمير البنية التحتية وإعادة الاستثمار في هذه البنية المهدمة وبيع الأسلحة للنظام القادم وما يتبع ذلك من تكوين وتدريب وفتح مجال للتعاون العسكري، فإنه عندما يعاني اقتصاد ما من مصاعب فإن الحرب سواء مخطط لها مسبقا أو فجائية تساعد دائما **على الخروج من** الأزمة كما هو موضح في مشروع القرن الأمريكي الجديد خاصة وأن لمسرح معد بالفعل للهيمنة الأمريكية على عالم فبوجود- **رئيس حرب** في البيت الأبيض وتقديم الدعم المطلوب له يمكن للشركات النفطية وشركة الصناعات والخدمات العسكرية جني عظيم المكاسب من خلال مقاولات إعادة **إعمار ليبيا والاستحواذ** على النفط الليبي وإن لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد في الكعكة الليبية بحكم تواجد فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والدور الفعال الذي لعبته تلك الدول في الأزمة الليبية.

ومن الملفت أن مناخ العسكرة والحروب الاستعمارية ينعكس إيجابًا على شركات صناعة السلاح، فعلى الرغم من

ايار الأسهم الذي تلا أحداث 11 سبتمبر في **الولايات المتحدة، ارتفعت أسهم شركة**" ريثيون "**المنتجة** لصواريخ **كروز** بنسبة 27% ، **وارتفعت أسهم شركة**" **لوكهيد مارتن** "بنسبة 15% ، **وهى الشركة المنتجة للطائرات العسكرية، كما ارتفعت أسهم شركة** "نورثروب جرومان "16% ، **وارتفعت أسهم شركة**" جنرال داينمك "بنسبة 9%، **وخلال الحملة على أفغانستان تعاقدت الولايات** .**المتحدة الأمريكية على تصنيع ستة آلاف طائرة شبح بقيمة** 400 **مليار دولار** حتى عام 2020 **إن حقيقة الحروب الاستعمارية تظهر بوضوح**

[52] كريس هارمان. المرجع السابق.ص ص 121

حتى قبل أن يزول دخان الحرب، فالموت والدمار والخراب تتم ترجمته فوراً إلى عقود أعمار ونمو في الأسهم وزحف لقوانين السوق .إذا كانت الأهداف الواضحة للعولمة وسياسات الليبرالية الجديدة هي خلق سوق عالمي واحد تتمتع فيه الشركات العابرة للقومية والاستثمارات الكبيرة بكل الامتيازات ولا تقف أمامها أي عقبات، فإن هذه السياسات في حاجة إلى حماية هذه الاستثمارات والمصالح والهيمنة الإمبريالية عبر مؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات السياسية الدولية والإقليمية والقوة المسلحة هي الوسائل الكفيلة بتوفير الحماية لرؤوس الاموال

فاليد الخفية التى تحدث عنها ادم سميث هي التي توفر شروط عالمية آمنة لازدهار تكنولوجيا السيلكون هي الجيش الأمريكي ."وإذا كانت الاستثمارات تحتاج على المستوى المحلى إلى قوات الأمن وتقييد الحرية وتكميم الأفواه لحمايتها من الفقراء، فإنها تحتاج على المستوى العالمي إلى حاملات الطائرات والصواريخ لحمايتها ودعمها .إن الاستعمار والهيمنة الإمبريالية جزء لا يتجزأ من سياسات العولمة – والحروب هي أحد الملامح الأساسية لسياسات الليبرالية الجديدة مثلها مثل الاستبداد والقمع.

المطلب الثالث: النفط

يعد النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر وقد أصبح عنصرا من عناصر الحياة اليومية، كما أنه لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل هو أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل $\frac{1}{8}$ التجارة وبالتالي أصبح سلعة إستراتيجية تتحكم في الاقتصاد العالمي[53].

نظرا للأهمية الإستراتيجية للنفط فإنه لا يوجد مورد آخر يمكن إثارة الصراع أكثر من النفط، فقد كان السعي وراء عائدات نفطية أكثر هو الذي حرض غزو العراق عام 1990 للكويت، وهذا بدوره أثار ردا عسكريا أمريكيا ضخما، للسيطرة على نفط المنطقة بأكملها خصوصا وأن الولايات المتحدة تعاني من أزمة اقتصادية دورية منذ عام 1987. ونظرا لما تتوفر عليه الدول العربية من احتياطات نفطية ضخمة جعلها محط أطماع القوى الكبرى وخصوصا الوليات المتحدة التي بدأت تخطط منذ عهد الرئيس الأمريكي فرانلكين روزفلت وما تلاه من رؤساء، ولذا فقد أصبح النفط العربي ركيزة من ركائز الأمن القومي الأمريكي، ففي هذا الصدد يقول بيل ريتشارد سون

[53] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي

Bill Richardson وزير الطاقة ا لأمريكي عام 1999: "كن النفط في العقود الماضية هو الأساس الذي بنيت عليه سياساتنا الاقتصادية والأمنية"[54].

والعالم العربي أليوم يقف اما اقوى إمبراطورية عرفها التاريخ جائعة للمادة التي تحرك صناعاتها واساطيلها تغزو اي دولة لتامين احتياجاتها النفطية والسيطرة ايضا على هده المادة الإستراتيجية عبر قواعد في العراق ستبقى حتى آخر قطرة من النفط وذلك لفرض هيمنتها مصالحا المتمثلة أساسا في النّ فط في المنطقة، وفي هذا السياق يصرح رئيس البنط الفيدرالي الأمريكي السابق ألان غرينسبان Alan Greenspan في كتابه الموسوم عصر الاضطراب: "يحزنني أنه من غير اللائق من الناحية السياسية الاعتراف بالشيء الذي يعرفه الجميع بأن حربنا على العراق كانت أساسا بشأن النفط فسيطرة الولايات المتحدة وحلفائها على النفط العراقي ليس هو إشباع الحاجة فقط بل هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم فإست- راتيجية السيطرة على موارد الطاقة في العالم التي تتبعها الدول الرأسمالية هدفها:

- ضمان استمرار إمدادات الطاقة.
- ضمان أمن الإمدادات.
- ضمان كفاية الإمدادات على المدى الطويل.
- ضمان عدم حصول اختناقات في الأجل القصير والعمل على تجنبها.
- تحقيق مبدأ عدالة الأسعار.

ونظرا لما تملكه ليبيا من احتياطات ضخمة وكذلك جودة النفط الليبي وغلاء سعره في الأسواق الدولية سيمكن الدول المتدخلة في ليبيا وخصوصا فرنسا التي تستحوذ على ثلث النفط الليبي من تحقيق جملة من أهداف إضافة إلى الأهداف المذكورة آنفا:

- استمرار تدفق النفط رخيصا إلى الأسواق العالمية ويأتي هذا التوجه ضمن رفض أي تخفيض للإنتاج هدف رفع الأسعار.
- إضعاف منظمة الأوبك ومنع قيام أي دور فعال للدول المنتجة فلليبيا دور فعال في المنظمة.
- تولي زمام القرار النفطي العالمي واستخدامه كأداة لفرض السيطرة على العالم بالنسبة للولايات المتحدة.

[54] عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق.المؤسسة العربية للدراسات و النشر .بيروت.لبنان 2009.ص .ص 100.77

كما أن التدخل العسكري لحلف الأطلسي لحماية المدنيين حسب قواعده لن يكون بالمان فحلف الأطلسي ليس منظمة خيرية او مؤسسة من مؤسسات الامم المتحدة، فالعمليات العسكرية التي قام بها في ليبيا ليست إلا من الاموال الليبية التي تمتلئ بها البنوك الغربية ومن تم فإن اوروبا نفسها مستفيدة من هده المعركة فإضافة إلى استخدام السلاح الذي تنتجه وعقد صفقات بيع اسلحة للحكمة الليبية، سيفتح امام شركاتها ان تحل محل الشركات الصينية والروسية التي ستكلف عبر المسؤول الليبي محمود جبريل أكثر من 480 مليار دولار على مدى عشرين سنة القادمة أي بمعدل 24 مليار دولار سنويا وهو مبلغ يفوق بكثير ما تردد أنه أموال ليبية مجمدة بالخارج حيث لا تتجاوز هذه الأموال 180 مليار دولار وهو الذي اكده المجلس الانتقالي الحاكم والذي تعهد للدول الغربية التي شاركت في العملية العسكرية على ليبيا بأولوية الصفقات التي ستبرم خال المرحلة القادمة والتي سيكون لفرنسا نصيب الأسد فيها بمقدار الثلث ($\frac{1}{3}$) من الاستثمار في النفط وإعادة الإعمار في إطار التزام ليبيا بتعهداتها الخارجية وهدا ما اكده الخبير الامريكي في الشان الليبي ستيفان لندمان Stephen Lendman بأن الحلف الناتو يطمح بالهيمنة على مصادر الثروة في ليبيا مضيفا أن البلدان الأعضاء في حلف الأطلسي التي تستفيد من انهيار نظام القذافي هي امريكا، بريطانيا، فرنسا، حيث زيد تحقيق مصالحها الاقتصادية جراء الحرب في هذا البلد[55].

[55] http://main.islammessage.com/newspage.ospx?id=10349

الفصل الثالث:

تداعيات التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا على الأمن القومي الجزائري

الفصل الثالث: تداعيات التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا على الأمن القومي الجزائري

شهدت الأوضاع في ليبيا تطورا متسارعا في الأحداث منذ اندلا ع الثورة المضادة لنظام العقيد معمر القذافي، فبعد أن كانت الاحتجاجات سلمية كغيرها من الموجات الاحتجاجية التي شهدتها العديد من الدول العربية تحولت نحو مواجهة عسكرية ميدانية مما أحال الوضع إلى شكل من أشكال الحرب وليس احتجاجات مطالبة بالإصلاح والتغيير أو ثورة شعبية مدنية للضغط على الحاكم للتنحي، ثم كان للتدخل العسكري للقوى الكبرى عبر حلف الأطلسي دورا كبيرا في تأجيج الاحتجاجات ونقلها نحو نزاع داخلي مدول، كما ساهم حلف الأطلسي في قلب الكفة لصالح المتمردين (المحتجين) بعسكرة الانتفاضة عن طريق تقديم الدعم العسكري واللوجستي للمعارضين وبالفعل هذا ما حدث بين معارك حامية الوطيس بين قوات النظام ضد قوى المعارضة والضربات العسكرية حلف الأطلسي.

تم إسقاط نظام العقيد معمر القذافي في مدة حوالي (7) أشهر لتدخل ليبيا في مرحلة تاريخية جديدة هي مرحلة انتقالية تحمل الكثير من التحديات والرهانات لبناء ما قامت لأجله هذه الانتفاضة والمتمثلة في بناء دولة ديمقراطية حديثة، كما تعطي إرهاصات هذه المرحلة نظرة مجهولة لمستقبل في ظل التركة الثقيلة التي تركها النظام السابق من جهة ومن جهة أخرى وهي الإفرازات التي خلفتها الحرب في ليبيا والمتمثلة أساسا في غياب القانون وانتشار السلاح وهواجس الحرب الأهلية والانقسام والتفكك الاجتماعي ما يشكل تحديا صعب المنال للحكومة الانتقالية على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي.

الآثار السلبية للأزمة الليبية على دول الجوار من إعادة إحياء الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة ما يجعل المنطقة بؤرة توتر وهذا ما نفصل فيه في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: إفرازات الأزمة الليبية

بعد نجاح المعارضة الليبية بمساعدة الحلف الأطلسي في تطبيق إستراتيجية التطويق والمحاصرة للعاصمة الليبية طرابلس بعد سلسلة من الانتصارات العسكرية الكبيرة المحققة على أرض المعركة وسقوط العاصمة التي كانت آخر قلعة يحتمي بها القذافي ضد المليشيات المعارضة اعلن عن نهاية عهد القذافي عمر ما يربو عن 40 سنة وبدأ عهد جديد ملامحه الرئيسية الفراغ الرهيب وغير المسبوق في تشبث البلاد بانها صحراء حقيقية ليس جغرافيا فحسب بل على الصعيد السياسي والاقتصادي والتقني أيضا فعلى عكس الوضع في تونس بعد انتفاضتها الشعبية دخلت ليبيا في مرحلة شبه مظلمة نتيجة الأوضاع التي تشهدها والمشهد السياسي.

المطلب الأول: انتشار السلاح

عقب تلاشي النظام الحاكم في ليبيا بمقتل القذافي وتوالي سقوط كبار رموز النظام، بات واضحا أن الدولة على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل التحول التي انطلقت من 17 فيفري 2011 وبدأت هذه المرحلة بتشكيل حكومة انتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب والتي تعهدت بإعادة تركيب الأوضاع وعلى رأسها استتاب الأمن فمنذ عام مضى على اندلاع الانتفاضة لازال الانفلات الأمني هو أحد أبرز التحديات في ليبيا وتتمثل المليشيات المسلحة أحد أبرز مظاهره فبعد أن لعبت هذه الأخيرة دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي جاءت اليوم تشكل مشكلة كبيرة بعد سقوط النظام ويقدرها البعض بحوالي 100 مليشيا في حين قدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم ويذكر أن أكثر من 125000 ليبي يحملون السلاح كما أن هذه المليشيات لا تعمل تحت قيادة السلطة المركزية وقد اصطدمت هذه المليشيات ببعضها على نحو متكرر ويعود ظهور هذه المليشيات إلى الطريقة التي تمت بها الإطاحة بنظام القذافي والتي تمثلت بالتحرير التدريجي والمتقطع لاجزاء مختلفة من البلاد فلقد تطوع عدد كبير من قوات المليشيات المحلية للمشاركة في المعر كة وهم في الأغلبية من المدنيين، من محاسبين، محامين، طلاب، وعمال، واضطلعوا بمسؤوليات امنية ومدنية تحت سلطة المجالس العسكرية المحلية،[1] وفي انطلاقة الأزمة الليبية كان المعارضون يفتقرون إلى التدريب من جهة لكن تحقيق انتصار في عدة معارك أمام قوات النظام تمكن المعارضون من الحصول على السلاح كغنائم المواجهات مع قوات النظام وفتح مخازن الأسلحة، ومن أكبر العمليات التي سميت

[1] www.alwatan.com /dailyhtml /opinion

بعملية- فجر مازدة كان الحصول على الأسلحة من مخازن منطقة تسمى القاريات في غرب ليبيا كما أصبحت مدن بنغازي ومصراتة والجبل الغربي والزنتان من المدن والمناطق الرئيسية التي تتلقى منها المعارضة السلاح الذي يأتي من الخارج لمساندها ضد قوات النظام إضافة إلى نجاح المعارضة في الوصول إلى مخازن الاسلحة الموجودة في تلك المناطق، كما تلقت المعارضة أسلحة من الخارج عبر الطيران الحربي القطري والإماراتي وكذلك كانت هناك سفن عسكرية تفرغ حمولتها من شحنات أسلحة وذخائر في ميناء بنغازي البحري ومنها يتم تحويله وتوزيعه إلى كتائب المعارضة بالمدينة وغيرها من المدن المجاورة وكذلك بالنسبة لمدينة مصراتة إذ تلقت المعارضة عبر موانئ المدينة شحنات أسلحة قادمة من فرنسا، قطر، الإمارات، وتضمنت قائمة الأسلحة القادمة من الخارج رشاشات، قاذفات صواريخ، بنادق، صواريخ مضادة للدبابات.

وعليه فقد أدى التسليح العشوائي لقوى الطرفين سعيا لحسم المعركة إلى وجود السلاح وانتشاره بصورة كبيرة وغير مسبوقة في المجتمع، فالتسلح لم يعد مقتصرا على المناطق القبلية التي يعد السلاح فيها مصدرا للمكانة الاجتماعية ودعامة للأمن القبلي بل تعدى الأمر ليكون السلاح منتشرا بأيدي الشعب العادي، إذ أصبحت بنادق الكلاشينكوف وقاذفات الصواريخ في يد الفتيان المراهقين الليبيين أحد أهم المشاهد في شوارع ليبيا، كما أن نوعية هذه الأسلحة ليست أسلحة خفيفة بل صار لدى بعض القبائل والجماعات أسلحة ثقيلة ومتطورة هذا ما عاد بالسلب على الوضع الأمني وزاد من تعقيدات الخارطة الأمنية في ليبيا فقد أوردت بعض التقارير الإعلامية أنه عقب سقوط القذافي وتوزيع صناديق الذخيرة والأسلحة والقنابل على الآلاف من الأفراد دون استثناء أو رقابة حيث أصبح كل شخص في ليبيا يملك رشاشا واحدا على الأقل[2]، بالنظر إلى أنواع الأسلحة المستخدمة في الحرب الليبية يمكن أن تحدد عدة أنواع للأسلحة وهي:

- دبابات تي 55 (T55): والتي كانت تحوزها المعارضة وهي على درجة عالية من الحماية ضد الأسلحة النارية الصغيرة كما انها زودت بمدفع كبير على الرغم من انها بدائية.
- راجمات الصواريخ المتعددة: طراز 63 عيار، 107 مليمتر، وهي أنظمة التسليح الثقيلة رغم تصميمها التقليدي، استخدمت من قبل المعارضة وقوات القذيفة.
- المدفع الرشاش الثقيل (دي اس ايتش كيو) DSHQ. 12.7 مليمتر: رشاش مضاد لطائرات الهيلكوبتر أو المركبات العسكرية الخفيفة وهو الأكثر استخداما في الحرب الليبية.

[2] www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/025/2011/en

- المدفعية المضادة للطائرات: مدافع رشاشة ثقيلة وهي مستخدمة بكثرة في الصراع الدائر في ليبيا.
- البندقية عديمة الارتداد: قادرة على التصدي للمدرعات واستخدامها الجيش الليبي ضد المعارضة.
- صواريخ موجهة سلكيا مضاد للطائرات: وهو سلاح فعال ويحتاج للمهارة ومن بين أنظمة التصدي للدبابات، استخدم من طرف المعارضة ضد قوات القذافي.
- الرشاشات الخفيفة: وهي الأكثر شيوعا واستخداما في النزاع الليبي.
- راجمات القنابل الصاروخية أربي جي (RBJ): ويتسم بفعالية كبيرة في مواجهة الدبابات والعربات المدرعة.
- دبابات القتال الميداني (دبابات T62): وهي سلاح الأراضي المكشوفة وهي أفضل نا لدى قوات القذافي والتي استخدمتها كتائب المعتصم القذافي في مصراتة.
- مركبات المشاة القتالية: الطراز المتوفر لدى الجيش الليبي والذي يملك مننها حوالي 1000 مركبة.
- المدافع ذاتية الحركة: وهي مدافع من طراز بالماريا عيار 155 مليمتر وكان الجيش الليبي يمتلك حوالي 150 من تلك المدافع.

هذه بعض أنواع السلاح المستخدم في النزاع الليبي دون تحديد أو معرفة كميتها والتي عادت كلها للمليشيات المسلحة في ليبيا، الأمر الذي أثار مخاوف محلية وهواجس إقليمية ودولية فعلى الصعيد الدولي فقد حذر الاتحاد الأوروبي من مخاطر انتشار السلاح والحدود المفتوحة مع ليبيا، وقال كبير ممثلي الاتحاد الأوروبي في طرابلس أغوستينو ميوزو أن العدد الكبير من قطع السلاح المتداولة خلال فترة ما بعد الحرب مع وجود حدود غير آمنة يشكل خطرا على أوروبا ودول أخرى مجاورة لليبيا، ووفقا للتقديرات الأمريكية فإن نظام القذافي كان يمتلك 20 ألف صاروخ أرض جو، وتعمل السلطات الأمريكية مع الحكومة الليبية على تقصي ما حدث لهذه الصواريخ ورغم الاعتقاد من تدمير حلف الأطلسي لمخازن الأسلحة في ليبيا.

ويمثل وصول الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي أحد أبرز الكوابيس والهواجس بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعلى الصعيد الإقليمي فقد أبدت دول المنطقة قلقها من السلاح الليبي في ظل عجز العديد من الدول على مراقبة حدودها والتي تمتد آلاف الكيلومترات مع الجزائر، تشاد، السودان، والتي تعتبر بمثابة قنابل موقوتة لما تحويه من عرقيات، إثنيات، وحركات انفصالية وتنظيمات إرهابية متعددة ومتحالفة، فحصولها على السلاح سينعش أنشطتها الإجرامية، وما يشكل تهديدا صريحا للامن

القوي للدول المعنية فآخر ما انفصل إقليم الأزواد في شمال مالي عن الحكومة المركزية في العاصمة باماكو بفعل حصول الحركة على الأسلحة القادمة من ليبيا والتي تنشط جماعات مجهولة في توريدها للجماعات الإرهابية والانفصالية في منطقة الساحل والصحراء منها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والتي تحصلت على أسلحة ليبية متطورة وفائقة التحديث مثل صواريخ أرض جو، وهناك أسلحة أخرى وصلت إلى حركة بوكوحرام بشمال نيجيريا إلى حركة تحرير الأزواد شمال مالي تعمل بأشعة الشمس وهي أسلحة فرنسية وأمريكية وروسية الصنع، وقد انتشرت اجهزة الاستخبارات الغربية للبحث عن اثر تلك الاسلحة وتحديد هوية المتاجرين بها عبر وسطاء محليين ودوليين في المنطقة.

إن تسريب الاسلحة الليبية إلى المناطق المجاورة يعد تحديا خطيرا لليبيا اولا باعتبارها مصدر الاسلحة المهربة التي لم يعلم كميتها من جهة، كما يشكل تحديا لدول الجوار التي باتت مهددة من قبل الجماعات المتطرفة والحركات الانفصالية، ويتوقف الانتشار الواسع للاسلحة في ليبيا على الاداء الضعيف للحكومة الانتقالية والمجلس الانتقالي في إدارة الملفات المالية خصوصا الملف الأمني بتجميع الكميات الهائلة من السلاح وإلغاء المليشيات المسلحة ودمجها في الجيش والدوائر الأمنية من جهة، وعدم انصياع المليشيات لطلب الحكومة بتسليم السلاح والاندماج في الحياة المدنية والإصرار على امتلاك السلاح لتنفيذ مطالبهم إذ لم تستطع الحكومة الانتقالية حتى الآن دمج سوى 12 ألف من الثوار من إجمالي 125 ألف ممن يحملون السلاح.[3]

المطلب الثاني: تفكك المجتمع الليبي

ترجع التحديات التي تواجه ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي إلى طبيعة ومسار الانتفاضة التي اهت حكم معمر القذافي الذي عمر ما يزيد عن أربعين سنة، فلقد كان لعدد كبير ومتنوع من اللاعبين دور في إسقاط النظام، فعلى الرغم من ان المجلس الوطني الانتقالي كان نقطة محورية في الانتفاضة وكعنوان لداعميها الدوليين، فإن المجلس لم يقد الانتفاضة من الناحية العسكرية كما أنه لم يرسخ وجودا فعليا جوهريا أو حضورا حكوميا في جزء كبير من البلاد، وهدا ما فتح المجال امام ظهور فاعلين اخرين اثروا كثيرا في رسم المشهد الامني والسياسي للبلاد اثناء المعركة، فليبيا في عهد القذافي كانت تفتقر إلى وجود الدولة واجهزتها لان القذافي كان قد قضى على النخب الفكرية والثقافية في البلاد وقتل رموز المعارضة التي باتت مشتتة في المنافي، ونظرا لطبيعة النظام الليبي السابق القمعية لأية معارضة، فإنه من الصعب جدا في الوقت الحاضر تحديد الوزن الحقيقي للمعارضة الليبية على الأرض انتماءها،

[3] www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/025/2011/en

فالوضع الليبي يمتاز بتعقد شديد ليس من الناحية السياسية فحسب ولكن من النواحي الاجتماعية والثقافية والجيوإستراتيجية أيضا فهنا تتضافر مجموعة من المعطيات في تعقيد الوضع في ليبيا والتحكم في تطورات أحداثه السياسية وابرزها القبلية إذ يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قائما على نظام القبلية إذ تشكل قبائل الورفلة، المقارحة، القذاذفة، عصب المجتمع الليبي كما انها تحدد في الواقع طريقة العلاقة السياسية بين راسه (الحكومة المركزية) وأطرافه (الولايات والمحافظات)، وتعتبر القبلية نتاجا طبيعيا في تاريخ ليبيا كغيرها من الدول العربية[4]، إلا أن النظام السياسي للعقيد القذافي استثمر في الواقع القبلي وخلق شروخا اجتماعية بين القبائل الثلاث المتآلفة' عرض وحدتها وتكاملها للنفور والصراع عماده سياسة "فرق تسد" أي ترجيح قبيلة وهي عموما قبيلته القذاذفة على باقي القبائل عبر جملة من الممارسات ابرزها منحها نصيب اهم واكبر من عائدات النفط وفتح المجال لابنائها امام الوظائف الحكومية مقابل ميش القبائل الأخرى (الورفلة، المقارحة).

فعلى الرغم من الثورة ضد القذافي لم تقم على أساس قبلي أو جهوي على الاطلاق بل وإن الليبين عن وحدة ليبيا وفشل القذافي في استعداء القبائل الليبية ضد بعضها مثلما فشل في إلصاق الصفة الجهوية أو الانفصالية بالانتفاضة عليه، مع ذلك تظل القبلية والجهوية عاملا حاسما بعد القذافي كما لها دور مؤثر على سياقات الصراع السياسي ومستقبل البلاد ككيان موحد.

لقد خلفت الثورة ضد القذافي عصبيات جهوية وقبلية في المناطق والمدن التي كان لها سبق المشاركة أو القيام بالثورة، ويجري الحديث عن تقسيم ليبيا إلى سبعة (7) أقاليم على الأقل تشمل الأقاليم الثلاثة المعروفة في العهد الملكي وهي إقليم طرابلس، إقليم فزان، إقليم برقة، وهذا النظام الاتحادي أوجد ثلاث حكومات وثلاثة برلمانات وحكومة مركزية وبرلمان بمجلسين وعاصمتين في آن واحد، لكن الوحدة تحققت رغم الإكراهات الخارجية، فبالإضافة إلى هذه الأقاليم الثلاثة هناك إقليم جبل نفوسة، إقليم مصراتة والزاوية ورشفانة، وإقليم غات وغدامس، في وقت تتعالى أصوات اعتماد النظام الفيدرالي في 6 مارس 2012، عقد اجتماع باسم مؤتمر شعب برقة تم فيه الإعلان عن قيام كيان برقة ضمن دعوة لإحياء النظام الفيدرالي ودستور 1951 في تجاهل للتوافقات التي يعبر عنها المجلس الوطني وتمت صياغتها في وثيقة الرؤية والإعلان الدستوري المؤقت وبيان التحرير، جرى جدل صاخب وتبادل للاتهامات وحصلت اشتباكات متكررة بين انصار الدعوى والمعارضين لها، فشهدت كل المدن الليبية تظاهرات رفضا للفكرة شكلا ومضمونا بل سقط ضحايا وتعالت لهجة التهديد والتموين، ويمكن تفسير ظهور

[4] زياد عقل، عسكرة الانتفاضة .. الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011

الدعوة للفيدرالية أنصار للحركة السنوسية وبعض عناصر المعارضة ضد القذافي وعناصر تمسكت بعودة النظام الملكي إضافة إلى ما يعرف بالشكل الفيدرالي المكون من جبهة إنقاذ الليبي وشخصيات من قبائل الشرق الليبي علاوة على تكتل عسكري مسلح، ويجمع هؤلاء أن الفيدرالية هي ا لكف يل با لديمق طلية وا لمساواة و إلغاء التهميش للشرق الليبي الذي يصر كما يرون المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية على مواصلته بينما يدعي المجلس الانتقالي وقوى سياسية اخرى دعاة الفيدرالية باهم اعوان القذافي الذين لم يعد بإمكانهم معاداة الثورة علنا فلجاوا للمطالبة بتقرير المصير او اهم عملاء لدول اجنبية تسعى للسيطرة على الاقاليم الغنية بالموارد النفطية وفي احسن الاحوال هم انفصاليون باحثون عن مجد ومكسب شخصي، إن التلويح باستخدام القوة ضد الدعوة الفيدرالية أو محاولة إسكاتها بتقديم تنازلات مثل تعديل حصة المنطقة الشرقية في مقاعد المؤتمر الوطني ولجمة صياغة الدستور وإعلان بنغازي عاصمة اقتصادية وغيرها من إجراءات تعني أن هذه الإجراءات لا تعكس توجهات أو سياسة أو رؤية تنموية أو إستراتيجية بل هي سياسات اللحظة فقط لإرضاء أطراف وبالتالي استعداء أطراف أخرى هذا ما يدخل في خلقة مفرغة وتعكس غموض الرؤية وتمثل التهديد الحقيقي لليبيا ما بعد القذافي.

وتبدو مشكلة الهوية، واحدة من أسرع المشكلات بروزا على سطح التحديات الاجتماعية لمرحلة ما بعد القذافي، فعلى الرغم من التجانس الديني والمذهبي الليبي على المستوى القاعدي الشعبي، فإنه في أعقاب سيطرة الثوار على مقاليد البلاد وموت القذافي بدا أن هناك صراع هوية متعدد الأبعاد والمستويات.

فمن ناحية، برزت من جديد مطالبات جماعة الأمازيغ بضرورة إعادة الاعتبار لثقافة الأمازيغ ولغتهم باعتبارهم مكون أساسي من مكونات المجتمع وتعويضها عن سنوات القمع في حقبة القذافي، ورأى آخرون أن ذلك بمثابة ردة على مقومات الهوية الليبية التي استقرت من وجهة نظرهم على العروبة والإسلام، وذهب فريق ثالث إلى أنه لا يجب العودة إلى التاريخ والقول بالهوية الأمازيغية أو العربية، حيث أن كلتا الهويتين تجعلان ليبيا تابعة إما للشمال الغربي الأفريقي، أو للمشرق العربي، ويدعو هذا الفريق إلى بلورة هوية ليبية متفردة (ليبيا أولاً) يروا قائدة لا خاضعة للشمال أو الشرق، وهو ما يعني تيارا انعزاليا يذكر بتيار مصر أولا التي رفعها النظام المصري إبان القطيعة مع الدول العربية في أعقاب "كامب ديفيد".

المطلب الثالث: انتشار الإرهاب و مخاطر" أفغنة" ليبيا

لعب الإسلاميون دورا حاسما في الثورة الليبية ضد العقيد معمر القذافي ومع ذلك فقد أثار مدى تأثيرهم في ليبيا الجديدة مخاوف المجتمع الدولي، فبعد يومين من اقتحام المجمع العسكري للقذافي في باب العزيزية في العاصمة طرابلس، دعت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون المجلس الوطني الانتقالي إلى اتخاذ موقف ضد التطرف العنيف في إشارة صريحة إلى المقاتلين الإسلاميين.

برز التيار الإسلامي الجهادي الصاعد بقوة في المشهد السياسي الليبي نتيجة جملة من العوامل منها انعدام مؤسسات حكومية قائمة من قبل والترتيبات الأمنية الضعيفة وقلة الخبرة السياسية للعديد من الجهات الفاعلة المعينة، كذلك انتشار الاسلحة، ولامركزية الميليشيات الإسلامية المسلحة وقدرتها من مسرح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

لقد تشكلت قضية الدور الذي ينبغي للدين ان يلعبه في السياسة بتوترات بين بعض الثوار والمجلس الوطني الانتقالي وفي نفس الوقت اثارت مخاوف داخل المجتمع بشكل عام، فإن المجتمع الليبي مجتمع محافظ حوالي 90% من الليبيين هم من المسلمين السنة من أتباع المذهب المالكي ويعتقد العديد منهم أن القذافي حد من دور الدين.

يتشكل التيار الإسلامي في ليبيا من مجموعة من قوى تنقسم إلى:

-جماعة الأخوان المسلمون وفروعها:

ممثلة في الجماعة الإسلامية الليبية، تم تأسيسها في الخمسينيات ونجحت على نحو خاص في تجنيد أتباعها بين الطبقات الوسطى المتعلمة و المكونة في الجامعات، وبشكل الأفراد والحرفيين من الطبقة الوسطى الناشطين، جلهم متعلمين بالخارج في السبعينيات والثمانينيات، لدى عودتهم كان لهم نشاط سياسي دعوي لا باس به غير انهم اصطدموا بقمع النظام ووحشيته إلا انه بعد نهاية نظام القذافي عادوا بقوة إلى الساحة السياسية في ليبيا، إضافة إلى وجود تشارك حركة الإخوان المسلمين الإيديولوجية والرؤية منها حركة التجمع الإسلامي كما هو الحال مع الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا.

-الحركة السلفية:

ظهرت في ستينيات القرن العشرين، وتنقسم السلفية غير الجهادية في ليبيا إلى تيارين فرعيين هما **سلفية الوضع الراهن (سياسية)، والسلفية السياسية الإصلاحية، فالتيار الأول يرتبط بعلماء الدين السعوديين، لذا فقد كانت** قادرة على الاستمرار في ظل نظام القذافي نتيجة طبيعتها السياسية النسبية المؤيدة للحكام الحاليين، فهناك شيوخ ينتمون لهذا التيار كانوا ضد الانتفاضة الليبية في البداية فقد استخدم نظام القذافي البعض منهم للقيام بالدعاية الموالية للقذافي عن طريق بث تصريحات على شاشة التلفزيون عبر الإذاعة هدفت إلى منح شرعية دينية للنظام، وفي **نفس الوقت نزعة الشرعية عن المعارضة.**

-الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا والحركة الجهادية:

تأسست الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا عام 1990 على غرار الجماعات الجهادية التي نشأت في كل الجزائر، الجماعة السلفية للوحدة والقتال، المغرب، وتونس، وهي جماعة سرية ونخبوية وشبه عسكرية على وجه الحصر، تهدف إلى قلب نظام الحكم، لكنها اعلنت عن نفسها في **18 أكتوبر 1995 بعد اكتشافها من طرف** السلطات الليبية التي قامت بجملة قمع وحشية ضدها، وقادت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا تمر منخفض المستوى لمدة ثلاث سنوات تركز أساسا في شرق ليبيا كما قامت الجماعة بعديد المحاولات لاغتيال القذافي. **جرت العديد من التطورات** داخل الجماعة التي توقفت عن العمل العسكري ضد النظام الليبي بعد تلقيها ضربات موجعة من طرف هذا الأخير لتدخل في حوار معه في عام 2005 وبحلول 2006 ، **مع اية 2010نشرت الجماعة** كتابا بعنوان دراسات تصحيحية في تفاهمات الجهاد وإنقاذ الأخلاق وحكم الشعب[5].

وع قب اية الانتفاضة الليبية التي أطاحت بالنظام، أصبحت الجماعة تعرف باسم الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير وأسست لحزب سياسي يسمى الوطن[6].

اعتمادا على دراسة قامت بها الاكاديمية العسكرية في وست بوينت (West Point) **فإن الجماعة الإسلامية** المقاتلة بليبيا والتي أصبحت تعرف الآن بالحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، تعد الأخطر وأن جميع المنتمين لها هم من تنظيم القاعدة، ولطالما كانت منطقة الشرق الليبي وبالتحديد بنغازي، درنة، حاضنة ومنتجة للجهاديين حيث الممر من بنغازي إلى طبرق عن طريق مدينة درنة هو واحد من أكبر الأماكن في العالم يتجمع بها **الإسلاميون الجهاديون.**

[5] http://www.tandfoline.com/doi/abs/10.1080/09546553.560218#
[6]http://www.aljazzeera.net/libyanews.7645.Index.news01/06/2012.01:30

فحسب التقرير الذي قام به جوزيف فيلتر(joseph filter) وبرمان فيتشمان (bruman fitchman) في وست بوينت(West point)، فإن ليبيا تحتل المرتبة الثانية بعد المملكة السعودية من حيث عدد الجهاديين المرسلين إلى العراق لمحاربة الغز و الأمريكي ودول التحالف بنسبة 18.8% بعدد (112 مقاتلا) في حين توجد دول أكثر سكانا لكنها أقل تمثيلا[7]، تمثل مدينة درنة الساحلية حوالي 62.5% (52) وبنغازي 23.9% (21) المدينتان الواقعتان في الشمال الشرقي للبلاد والأصول التي ينحدر منها المقاتلون الليبيون والذين يرتبطون بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة والتي أعلنت رسميا انضمامها إلى تنظيم القاعدة واندمجت تحت مسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في 03 نوفمبر 2007 وأعلن عن هذا الاندماج في عديد المرات في بيانات للقيادي في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري أكد فيه أن الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا انضمت رسميا إلى تنظيم القاعدة.

لكن الإشكالية كيف قدمت الولايات المتحدة الامريكية الدعم للمعارضة الليبية والمقاتلين الذين كانوا يقاتلوها في العراق وأفغانستان، يشير العديد من المخططين الاستراتيجيين الغربيين إلى التجربة الكارثية للولايات المتحدة في أفغانستان ضمن جهودها لتعبئة الشعب الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي في الثمانينيات من القرن الماضي والتي شارك والتي شارك فيها فيلق عربي تطور فيما بعد ليصبح تنظيم عالمي إسمه "القاعدة" فهدا ما يثير المخاوف في الغرب من إعادة إنتاج سيناريو أفغانستان جديد في ليبيا.

إن استخدام القاعدة من طرف الرئيس أوباما يختلف عن طريقة استعمالها من طرف إدارة المحافظين الجدد بزعامة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، فإذا كان هذا الأخير استخدم تنظيم القاعدة في بلد ما لتبرير هجوم عسكري مباشر، فإن باراك أوباما يستخدمها بعكس ذلك حيث يستعملها لإسقاط الحكومات المستقلة، وبعد ذلك إما تقسيم الشعوب وتفتيت البلاد هذه الطريقة تستلزم أكثر مصالحة مع التنظيمات الإرهابية.

ما لاشك فيه أن التحالف الذي كان قائما بين الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا والجماعات الإرهابية الأخرى في مختلف دول شمال إفريقيا والذي توج بتشكيل وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، سيكون له تأثير كبير على ليبيا اولا تم على المنطقة تانيا، فعلى الرغم من تواجد الإسلاميين وحتى الجهاديين منهم سابقافي المجلس الوطني الانتقالي فإن العديد منهم يعتبرونه علمانيا بشكل واضح وأنه يخاطب جمهورا دوليا وغربيا على نحو خاص على حساب ما يعتبرونه القيم الوطنية وعلى حساب شعب قمع وبشكل وحشي في بعض الأحيان تحت حكم

[7] www.voltairent.org/IMG/pdf/A....arRecords.pdf

القذافي، وبشكل عام فإن الإسلاميين يشعرون بانهم يمثلون اغلبية الراي العام، إضافة إلى ذلك ان عددا من **الإسلاميين القياديين** قضوا أوقات في السجن أو المنفى، وقد أثر هذا في موقفهم من عتب النظام السابق الذين سيطروا على المجلس الوطني الانتقالي، كما انهم يعتقدون انهم كانوا في مقدمة الانتفاضة وانهم الاولى بلعب الادوار البارزة في اعقابها.

أما علاقة الإسلاميين ليبيا مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فلا يمكن نفيه على الرغم من أن الكثير منهم يميل لمواجهة نفوذ تنظيم القاعدة في ليبيا إلا أن هذا لا يردع بالضرورة القاعدة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من محاولة بناء شبكات في ليبيا، وقد أظهرت تقارير عن وجود عناصر من تنظيم القاعدة في مدينة درنة شرق ليبيا والتي تظهر حاليا من خلال تقارير عن انفجار سيارات، اغتيالات، كهب، ومواجهات مسلحة وكذلك ميليشيات مسلحة وكذلك بروز ملامح التطرف الديني كما اظهر تقرير لمجلس الامن الدولي انه تم اعتراض طريق القافلة في النيجر كانت تحمل كميات كبيرة **من متفجرات من نوع سيمتكس و**445 جهاز تفجير، تقول السلطات انها كانت موجهة إلى معسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي وزعم تقرير آخر وصول جهادي بارز مقرب من تنظيم القاعدة إلى الأراضي الليبية مشكلا ميليشيا من حوالي 200 **رجلا، كما ذكر أن قائدا** بارزا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "مختار بلمختار" **زار جنوب غرب ليبيا** بهدف جلب الاسلحة إلى مالي[8].

[8] http://articles.cnn.com/2011-12-29/middleeast/world_meast_libya_gidadists_1_al-qaeda_leader_ayman_zawahiri_ghadafi_regim?s=PMMIDDLEEAST

المبحث الثاني: تحديات الامن القومي الجزائري في الساحل الافريقي

بعد رحيل نظام القذافي ونجاح الانتفاضة الليبية في تحقيق أولى أهدافها، وجد المجلس الانتقالي نفسه امام جملة من التحديات الأساسية عليه مواجهتها وهي:

- الإخفاق في دمج الثوار في الحياة المدنية وتسليم أسلحتهم، إذ كلما طال احتفاظهم بالسلاح عزت مفارقته وشاعت أجواء الفوضى وزادت التحديات الأمنية.
- الشعور الشعبي بأن الثورة لم تحقق أهدافها لعدم الوفاء بالحد الأدنى من الطموحات والتطلعات الشعبية وتباطؤ القائمين في المرحلة الانتقالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- تغلغل وتغول عناصر نظام القذافي في كل مرافق الدولة والسلك الدبلوماسي وشعور الثوار بالإحباط لتخلصهم فقط من رأس النظام فينا بقي الجسد.
- عدم الاتفاق بين القوى السياسية على شكل الدولة نتيجة للاختلاف الإيديولوجي ما بين ليبرالي، إسلامي، وملكي، زادت من تعقيدات الخارطة السياسية في ليبيا.
- حالة الفوضى والصراع التي تشهدها المليشيات العسكرية المسلحة من جهة والتناحر القبلي والطائفي من جهة أخرى، زاد في تأجيج الانفلات الأمني[9].

باستعراض وتوصيف قصير لأهم المشاهد الحالية والوضعية في ليبيا ما بعد القذافي وباعتبار إن ليبيا تحتل موقعا جيواستراتيجيا هاما فبالتالي لا يمكن فك الارتباط الحاصل بين الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا وبين دول الجوار وتداعيات ما يجري في ليبيا على الأمن الإقليمي ككل[10]، إذ لم هدا الاوضاع في ليبيا بعدما تفجرت تداعياتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي الذي يعد من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا ذو فعالية معتبرة إذ لا يمكن عزل الجوار الإفريقي عن تأثيرات الأزمة الليبية، فمنطقة الساحل الإفريقي تشهد حالة من اللاإستقرار الأمني إذ يتقاطع الإرهاب عبر الوطني مع الجريمة المنظمة والهجرة السرية وغيرها ن الظواهر الأخرى كالتهريب وتجارة المخدرات وساهم في ذلك النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وحدودها وامتدادها إذ هي الجزء الرابط بين دول شمال إفريقيا ودو إفريقيا الاستوائية، تمتد بين المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، تضم العديد من الدول على مساحة كبيرة وشاسعة لها ارتباطات وتأثيرات مع دول التماس الحدودي كالجزائر، ليبيا، مصر، ودول إفريقيا

[9] http://digita.ohram.org.eg/policy.aspx?serial=691763

[10] نظرية ساكتس التي يدور مضمونها

الاستوائية، ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف هل أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال، فقد ضمت عموما السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، تم أضيفت كل من غينيا، بيساو، والرأس الأخضر، ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، إثيوبيا، الصومال، كينيا[11].

كما يعرف الساحل الإفريقي إنطلاقا من المشاكل ولأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، وهو ما يعرف بقوس الأزمات إضافة إلى السنغال، بوركينافاسو، شمال نيجيريا، لما اتفق وأجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة، أما الأوضاع التي تعيشها دول الساحل الإفريقي فلست سوى أوضاع أكثر الدول فقرا في العالم حيث أننا نجد:

الواقع الأمني:

تتداخل مجموعة من العوامل لترسم لنا والوضعية الكارثية للأمن الإنساني في منطقة الساحل، إذ تعاني من الإرهاب بعد أن أصبحت المنطقة مأوى الفارين من أفغانستان والعراق[12]، ما أدى إلى انتشار المتطرفين الإسلاميين وتكوين شبكات إرهابية "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" وقيامها بالعديد من الاعمال الإرهابية في ظل استفادتها من انعدام الأمن في المنطقة وفشل الدول في مكافحتها، كما تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في لساحل التي عرفت تناميا كبيرا في السنوات الاخيرة ما شكل تهديدا للدول المجاورة، الجزائر، المغرب، وحتى لاوروبا، وتتخذ هذه الجريمة من التجارة بالمخدرات والأسلحة والمواد النووية، المعادن الثمينة، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر والأعضاء، الهجرة السرية، إضافة إلى الأزمات الداخلية في منطقة نتيجة التعدد الإثني وتدخل الأطراف الخارجية في الأزمات الداخلية كأزمة التوارق، تشاد، أزمة دارفور[13].

[11] Mehdi Teje, sécurité et stabilité dans la sahel africain

[12] Cherif Dris, Etats-Unis et Afrique sablo-saharienne: agenda énergétique et sécuritaire dans adoer benanter, les Etats-Unis et le Maghreb gain d'intérêt, Alger :cread,2077, p54

[13] أمحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات إس، عدد 7، نوفمبر 2008، ص 21

الواقع الاقتصادي:

تشترك دول الساحل الإفريقي في العديد من القواسم وأبرزها الواقع الاقتصادي الذي يتميز بالهشاشة والفقر والتدهور على الرغم من غنى دوله بالموارد الطبيعية من بترول، غاز، حديد، فوسفات، فولاذ، يورانيوم، بوكسيت، ذهب، فجاءت إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2009:

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي/مليون د
تشاد	8.914
السودان	68.530
النيجر	8.273
مالي	4.905
موريتانيا	3.201
السنغال	13.333
بوركينافاسو	8.431
نيجيريا	222.867

الدولة	حجم الديون الخارجية/مليون د
بوركينافاسو	1751
تشاد	2134
مالي	1863
النيجر	795
نيجيريا	3761
السنغال	5551
موريتانيا	2134
السودان	34360

المصدر :احصائيات ندوة الامم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2009 .المركز الإفريقي للدراسات و البحوث. القاهرة . مصر 2009 .

يعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة خاصة الجفاف الذي أدى إلى انعدام الإنتاج في بعض مناطق الساحل الإفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة من العوامل التي تشكل تهديدا للامن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي[14].

إضافة إلى هذه العوامل الخطيرة على الأمن في الساحل تزيد الأزمة الليبية من **حدا وجعلت الساحل الإفريقي** قنبلة موقوتة يهدد الأمن الإقليمي ككل وهذا من خلال ما يحدث الآن في دول الساحل الإفريقي ومن أبرزها **الطوارق الانفصاليون والإرهاب والجريمة المنظمة.**

[14] *http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.DYN.TFRT.IN/countries?display=default*

المطلب الأول: تحدي أزمة الطوارق و مخاوف الانفصال

تعد الأزمة التارقية من أكثر الأزمات حدة وحساسية وتأثيرا في استقرار منطقة الساحل الإفريقي، ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي هو كون الأقلية التارقية غير متمركزة في دولة واحدة وإنما منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا، الجزائر، إي في مساحة 2.5 مليون كلم^2 والتوارق شعب بربري من السكان الأصليين لشمال إفريقيا،ساهمت الغزوات المختلفة في إرغامهم على الهروب نحو الصحراء.

ترجع الخلفية التاريخية للازمة التارقية إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي، إذ بعد نيل الدول الخمس السابقة للاستقلال وجدت القبائل التارقية نفسها مشتتة بين خمس دول بعد اتفاق رؤساء هذه الدول على ضرورة احترام التقسيمات الاستعمارية التي وضعتها فرنسا في المنطقة من أجل بسط نفوذها عليها بسياسة التفرقة وإثارة الثغرات العرقية بين الطوارق البيض كأقلية وأسياد سابقين على منطقة الصحراء يشغلون الأفارقة السود كعبيد أو كحرفيين والذين تولىذوا إدارة شؤون الدولة فيما بعد خروج الاستعمار الفرنسي وبالتالي زادت الكراهية بين الطوارق البيض والعرقيات الإفريقية، كما أن الحدود السياسية التي خلفها الاستعمار لم تراع التركيبة البشرية والامتدادات الجغرافية والعرقية والقبلية.

أما على المستوى الاجتماعي، فالتركيبة البشرية في دول المنطقة ومختلف الأطر السوسيولوجية التي تحدد طبيعة التفاعل ومستواه بين الطوارق ومختلف العرقيات الأخرى، حيث نجد الصراع الدائر بين الطوارق والأفارقة السود على تحسين مستوى المعيشة والحرية التي يطالب بها الطوارق والتي تقابل بالقوة والعنف[15]، كما تلعب الضغائن القديمة والذاكرة التاريخية، دورا فعالا في تأجيج الصراع لدى الطوارق والنظام السياسي في كل ن مالي والنيجر، تحديدا اللتان حاولتا إرغام الاقليات التارقية على الاندماج ومحاولة صهرهم مع باقي تركيبات المجتمع مما ادى إلى تأزم الأوضاع لطوارق باعتبارهم طبقة اجتماعية واصبحوا يعانون من تهميش كبير ضمن حكوماتهم، ولانهم رفضوا أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية، بدأ القتال المسلح ضد مترئسيهم الجدد منذ السنوات 1961 1963 في كل من مالي والنيجر، غير ان محاولتهم هذه تم استيعابها بسرعة عن طريق القوة وكان هذا بمثابة التمرد الأول للأقليات الترقية على الحكومة في مالي والنيجر، أما التمرد الثاني فجاء بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة 1968 1974، وأيضا في الفترة 1980 1987، الذي أدى إلى حالة من التدهور الاقتصادي

[15] نبيل بويبية. الأمن في منطقة الصحراء الكبربين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية .رسالة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .جامعة الدول العربية .القاهرة .مصر 2009.ص85 .

الكلي في كل من مالي النيجر وما أدى إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية وفوض معيشة الطوارق ما خلف وولد شعورا بالدونية والتهميش لدى الطوارق الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الاقتصادي الذي من المستبعد استدراكه خاصة في ظل معاناة الدول المعنية، مالي والنيجر، من الثالوث الأسود (الفقر، الاعة، المرض) والذي يؤشر على ضعف الهيكلة المؤسساتية لدى البلدين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي فتح قنوات بروز حركات مسلحة في شمالي مالي والنيجر، دخلت في مواجهات مسلحة في باماكو، نيامي، على امتداد سنوات التسعينيات والتي ارتكبت فيها مجازر في حق الطوارق من طرف الجيش النيجيري.

أما الخلفية السياسية لأزمة الطوارق فليست سوى حصيلة للبنية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، فالنظام السياسي في مالي والنيجر فشل في إدماج الطوارق في الوحدة الوطنية كما انها انظمة شمولية دكتاتورية قائمة على شخصنة السلطة وإقصاء الطوارق وتعصب القادة السيـ ـاسيين لإثنيتهم وانتمائهم العرقية[16].

أما الخلفية الأمنية فهي انعكاس للبنيات السابقة ومن أسباب بروز واستمرار أزمة الطوارق:

- غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية الأمر الذي سهل ظهور المليشيات المسلحة على أساس إثني أو عرقي.
- القمع العسكري التي تواجه بها الانظمة المطالب المشروعة للطوارق.

كما شهدت الأزمة التارقية تطورا آخرا في 23 ماي 2006 إثر اندلاع الصراع مجددا بين المتمردين الطوارق ضد حكومة مالي بقيادة إبراهيم اغ باهانغا والحسن فاغانا بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم تارقي اخر بإقناع الرئيس آمادو توماني توري بمطالب الطوارق، وانتهى هذا التمرد الثالث بتوقيع إتفاقية السلام في الجزائر في جويلية 2006 بين الحكومة المالية والطوارق.

إلا أنه مع اندلاع شرارة الثورات العربية وانتهاء الأزمة الليبية اندلع الصراع مجددا بين الطوارق والنظام الليبي في منتصف شهر جانفي 2012 وبشبه في بدايته بداية تجدد الصراع عام 2008 حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد القوات العسكرية المالية في 17 جانفي 2012 في مدينة (مناكا) ثالث أهم مدينة في إقليم أزواد من حيث الكثافة السكانية والأقلية الإستراتيجية بعد مدينتي تومبكتو، غاوة، وحركة تحرير الأزواد هي أكبر تجمع مسلح للطوارق في المنطقة في إطار صراع الطوارق المستمر مع الحكومة المالية[17]، لكن هذه المرة لم يطالب الطوارق

[16] نبيل بوبيبة. المرجع السابق.ص 115

[17] http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-dumnla-

بتحسين ظروف العيش بل تعدى ذلك إلى حق تقرير المصير وإعلان الاستقلال، بعد فشل كل المساعي في المطالبة بالحق في التنمية الشاملة في إقليم أزواد، فكان الحل العسكري كأداة أخيرة والتي حققت ضربة موجعة للنظام المالي وذلك بسبب القوة العسكرية المكونة من:

- المجندون الماليون والنيجيريون من اصول طارقية العاملين تحت إمرة الزعيم الليبي القذافي بعد سقوط نظام هذا الأخير.
- المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا سواء الذين انظموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقية السلام وهربوا عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي وتمسكوا بالسلاح بعد اتفاقية الجزائر 2006.
- حركة أنصار الدين الأزوادية بقيادة إياد أغ غالي، أقدم وأبرز قائد للمتمردين الطوارق.
- الدور الخفي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب لإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع رغم حرص قيادات الطوارق داخليا وخارجيا على نفي أي صلة بالقاعدة.
- الدور الفعال للمسؤولين والموظفين السامين في الإدارة المحلية والإقليمية لشمال مالي كالحكام ومسؤولي البلديات ودبلوماسيين سابقين المنحدرين من قبائل العرب والطوارق المشكلين لغالبية سكان الشمال المالي الذي يمثل 70% من مساحة البلاد المقدرة بـ 1.25 مليون كلم^2[18].

وجاء هذا التمرد الطارقي في عشية انقلاب عسكري قام به الجيش المالي الذي برر هذا الأخير بأنه نتيجة لسوء تسيير الرئيس أمادو توماني توري لملف تمرد الطوارق وكذلك حالة التسيب والإهمال التي تشهدها البلاد والفساد والانفلات الأمني وتمرد الطوارق وإعلان انفصالهم، كل هاته المعطيات خلقت تداعيات أمنية خطيرة على المستوى الأمني والإنساني فقد استغل الطوارق وحلفاءهم من تنظيم القاعدة انشغال باماكو بتعقيدات الانقلاب لشن هجوم عسكري كاسح مكنهم من الاستيلاء مدينة كيدال الحدودية مع الجزائر وهي من أكبر مدن الطوارق في الشمال[19]. فبسقوط هذه المدينة وإعلان الاستقلال عن مالي سيكون خطر تقسيم البلاد بات محدقا ما يؤدي إلى إعادة تشكيل الخارطة الاجتماعية والجيواستراتيجية في المنطقة مع احتمال سريان العدوى إلى البلدان التي توجد بها سكان الطوارق بالجزائر، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا،...إلخ، وحتى غير المجاورة والتي تتواجد بها الإثنية التارقية، فمطالب الانفصال وتقرير المصير تهدد الوحدة وانسجام الدول ويرجع التوتر الذي شهدته مالي إلى إفرازات الحرب

lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html

[18] الحاج ولد ابراهيم. ازمة شمال مالي ..انفجار الداخل و تداعيات الاقليم.مركز الجزيرة للدراسات.الدوحة,قطر.2012.

[19] http://studies.aljazeera.net/militarycompinmali

في ليبيا وكمية الأسلحة المهربة إلى المنطقة والذخائر من العيارات إضافة إلى عودة عددكبير من أبناء المنطقة إلى ديارهم بعدما قاتلوا في صفوف كتائب العقيد معمر القذافي والذي قدر عددهم بـ 16 **ألف معظمهم من الطوارق**[20]. كلها ساعدت في زيادة قوة المتمردين الطوارق والتي تدعمت عددا ونوعا بالسلاح الليبي المهرب الذي لم تظهر خطورته فقط في أعداد القتلى والجرحى ولكن أيضا في حجم السكان الفارين واللاجئين إلى دول الجوار **الذي تجاوز** 230 ألف نازح نحو موريتانيا والنيجر والجزائر والذي تسبب معاناة لهذه الدول[21].

إن انفصال إقليم أزواد- إن تم- سيفتح الباب واسعا أمام سيناريوهات عديدة بالنسبة لدول المنطقة كلها، فمسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية تشكل خطرا داهما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل ودول شمال إفريقيا، بالنسبة للجزائر فقد رفضت الاعتراف بإعلان استقلال أزواد الطوارق وأكدت على الوحدة الترابية المالية كما وادانت الانقلاب العسكري ضد الرئيس امادو توماني رغم انها لم تقتنع بجديته سابقا، ويزيد مخاوف الجزائر من الأوضاع المتدهورة في الشمال المالي لأزمة الطوارق والجنوب المالي للانقلاب العسكري وذلك بحكم الجوار **فمخاوف الجزائر تتمحور عموما:**

- مخاوف انتقال عدوى المطالب الانفصالية: فالطوارق منتشرون في خمس دول إفريقية متجاورة من بينها الجزائر، لذا تخوف الجزائر منطقي عن طريق تنامي روح العداء ضد الجزائر والسعي وراء حق تقرير المصير، فقبل الأزمة التارقية حاليا في شمال مالي، كانت عدة محاولات أجنبية لإقامة دولة للطوارق، أطلقتها فرنسا **عام 1956 لحماية مصالحها بالمنطقة،**[22] وكذلك دعاوى النظام الليبي السابق معمر القذافي إلى إقامة **دولة تارغستان، هذا ما يهدد** المنطقة بالانفجار ويجعل الأمن الجزائري في الجنوب في خطر على أساس أنه مستهدف وهو المنطقة الغنية بالبترول والذهب.
- مخاوف تحالف الطوارق مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة: ويأتي تخوف الجزائر في محله إذ تؤكد مصادر أن حركة تحرير الأزواد في شمال مالي اعت**مدت على تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي** في مواجهة القوات الحكومية، وأن تنظيم القاعدة قدم الدعم اللوجستي للحركة المطالبة بالانفصال هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخشى الجزائر من ردود أفعال الحركات الطوارقية المسلحة بالسلاح الليبي

[20] http://www.center4s.org/index.php?option=comcntent&view=article&id=85&cotid=46&itemid=63&tmpl=component

[21] http://milad-drelharathi.blogspot.com/2012/05/normal-o-false-false-en-us-x-none-10.html

[22] نبيل بويبية. المرجع السابق.ص130

حاليا والتي دائما لا ترضى بالدور الجزائري في الوساطة وخير دليل على ذلك اختطاف جماعة أنصار الدين لتارقية لسبعة دبلوماسيين جزائريين لاستعمالهم كورقة ضغط ومساومة.

- مخاوف انفتاح منطقة الصحراء الكبرى على مناطق الأزمات في إفريقيا: يعتبر العديد من الباحثين منطقة **الساحل الإفريقي منطقة أزمة إلا** إن الصحراء لا تدخل في قوس الأزمات بانفجار الوضع في دول الساحل الإفريقي من أزمة مالي أو الحرب في ليبيا يجعل منطقة الصحراء في وسط منعدم الاستقرار ويصبح الأمن القومي الجزائري الأكثر استهدافا باعتبار أن الجزائر أكبر مساحة من منطقة **الصحراء** إضافة إلى غنى الجنو ب الجزائري بموارد الطاقة الذي يعتبر شريان الاقتصاد الجزائري خصوصا.

ولذلك فإن الجزائر قد دعت الطرفين المتصارعين للجلوس على طاولة التفاوض تخوفا من أي انفصال قد يحدث في **الجارة الجنوبية وما سيلحق بالوحدة الطنية الجزائرية من تداعيات نتيجة الروابط الإثنية والتاريخية** بين المكون الأمازيغي المنشر في المنطقة ولهذا يعقد المراقبون الدوليون آمالا كبيرة على مبادرة الدبلوماسية الجزائرية مبكرا كما زكتها الدول الكبرى.

المطلب الثاني: تحدي التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

يعتبر الإرهاب من أبرز التهديدات التي تواجه دول الساحل وتعود جذوره إلى الحركات الإرهابية الأولى المتطرفة في دول شمال إفريقيا، في الجزائر، ليبيا، والمغرب، فقد اجتمعت كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال وهي جزائرية مع الجماعة المغربية المقاتلة والجماعة الليبية المقاتلة والجماعة التونسية المقاتلة وتقاطعت في **التوجه الإيديولوجي** الجهادي والذي تشترك به مع تنظيم القاعدة على الرغم من اختلاف أشكالها التنظيمية وهو ما سمح بتسهيل عملية التوحد في تنظيم مركزي إقليمي تحت أسم تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي وهذا لتضافر مجموعة من الأسباب بالنسبة للتنظيم الجديد **وكذلك بالنسبة للقاعدة إلام، على مستوى القاعدة الجديدة، تلقت** التنظيمات السابقة المندمجة حاليا ضربات موجعة بعلتها تفقد فعاليتها[23]**، حيث تم اعتقال قيادات الجماعة الليبية** المقاتلة وكذلك بالنسبة للجماعة المغربية المقاتلة، نفس المصير لقيته الجماعة السلفية للدعوة والقتال، فبات من الضروري البحث عن ملاجئ جديدة لاستعادة الأنفاس والبدء من جديد، فلم تكن غير منطقة الصحراء **والساحل على مستوى** القاعدة الأم فكانت لدى مسؤوليها رغبة في تجنيد مقاتلين وإقامة فرع لها في منطقة **الشمال الإفريقي، وانطلاقا من هذا فقد أصبحت منطقة الساحل والصحراء مساحة جاذبة للشبكات الإرهابية**

[23] محمد محمود أبو العوالي.القاعدة وحلفاؤها في الساحل و الصحراء,مركز الجزيرة للدراسات.الدوحة.قطر.2012.ص06

التي وجدت في الفراغ الأمني على مستوى الحدود بين دول الصحراء والساحل والجغرافية الصعبة **والقاسية للمنطقة** وحالات الفقر وانعدام الأمن الإنساني ملجأ لها، فقد التحق حوالي 800 **مقاتل إسلامي من تنظيم القاعدة** بمنطقة الساحل الإفريقي بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان.

ويسعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى تحقيق عدة أولويات هي:

-**التأكيد على** الوجود وتحقيق الصدى الإعلامي عالميا وإعطاء انطباع بأن للقاعدة فرعا في شمال إفريقيا يمتد في مجتمعها وهذا ما تحقق لها بالفعل، إذ أصبح يحسب لهذا التنظيم ألف حساب خاصة بعد أن أصبح فاعلا لا يمكن تجسيده في المنطقة أو إلغاء دوره.

-البحث عن شرعية دولية في شمال إفريقيا وتوسيع دائرة النشاط جنوبا في دول جنوب الصحراء لإنعاش نشاط **تنظيم القاعدة من خلال البحث من السلاح والمواد المتفجرة واستهداف دوريات الجيوش والقيام بأعمال إرهابية ضد قوات الأمن.**

-الانخراط المباشر في ترجمة الإستراتيجية الجديدة للقاعدة الأم والمتمثلة في العمل **على استقطاب المقاتلين من** مختلف بلدان المنطقة وتكوينهم وتجنيدهم.

-العمل على إقامة قاعدة خلفية كبيرة للإرهاب في الساحل الإفريقي.

ويتكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أربع تشكيلات **(كتيبتان وسريتان) وهي:**

كتيبة الملثمين:

وتتألف من العناصر القديمة في إمرة الصحراء بزعامة بلعور ونفذت العديد من العمليات الإرهابية في النيجر والهجوم على ثكنة عسكرية في موريتانيا عام 2007 واختطاف وقتل فرنسيين في النيجر في جانفي 2011 **وعمليات اختطاف رعايا إسبان.**

كتيبة طارق بن زياد: بقيادة **الجزائري عبد الحميد أبوزيد ومن أكثر الكتائب تشددا، مارست اختطاف الرعايا الأجانب وعمليات قتل.**

سرية الفرقان: بزعامة الجزائري يحي أبو الهمام وتتشكل من مقاتلين موريتانيين وماليين.

سرية الأنصار: بزعامة أبو عبد الكريم الطارقي، عناصرها من الطوارق الماليين والنيجيريين وقامت كغيرها بتنفيذ عمليات إرهابية.

يقدر عناصر تنظيم القاعدة بحوالي 800 مقاتل لكن في الحقيقة يبقى العدد مجهولا بسبب تحفظ قادتها وتوزعهم في الصحراء فضلا عن العطلات والإجازات الطويلة التي تمنح للمقاتلين.

إن ما يزيد من مخاطر وتهديدات الامن في الساحل الافريقي ليس في تواجد القاعدة فقط بل بوجود خلايا نائمة أيقظتها الأزمة الليبية، ففي بداية هذه الأخيرة أوفدت القاعدة عشرات القاتلين إلى ليبيا لكنهم سرعان ما عادوا بعد تدخل حلف الناتو ضد كتائب القذافي لكن التنظيم عمد إلى استغلال الأوضاع في ليبيا لتهريب السلاح واكتساب العناصر، إذ نجحت القاعدة في اكتساب عشرات الخلايا النائمة في أنحاء ليبيا وانتظار استغلالهم في الوقت المناسب.

هنا العديد من الجماعات التي تعتبر جديدة في ميدان العمل الإرهابي في الساحل الإفريقي ومن أبرزها:

جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

أعلن عنها في أكتوبر 2011 بعد قيام عناصرها باختطاف رهينتين إسبانيتين ورهينة إيطالية في تندوف الجزائرية، وتأسست هذه الجماعة بعد انشقاق زعيمها عن القاعدة بالمغرب الإسلامي، ونفذت هجوما على مركز للدرك الوطني في تمنراست في مارس 2012، وتعمل هذه الجماعة مع القاعدة بعد انشقاقها إذ تم الاتفاق على ذلك لتحقيق الأهداف الكبرى للجماعات الجهادية في الصحراء.

جماعة أنصار الدين:

أسسها أحد الزعماء الطوارق الكبار وهو إياد أغ غالي الذي شغل منصب سفير مالي في السعودية، كما شارك في الحرب ضد إسرائيل في الجنوباللبناني كما تزعم تنظيم المتمردين في التسعينيات.

يعتبر من ابرز القادة الطوارق حنكة و دبلوماسية، يحظى بشعبية كبيرة لدى الطوارق في منطقة الساحل و الصحراء.[24]

[24] محمد محمود ابو العوالي.المرجع السابق.ص8

شكلت نهاية القذافي فرصة مناسبة للإعلان عن تمرد الطوارق في شمال إفريقيا بعد جمع المئات من المقاتلين الطوارق وجلب السلاح السائب في ليبيا ليتم الإعلان عن جماعة أنصار الدين الهادفة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وفق الرؤية السلفية الجهادية في كل مالي.

تتسم علاقة الجماعة بتنظيم القاعدة بالتنسيق والتعاون المباشر وكذلك بالنسبة مع جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وقادت جماعة أنصار الدين التمرد في إقليم أزواد في جانفي 2012 وتمكنت من بسط سيطرتها على عديد من مدن الاقاليم، فكانت عملياتها موجهة ومركزة ضد القواعد العسكرية والمواقع الإستراتيجية مع انهيار الجيش المالي وتداعيات الانقلاب العسكري في العاصمة المالية باماكو في 22 مارس 2012، سارعت الجماعة إلى وضع خطة مع حلفائها في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على الشمال المالي.

لقد أدت الأزمة الليبية إلى تفاقم الوضع الأمني الهش في الساحل، فقد عرفت عناصر التنظيمات الإرهابية مرحلة متقدمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة حيث تشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعد في المغرب الإسلامي انطلاقا من ليبيا، الامر الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود والذي كان سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا نتيجة لإمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره، إن هذه المجموعة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة ثقيلة كرشاشات الكلاشينكوف وأصبحت الآن تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ منها، والتي سهل الحصول عليها تمكن المعارضة الليبية من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي، فتنامي تواجد ناصر المجموعة الإرهابية في ليبيا وحولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية والتي ربما رسم موقفها من الأزمة الليبية، فهذه المخاوف الجزائرية من تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة لتهريب الأسلحة خارج ليبيا باتت مؤكدة والتي ستكون لها تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة والجزائر خاصة باعتبارها دولة مجاورة، فكان أولها ظهور تنظيمات أخرى جديدة بفعل تدعمها بالسلاح والذي خلق أزمة جديدة في شمال مالي بمحاولة انفصال الطوارق[25].

[25] www.assakina.com/news/news1/10039.html#ixzz1wC5p5yEy

كما أنه من المؤكد ان تداعيات الازمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا خاصة في حالة اللاإستقرار والانفلات الأمني الذي تشهده ليبيا ما بعد القذافي والتي باتت مرشحة أن تنقسم إلى دويلات وتكون تعبير نموذجي للدولة الفاشلة.[26]

كما أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الأزمة الليبية سيكون أخطر، فبعد سقوط نظام القذافي ومشاركة عناصر القاعدة في ذلك تتعالى اليوم المطالب بإقامة دولة إسلامية، الأمر الذي يقلق الدول الغربية المدينة للمجلس الوطني الليبي بإسقاط العقيد معمر القذافي والداعية إلى إقامة دولة مدنية على أسس ديمقراطية وكذلك بالأخذ بأن الهدف الأسمى لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي هو إقامة إمارة إسلامية في الصحراء، فإنه سوف يكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية، ففي ليبيا لم يتبلور حاليا شكل الدولة ولا توجها ولا إيديولوجيا وهذا ما يفتح الباب أمام تنظيم القاعدة لمدولة فرض و بسط إيديولوجيا السلفية الجهادية.

المطلب الثالث: تحدي الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة احد ابرز المهددات التي تهدد الامن الإنساني في عالم ما بعد الحرب البارد بعد تحول مفهوم الأمن من أمن وسائل والتي كان ينحصر في الأمن الدولاتي حسب المدرسة الواقعية إلى أمن الأهداف والذي ينحصر حول أمن الأفراد الذين أصبحوا مستهدفين كنتيجة حدوث تحول في طبيعة المهددات من الأمن العسكري إلى أمن كلي شمولي هو الأمن الإنساني.

تعرف الجريمة المنظمة على انها عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج ومحكم، تمارس انشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير مشروع، أو المساس بالمصالح الإستراتيجية والأمن العام للدولة، أو لعدد من الدول مستخدمة في ذلك العنف والقوة والفساد[27].

يرتبط ظهور الجريمة المنظمة بظهور العولمة وذلك نظرا لما تقوم عليه العولمة من فتح الحدود بين الدول، ففي تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإغاثي عام 1999 بعنوان عولمة ذات وجه إنساني، أكد التقرير أنه على الرغم

[26] http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/

[27] نبيل بوبيبة.المرجع السابق.ص 138

مما تقدمه العولمة ن فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المالات نظرا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الامن الإنساني في القرن الواحد والعشرين، وهذه المخاطر تصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

وتشترك جميع التعريفات التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الامنية او من خلال المؤتمرات والندوات الأمنية مع أغلب التعريفات التي وضعها الباحثون المختصون والتي تؤكد على أن الجريمة المنظمة نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة المحظورة وغير المحظورة.

فحسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "انها يقصد تعبير جماعة إجرامية منظمة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص او اكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد او اكثر من الجرائم الخطيرة او الافعال المجرمة من اجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية او مادية أخرى".

تعريف مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للاتحاد الأوروبي "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين يمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح"[28].

ومن التعريفات السابقة نخلص أن الجريمة المنظمة تتميز بجملة من خصائص هي:

التخطيط، الاحتراف، التعقيد، التنظيم، القدرة على التوظيف والابتزاز، وتحتاج الجريمة المنظمة إلى مناخ ووسط يمتاز بمجموعة خصائص تساعد على انتشارها واستفحالها وهي:

- غياب دولة القانون والذي يعود إلى مجموعة من العوامل من أبرزها النظام القبلي الذي يحكم الكثير من دول المنطقة.
- تداعيات السيطرة الاستعمارية والتدخل الأمني في الشؤون الداخلية للدول لذي يعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة والتقسيم بين الإثنيات والعرقيات.

[28] مجموعة مؤلفين.الجريمة المنظمة:التعريف و الأنماط و الاتجاهات.أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.الرياض المملكة العربية السعودية.ط1. 1999.ص ص 19 35

- التقسيم غير العادل للثروة والذي يخلق تهميش سياسي واقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى التمرد والعنف السياسي.
- ضعف الأداء الاقتصادي للدولة والناتج عن جملة من الأسباب، سمات منطقة الساحل الصحراوية الجافة وعجز الدولة عن مواجهة الوضع الغذائي في المنطقة وكذلك ضعف الآلية المتبعة من طرف المؤسسات الحكومية وضعف البنى التحتية وضعف وسوء تسيير الموارد الباطنية الذي يستغل لصالح النفقات العسكرية أو المصلحة القبلية.
- النزاعات والصراعات الداخلية الناتجة عن التناقض الإثني الذي يعتبر أهم سبب مفجر للصراعات الداخلية وخاصة منها أزمة الطوارق في مالي والنيجر والحرب الأهلية في تشاد وبوركينافاسو.
- نظام السوق الحرة بين دول المنطقة، إذ يوفر مجالا واسعا للحرية التجارية مما يمنح للجماعات الإجرامية فرصة كبيرة لممارسة مختلف الأنشطة التي لا تصل إليها أجهزة الرقابة.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي والصحراء منطقة هامة لجذب التنظيمات والشبكات الإجرامية لخصوصيتها إذ تتوفر على بيئة ومناخ جيد يساعد على انتشار واستفحال الجريمة المنظمة إذ:

كل هذه العوامل ساعدت في تفشي خطير للجريمة المنظمة التي ظهرت في المنطقة منذ ما يزيد عن عقدين وما زاد من حدتها ونشاط الشبكات في هذا المجال هو الازمة الليبية التي كانت السبب الاول في تعاظم الخطر بمنطقة الساحل الإفريقي إذ تأخذ الجريمة المنظمة في المنطقة الأشكال التالية:

أولا: تجارة الأسلحة:

تعتبر دول تشاد، مالي، والنيجر، مصدرا لتصريف الأسلحة من طرف شبكات متخصصة، تشير إحصائيات الأمم المتحدة أن هناك 100 مليون قطعة سلا ح منتشرة في القارة الإفريقية خصوصا في مناطق الحدود، وتلعب النزاعات العرقية، والإثنية في المنطقة دورا في توفير الأسلحة والتي مصدرها الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة والتي تتخلص من مخزونها إما المستعمل او من الجيل القديم ببيعها للمعارضة المسلحة والمليشيات بدول الساحل[29].

باندلا ع الأزمة الليبية لعب السلاح الليبي الذي فتحت مخازنه إمام المرتزقة من دول الجوار وكتائب القذافي دورا في تنشيط تجارة الاسلحة بين الجماعات المتطرفة، إذ يقدر المجلس الوطني الانتقالي الليبي ان نحو 5.000 صاروخ من

[29] فؤاد جدو.التهديدات الامنية في الساحل الافريقي.مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية.العدد 7. نوفمبر 2008.ص18

طراز سام 7 (SAM7) سوفييتية الصنع من ترسانة القذافي يجهل مصيرها، مما يثير المخاوف من وقوع تلك الأسلحة في أيدي تنظيم القاعدة والحركات المتطرفة مما لا شك فيه أن هذا الذي وقع، إذ تم حجز وضبط العديد من مهربي السلاح من ليبيا تجاه دول الساحل، كما قدر الأدميرال الإيطالي جيانياباولو دي باولا رئيس لجنة القادة العسكريين لحلف الأطلسي أن عشرة آلاف صاروخ أرض جو، على الأقل لا تزال مفقودة في ليبيا وهي صواريخ سوفياتية الصنع يبلغ مداها أربة كيلومترات ولديها نظام إرشاد بالأشعة تحت الحمراء[30]، كما ذكرت بعض التقارير أن هناك بعض الصواريخ من نوع (أس إيه 7) و(أس إيه 24) روسية الصنع قد تم نقلها بالفعل من ليبيا إلى غدامس وهي الآن في أيدي جماعات الطوارق المنتسبين إلى القاعدة[31].

ثانيا: تجارة المخدرات:

اصبحت منطقة الساحل في السنوات الاخيرة منطقة عبور وتهريب ومتاجرة في المخدرات مثل الهيروين، الكوكايين، الكراك، إذ استقبلت إفريقيا الغربية سنة 2007 ما يقارب 48 طنا من الكوكايين ومصدرها الأول هو المكسيك وكولومبيا، حيث أن 80% من الكوكايين تستهلكه أمريكا، كما أن الطريق الإفريقية تعتبر من أكثر الطرق العالمية أمنا في التهريب بسبب غياب المراقبة بالمنطقة، وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار كما تم حجز 4أطنان من المخدرات موجهة نحو شرق أوروبا عن طريق شمال إفريقيا[32].

وتشكل تجارة وتهريب المخدرات خطرا على الامن المجتمعي والصحي لدول المنطقة هدا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر تجارة المخدرات مصدر تمويل للجماعات والتنظيمات الإرهابية، كما أن أموال المخدرات صارت مصدرا ن مصادر تبييض الأموال والجريمة المنظمة في البلاد.

كما أصبحت منطقة الساحل حركة مرور ومحورا جيدا للأعمال الإجرامية الأخرى ذات أهمية كبيرة كالاتجار في النفايات السامة، النفط، والسيارات والسجائر، والمهاجرين.

[30] http://www.assokima.com/news/news1/10039.html#ix221wc5p5
[31] http://www.sujassa.org.eg/newscontent/2/132/2443/%8d%ad
[32] أمحند برقوق. الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية. ص 13

ثالثا: الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من اشكال الجريمة المنظمة المتنامية في الساحل الإفريقي كما انها تشكل تهديدا صريحا وخطيرا للامن المجتمعي للجزائر، فتنقل الافراد غير الشرعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتهريب وبحارة السلاح والمخدرات إضافة إلى احتمالية الأمراض والآفات التي يجلبها المهاجرون معهم، إذ تم إحصاء حوالي 30 ألف مهاجر إفريقي خلال الفترة الممتدة 2001 2007 أي بمعدل 5.000 مهاجر غير شرعي يدخل الجزائر كل سنة[33]، كما أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين متورطون في قضايا أمنية، كما قدرت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه سنة 2004 حاول 120.000منهم 30.000 مهاجر سري عبور المتوسط من إفريقيا الصحراء الكبرى وتعود أسباب تفاقم هذه الهجرة غير القانونية إلى الفقر والحروب وفشل الدول كلها ساهمت في تأزم الأوضاع الاقتصادية.

كما كان للأزمة الليبية تأثير كبير على الهجرة واللجوء فرارا من الأوضاع المزرية، فسجلت المنظمة الدولية للهجرة حوالي 209.030 عائدا من ليبيا[34]، ووفقا لتقديرات الحكومات فإنه إجمالي عدد العائدين بمن فيهم الحالات المسجلة لدى الأمم المتحدة يناهز 420.000 من بينهم 200.000 في النيجر، و15.000 في تشاد، و40.000 في موريتانيا، كل هذا زاد في تأزم الوضع وأدى إلى تفاقم الهجرة فرارا من حالات انعدام الأمن الغذائي والأمراض والأوبئة.

رابعا: الاتجار بالبشر:

زيادة على الأشكال السابقة للجريمة المنظمة أصبحت منطقة الساحل منطقة مميزة للتجارة بالبشر من الأطفال والنساء لاستغلالهم في الدعارة والاسترقاق الجنسي داخل دول الساحل أو نقلهم إلى أوروبا لنفس الغرض.

تعتبر الاشكال السابقة ابرز اشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي التي تهدد دول المنطقة عموما، والجزائر خصوصا، خاصة في ظل تحالف الجماعات الإرهابية مع بارونات تجارة السلاح وتجارة المخدرات الذي زاد الأمور حدة وصعوبة وتعقيدا ويأتي هذا التحالف بين الجماعات الإرهابية و الشبكات الإجرامية حرصا على المصالح المشتركة بينهما، الأمر الذي يستلزم إستراتيجية أمنية واضحة المعالم محددة الأهداف للقضاء على التهديدات الأمنية.

[33] نبيل بويبية. المرجع السابق. ص 86
[34] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي

المبحث الثالث: متطلبات مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

مما لاشك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة الأزمات لما تعرفههذه المنطقة من تدهور امني يؤثر بشكل كبير و مباشر على الأمن الإقليمي و الدولي ككل إذ تشهد المنطقة مختلفة الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية إلى كارتيلات الجريمة المنظمة بجميع إشكالها إضافة إلي الأقليات و العرقيات و النزاعات التي تتسبب فيها لتحقيق بعض المصالح الضيقة وعلى راسها مطالبها الانفصالية، كل هذه المهددات جعلت من منطقة الساحل و الصحراء بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب، ولقد أدت الأزمة الليبية إلي تفاقم الوضع الأمني الهش في منطقة الساحل ، وأشارت حكومات الدول المعنية إلي انه على الرغم من الجهود المبذولة لمراقبة حدودها ، فقد هربت كميات كبيرة من الأسلحة و الذخيرة من المخزونات الليبية إلى منطقة الساحل عبر أفراد الجيش الليبي **النظامي السابق ، أو عن طريق المرتزقة المشاركين** في النزاع المحلي الليبي المدول و الدين عادوا إلى بلدانهم الاصلية، وتشير تقارير استخباراتية أن مصير الأسلحة الليبية المهربة انتهى إلى جماعات إرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب **الإسلامي ، و منظمة بوكو حرام** النيجيرية والى منظمات إجرامية أخرى ناشئة، كلها دخلت في مرحلة متقدمة من التسليح ، وهدا ما يفسر انفصال الطوارق في شمال المالي ، كل هده المعطيات ساهمت في خلق تهديدات امنية للأمن الإقليمي والدولي الأمر الذي عجل بدول المنطقة على رأسها الجزائر إلى تبنى مقاربات أمنية لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، فقبل حدوث التغيرات التي شهدتها ليبيا في فيفري 2011 في إطار ما عرف بالربيع العربي ، عملت دول المنطقة على التصدي لجميع التهديدات الأمنية بصياغة مقاربات أمنية، وتراوحت هذه المقاربات الأمنية بين مقاربة أمنية وطنية ، مقاربة أمنية إقليمية ، مقاربة **أمنية إقليمية ذات طابع تدخلي ، مقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي.**

تبنت الجزائر المقاربة الأمنية الإقليمية القائمة أساسا على تفعيل التعاون العسكري و الدبلوماسي بين دول المنطقة المعنية ، ويرجع تبني الجزائر المقاربة الأمنية الإقليمية إلى:

1 **قطع الطريق** أمام التنافس الدولي على التواجد في منطقة الساحل و الصحراء لما تزخر به من ثروات وكذلك الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله .

2 إفراغ المنطقة من النشاطات التي يمكن ان تشكل تهديدا للامن القومي الجزائري التي تقوم بها عدة اطراف.

3 قطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي مباشر في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث يبقي ذلك من ثوابت السياسة الأمنية تجاه الساحل الإفريقي، **حيث رفضت الجزائر إقامة القواعد العسكرية كالقاعدة العسكرية**

< أفر يكوم > في الجنوب الجزائري . وكذلك التصدي والضغط على أي دولة من دول الساحل قد ترغب في السماح بالتدخل الأجنبي

لقد وفقت الجزائر وحليفاها من الدول الساحل في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى حد معين، اذ اهزمت الجماعات الارهابية في الساحل سياسيا و عسكريا و حتى نفسيا.

ولطالما حظيت المقاربة الأمنية السياسية للجزائر حيال منطقة الساحل الإفريقي باعتراف القوى الكبرى التي زكت الرؤية الأمية الجزائرية ودورها في ضمان استقرار المنطقة و تنميتها ، إذ يعتبر لقاء مدينة تمنراست جنوب الجزائر مرجعية للعمل المشترك في الساحل الإفريقي ، فقد وضع خارطة الطريق واضحة المعالم للأجنبي المنطقة الرئيسيين لإحداث المواجهة الجماعية السيادية لدول الساحل ضد تنظيم القاعدة العسكرية في بلاد المغرب الإسلامي دون تدخل أية أطراف أجنبي[1] .

كما حرصت الدول المشاركة على تجسيد الاتفاقيات المبرمة بين دول المنطقة وضرورة تنمية شعوب منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء وكذلك التعاون والتنسيق الأمني الجماعي بين دول المنطقة مع تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية [2] .

وتركزت الاجتماعات التشاورية بين مسئولي دول المنطقة حول ستة نقاط كنت بمثابة المقاربة الأمنية وهي :

1 إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع الالتزام بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بسرعة وفعالية للتصدي لتنظيم بأسرع وقت ممكن .

2 السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية داخل الصحراء الكبرى والسماح باجتياز الحدود بين الدول المعنية في إطار المطاردة .

3 الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية الموحدة وقبائل الطوارق وقبائل العرب والزنوج .

4 تقديم حوافز مادية نظير تقديم خدمات استخباراتية عن الجماعات الإرهابية .

5 تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين ودعم التنمية بإقامة مشاريع تنموية في شمال الملي والنيجر .

6 تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ، ومراقبة مناطق الأودية و المرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء وهي منطقة تمتد من جبال أدغاغ و أفوغاس شمال المالي وجبال أكادس إير شمال النيجر مرورا بواد زوراك الذي يصل إلي جنوب الجزائر[1]

---

[1] وذلك بعد رفض الجزائر طلب وزارة الدفاع الأمريكية حضور الاجتماع

[2] http://www.ech-chaab.com/ar/index.php.?aption=com

وتعتبر الخطة الأمنية عملية جدا و فعالة في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل فهي إقليمية ضمت كل من الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، مالي ، النيجر واستبعدت أي طرف خارجي أو أجنبي قد تكون له رؤية ضيقة أخرى تتماشى و في مصلحته ، أي أنا قطعت الطريق أمام أي محاولات تضمن تدخل أجنبي في المنطقة من جهة ، ومن جهة أخرى هي ذات بعد تعاوني تنسيقي بين الدول المنطقة.

إلا أنه مع اندلاع الأزمة الليبية وتدخل الحلف الأطلسي عسكريا عادت الأوضاع إلى نقطة الصفر وزادت البيئة الأمنية تدهورا في الساحل والصحراء على شقين وكذلك كل هذا يجعل الأمن القومي الجزائري مهددا ما يستلزم صياغة إستراتيجية أمنية.

عقدت ندوة الساحل المقامة في 7 8 نوفمبر2011 بنادي الصنوبر البحري بالجزائر العاصمة اكدت على الدعم الإقليمي و الدولي الذي تحظى به الجزائر مع إجماع على دور الأزمة الليبية في تأزيم الوضع في الساحل وتحركات تنظيم القاعدة و حركة السلاح الهرب من ليبيا .

درس المتدخلون في الندوة التحديات في منطقة الساحل علاوة على تهديد تنظيم القاعدة واعتماده اسلوب اختطاف الرهائن والمطالبة بالفدية واستعانة بشبكات التهريب والمخدرات وظهرت مشكلة تنقل الأسلحة الذي يؤجج المعارك ويزيد من خطر التهديد الإجرامي .

وطالبت دول الساحل من الجزائر لعب الدور الريادي قيادة العمليات بشكل صارم ضد الإرهاب والجريمة المنظمة كونه البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بإمكانيات مادية وبشرية تأهله لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة ، كما تحظى الجزائر بدعم قوي من طرف قيادة افريكوم والولايات المتحدة وبريطانيا و الاتحاد الأوروبي ، حيث شاطر الجميع تخوفات الجزائر بشأن انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي.

والتي كان اول انعكاساتها تمرد الطوارق في شمال مالي، الامر الذي زاد الطين بلة وعقد البيئة الأمنية في الساحل وخلق تحديات كبيرة لدول المعنية خاصة بعد انهيار دولة مالي بعد الانقلاب العسكري عل الرئيس المالي امادو توماني توري [1]

[1] عصام بن الشيخ خطة أمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل المقامة في 7 8 نوفمبر 2011

[1] جريدة الفجر .الجزائر .العدد 1018 (21 نوفمبر 2011).ص.03

كما أن الجدية كانت غائبة أحيانا من قبل شركاء الجزائر الإقليميين في الحرب على الإرهاب وهذا يرجع بالأساس إلى الضعف المادي والبشري والتقني الذي تعاني منه تلك الدول.

المطلب الأول :على المستوى الإقليمي :

يعرف النظام الاقليمي بانه مجموعة من الدول التي تنتمي الى اقليم واحد، و تربطها عوامل المصلحة و الولاء بحيث تقيم اساس تعاملها الاقليمي على الشعور بالتميز ، و لتعاون و التكامل في مجالات الامن و لاقتصاد، و عليه فان قيام نظام اقليمي يستلزم

_الجوار الاقليمي

_وجود مصالح مشتركة تساهم في قيام التكتل و التعاون.

_الشعور بالتميز و الخصوصية النابع من إدراك الدول الأعضاء وجود عوامل هوياتية تخص نظامها الإقليمي دون غيره للانطلاق في التكامل في مجالات اخرى.[35]

تلعب الإقليمية دورا هاما في حفاظ الأمن والاستقرار فالاعتماد على كثافة التفاعل بين الأطراف المعنية تسمح بتقسيم جديد للوظائف بقدر كافي من التأهيل حيث أن الفشل الأمني في عدد من الدول الضعيفة أدى إلى بعض الخيبة د اخل اتمع وهو الذي قاد في المقابل إلى إستراتجية مكيفة ومتوازنة بطريقة غير تضامنية مع دور الدول .

إن مواجهة التحديات الأمنية السالفة الذكر في الساحل الإفريقي يستلزم صياغة إستراتيجية أمنية فعالة تقم عل مجموعة أسس قد تكون في مجالات متعددة وعل جميع المستويات فعلى المستوى الإقليمي

1 مساعدة ليبيا : مما لاشك فيه أن الموقع الجيو استراتيجي لليبيا يجعلها تؤثر وتتأثر بشكل مباشر على الأمن الإقليمي ،و ما حالات عدم الاستقرار التي تشهدها دول الساحل إلا تحصيل حاصل من الأزمة ليبية لذا فإنه يتوجب تقديم يد المساعدة لليبيا للخروج من المرحلة الانتقالية وتقدم نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية خاصة في ظل الأوضاع الغير المستقرة في ليبيا من انتشار السلاح واختلاف كبير حول شكل الدول بين القوى السياسية وكذلك القبلية والقبلية التي تقف عائق في وجه التحول الديمقراطي في ليبيا ، ولقد ابدت الجزائر استعداداها و التزامها

[35] شاكرظريف.البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات,مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2008_2010 جامعة باتنة.ص120

بمواجهة بكل الوسائل أية محولة لتسلل إلى الارضي ليبية والرامية إلى ضرب استقرار ليبيا او المساس بثورتها [2] ويتم ذلك عن طريق تقديم المساعد على جميع المستويات خاصة في المجال العسكري بتكوين جيش وشرطة وحماية مدنية فباعتبار ليبيا لم تكن تملك جيشا نظاميا من قبل سوى كتائب و مليشيات وكذلك بفرض السيطرة على الإقليم الليبي والذي يعرف تواجد عناصر من التنظيم القاعدة التي تنشط بتهريب الأسلحة الليبية التي تزيد من تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا والمنطقة على حد السواء فاستعادة من في ليبيا كفيل بقطع الطريق أمام التنظيمات الإجرامية التي تنشط في الساحل بحيث يتوقف إمدادات السلاح نحو هذه التنظيمات و الذي يعبر – السلاح – مصدرا من مصادر تمويلها و بالتالي العمل على تجفيف مصادر تمويل الإرهابي.

1 التعاون الميداني الجهوى : في ضل ما تحظى به الجزائر من تأييد دولي وإقليمي واسع في مجال مكافحة الإرهاب لما لها من إمكانيات مادية و بشرية تخولها لهب الدور الريادي و قيادة العمليات فانه يستلزم عليها إعطاء دفع للتعاون بين الدول الميدان وشركائهم للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة و لضمان الاستقرار و الأمن و التنمية للمنطقة مع مضاعفة الجهود وتطابق كل الإرادات الحسنة ، وخلق اليات واطر من شانها تكثيف التواجد في الميدان لحصر تحركات و نشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالإضافة إلى شبكات تهريب الاسلحة و المخدرات التي مشطت الجريمة المنظمة ، يتم ذلك عن طريق مراقبة جميع الحدود وهي مهمة في غاية الصعوبة بسبب قلة الموارد المالية و البشرية و الجغرافيا الصعبة للمنطقة وشساعتها ، وكذلك تبادل الخبرات العسكرية ، فالجيش الجزائري يتمتع بخبرة طويلة في ميدان مكافحة الإرهاب في سنوات الأزمة الوطنية في ضل نقص خبرة الجيوش الشركاء وكذلك نقص تكوينهم ومحدودية تقنياتهم لذا ينتظر من الجزائر ان تبذل مجهدات كبيرة فيما يخص التنسيق الأمني بين الدول المنطقة متمثلة في موريتانيا ، النيجر ، تشاد، الجزائر. و إشراك المغرب و تونس اللذين ليسا بمناوئ عن التهديدات الأمنية في المنطقة.

كما ينبغي لآليات الإقليمية أن تقوم بما يلي:

1 التشجيع علي التعاون و تنفيذ الاستراتجيات و الآليات الأمنية القائمة و تعزيزها بما يشمل السلطات الليبية ، و تعزيز إدارة اثر الأزمة الليبية بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل جميع البلدان المتأثرة في المنطقة برمتها.

2 تشجيع جهود تنفيذ العمليات الرامية إلي تعزيز فعالية مكافحة الإرهاب و تعزيز مراقبة الحدود بما في ذلك بناء القدرات و رفع مستوى

3 تشجيع تبادل المعلومات و الأمنية خاصة في عمليات ضبط الأسلحة

4 ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس اتفاقيات جماعية.

[2] الشروق اليومي زراوي ، الجزائر تتصدى لأي محولة لضرب استقرار ليبيا ، 2012/03/13، ص5

5 تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية في مجال الاستخبارات الميدانية لجميع المعلومات الاستخباراتية البشرية ورصد و متابعة النشاطات الإرهابية بين مختلف الوكالات و الهيئات الاستخباراتية بين دول المنطقة.

ثالثا: تطبيق إستراتجية التنمية البشرية في دو الساحل و الصحراء

مما لاشك فيه أن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للانقلاب الأمني و تصاعد الظاهرة الإرهابية، إذ أثبتت الدراسات أن انخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر و الحرمان تؤدي إلى بروز التطرف كما أثبتت الحالات أن المنتمين لتلك تنظيمات الإرهابية هم من البطالين ومن ذوى المستويات التعليمية البسيطة ولا علاقة لهم اتجاه التيارات السياسية أو بمبادئ إيديولوجية ، فالظروف الاقتصادية و الاجتماعية تلعب دورا هاما في خلق بيئة متعفنة ، فعدم الاستقرار المادي يولد شعورا سلبيا بجاه المجتمع ومن اتاره عدم الشعور بالانتماء للوطن ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية وهذا يتكون لدى الفرد شعور بالانتقام.

ولعل الأوضاع التي يعيشها الطوارق في مالي و النيجر خير دليل إذ تعتبر الأزمة الترقية من أبرز وأعقد المسائل الأمنية في منطقة الساحل التي تعتبر من أفقر المناطق العالم وهي تواجه مشاكل بالجملة من فقر **مدقع**،تغير المناخ الأزمات الغذائية ، والفساد والتوترات واستمرار النزاعات الداخلية و الإثنية ونتيجة الحتمية للاوضاع التي تتميز بها الساحل عموما و مالي خصوصا من جهة ومن جهة أخرى نجاح التنظيمات الإرهابية و الشبكات الإجرامية في الاستثمار في الظروف الحرب على الإرهاب يستلزم تفعيل التنمية بكل أشكالها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية ويتم ذلك عبر :

1 إرساء قواعد الديمقراطية
2 بناء نظام حكم رشيد
3 تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان
4 التوزيع العادل الثروات
5 نظرا لما تتوفر عليه دول الساحل الإفريقي من إمكانيات اقتصادية هامة تمكنها لو استغلتها بشكل راشد متبوع بدفاع مشروع لمصالحها عن مخاطر القوى الرأسمالية الكبرى المتواجدة في المنطقة

المطلب الثاني : على المستوى الدولي

إن عملية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل مكلفة جدا خاصة بالنسبة لدول المنطقة و التي تعاني اغلبها من ضعف وعجز كبير في جميع المجالات خصوصا العسكرية منها ، فالوضع في الدول الساحل سيئ جدا ويبعث على القلق بسبب ما يطرحه هذا الوضع من تحديات كبيرة أمام حكومات تلك الدول كون هذه الأخيرة تعد من أكثر الدول فقرا وفشلا في العالم بسبب عدة عوامل منها تداعيات الحقبة الاستعمارية السابقة التي مرت بها و كذلك **انتشار ظاهرة الفقر و الأمية و غياب بنية تحتية تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي فضلا عن كونها منطقة تعرف بعدم الاستقرار** السياسي و تشهد العديد من بلدانها انقلابات عسكرية كثيرة اخرها الانقلاب العسكري في مالي في مارس 2012 كل هذه العوامل جعلت الشركاء الأمنيين للجزائر يعجزون عن مجاراة القوة الجزائرية و ذلك نتيجة الفوارق الشاسعة بين الجزائر و غيرها من دول المنطقة ، فمثلا ميزانية **الدفاع الجزائرية عام 2008 تعادل** ستة مرات الميزانية الإجمالية لدولة مالي ، كما أن الجزائر تستورد 3% من مبيعات الأسلحة في العالم ما جعلها **تحتل المرتبة الثامنة عالميا بنسبة قدرت ب48%** من الأسلحة التي تباع في إفريقيا ، هذا ما يجعل وجود فجوة بين **الجزائر و شركائها** و هذا يستلزم دعم شركاء الجزائر ، وهذا ما أكده مستشار رئيس الجمهورية السيد عبد الرزاق بارة مؤخرا أن الجزائر لاتحتاج إلى معدات بل إلي عزيمة دولية موحدة لمكافحة القاعدة

1 تعبئة الدول الساحلية : تعاني دول الساحل موريتانيا ،النيجر ، تشاد من نقص في الإمكانيات **المادية و** البشرية ما يجعل دورها ضعيفا في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة لذا فانه يؤدي علي الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الامريكية دعم هذه الدول ومحاولة سد النقائص التي تعاني منها خصوصا في المجال العسكري إذ **يتوجب دعمها بمنظومة متكاملة من المعدات و الأجهزة** الاستخبارية التي تقوم بمختلف أنواع المهام الاستخبارية وتفي بغرض بدرجة مقبولة نسبة إلى ما تدعمت به الشبكات الإرهابية الإجرامية في الساحل الإفريقي بعد حصولها علي السلاح الليبي المهرب و من مجمل هذا الدعم اللوجستي

تقديم أجهزة متطورة من أنظمة تتبع و المراقبة و معدات المراقبة الليبية بالأشعة تحت الحمراء الرصد لتحركات الإرهابيين ، وأجهزة قياس المدى الليزرية ، أنظمة و معدات و أجهزة السيطرة على أماكن الدخول و الاختراقات **الأمنية طائرات التجسس و المراقبة الاستخبارتية التقليدية ومن دون طيار الأقمار الصناعية للتجسس الفضائي** .....الخ

2 دعم المبادرات الرامية إلي تعزيز الحوار و زيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة و مقاومة جاذبية الإرهاب و تجنيد الشباب على أيدي الإرهابيين و سائر الجماعات الإجرامية بوسائل تشمل الدعم لعمالة الشباب و التدريب التثقيفي.

3 ضرورة مواصلة الدعم الدولي للدول الساحلية على تعزيز قدراتها في حماية و مراقبة حدودها بتقديم الدعم المادي و اللوجيستي لها و تعزيز قدراتها الامنية.

4 تشجيع الدول الكبرى و المنظمات الدولية لعمليات التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في الدول الساحلية و تقديم الدعم اللازم لها بغية تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني.

5 تجنب الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة كفرنسا و الولايات المتحدة ، خصوصا فرنسا التي تحاول بشتى الطرق للتدخل عسكريا في الأزمة التارقية في شمال مالي ، إذ تحاول فرنسا نقل الأزمة من الهيئات الإفريقية إلي مجلس الأمن بطلب من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند[1] و الوقوف أمام أي محاولات للتدخل العسكري في المنطقة .

6 ضرورة الأمم المتحدة لتكثيف جهودها الرامية إلي حشد المواد لإعادة الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للسكان في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا في ضل الازمة الغذائية التي باتت تهدد المنطقة

7 الحد من الشكليات في مجال التعاون و تفعيل آليات التعاون الدولي .

[1] الخبر ، حرب ليبيا تسقط مالي في الانقسام و التطرف الديني (2012/06/02)عدد6733.

الخاتمة

الخاتمة :

ختاما لبحثنا يمكن القول ان بروز مفهوم التدخل العسكري الإنساني ارتبط بالتحولات التي شهدتها البيئة الامنية الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة بصياغة مقاربة الأمن الإنساني كبديل لمقاربة الامن الدولاتي نتيجة التحولات على مستوى النظام الدولي البنيوية منها و الهيكلية و التحول على مستوى الفواعل في العلاقات الدولية بظهور فواعل أخرى غير دولاتية لا تقل شئنا عن الدولة و من جهة أخرى التحول على مستوى التهديدات بظهور تهديدات جديدة كالإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة ، انتهاكات حقوق الإنسان ....إلخ

و غيرها من المهددات الأمن الإنساني الذي يتمحور في جوهره على حماية الفردج من التهديدات المصحوبة بالعنف فالامن الإنساني يشمل عدة مستويات تتظافر فيما بينها لتحقق أمن الفرد و هي الامن الإقتصادي ، الغذائي ،الأمن الصحي ،البيئي ،الامن الشخصي و الامن السياسي .

و يتركز مفهوم الامن الإنساني على فكرة عولمة الأمن مما يسمح لأي فاعل دولي بالتدخل لأغراض إنسانية و تحمل المسؤولية التي كانت على عاتق الدولة و تجاوز السيادة و عدم التدخل إلا في الحالات الإستثنائية و في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تحولات منذ إندلا ع الإنتفاضت الشعبية و مطالب التغيير المتمثلة في الديمقراطية و الحرية و احترام حقوق الإنسان و غيرها من المبادئ الغربية التي تدعو إليها الدول الراسمالية فقد تشابهت الإنتفاضات العربية في العديد من الخصائص و هي :

1 وحدوية المطالب من بلد إلى آخر إذ ركزت على إصلاح الاوضاع الداخلية إما جملة أو تفصيلا

2 كلها احتجاجات من أجل الحرية و العدالة الإجتماعية.

3 دور العامل التكنولوجي و ثورة الإتصالات في عملية التعبئة و التحضير للثورات و مسيرات الإحتجاج عبر جميع الدول العربية

4 تشابه أسباب و دوافع الحركات الإحتجاجية و الانتفاضات في كل الدول العربية.

إضافة إلى العوامل السابقة تميزت الحالة بخصوصية إنفردت بها عن تحولات في كل دولة عربية إذ تميزت ب:

- افتقار حركة الاحتجاج الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها و تدعمها
- التحول السريع من سلمية التغيير و الإحتجاج إلى عسكرها لتدخل في نزاع داخلي بين النظام و المعارضة .
- الإعتماد على اطراف خارجية من كلا طرفي النزاع الليبي –النظام و المعارضة – فالاول اعتمد على مرتزقة أفارقة في حين اعتمدت المعارضة على الحلف الاطلسي في سعي طرف لحسم الصراع لصالحه

فالتدخل العسكري للحلف الاطلسي في ليبيا كان مبنيا على حماية الليبيين أي لاعتبارات انسانية بحتة، إلا أنه أبان عن السياسة المتناقصة التي تمارسها الدول الغربية عموما و الولايات المتحدة الامريكية خصوصا ،فمن جهة يتشدق الغرب بالديمقراطية و حقوق الإنسان و ضرورة الإصلاح متعدد المسارات و غير ذلك فيما يعمل في الخفاء على بناء علاقات و توطيد حكم لا تمد بالديمقراطية بصلة و يقوم حكمها على الفساد و الاستبداد و القمع و غير ذلك من الممارسات التي تتنافى و ابسط ابجديات حقوق الإنسان كما ان التدخل العسكرري للحلف الاطلسي في ليبيا حظي بنوع من القبول نتيجة لطبيعة نظام القذافي و فقدانه للبعد الاخلاقي و ذلك نتيجة لاستخدامه القوة بكثافة ضد المتظاهرين في ليبيا إلا ان العمليات العسكرية أثرت في الرأي العام العالمي أخذا بعين الإعتبار حساسية الرأي العام في التدخل العسكري و التي غالبا ما ينظر إليه على أنه إحتلال بطريقة غير مباشرة،و هذا ما يمكن تفسيره في التدخل الغربي في ليبيا إذ غلبت الإعتبارات الاستراتيجية و المستلزمات المصلحية على الاعتبارات الإنسانية و المستلزمات الأخلاقية إذ يتركز الطابع الأول في ليبيا بشكل أساسي في موارد الطاقة و الاستحواذ على مناطق النفوذ في إفريقيا و قطع الطريق أمام المنافسين المحتملين و الجدد في القارة الإفريقية خصوصا الصين فبالإضافة إلى الميزة النسبية للنفط الليبي من حيث جودته و كلفة استخراجه و كلفة التصدير المنخفضة نظرا لقربه من الساحل و من الاسواق الاوروبية ، من جهة الإستفادة من العمليات العسكرية على جبهتين :

تصريف المنتجات العسكرية و تدمير ليبيا لاعادة إعمارها من جديد و التخلص من تلك القيادة المزعجة

و المتحالفة ضد القوى الغربية و ضمان ظهور حكومة جديدة للنظام في ليبيا المتوافقة مع مصالح الرؤى السياسية الخفية و عليه فإن التدخل العسكري للحلف الأطلسي لم يكن لدواعي إنسانية فالحلف ليس منظمة خيرية بل كان التدخل بمثابة استثمار غير مباشر في ليبيا ،من جهة الظهور بمظهر المحافظ على قيم الديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان و من جهة اخرى العمل على تحقيق المصالح فالتدخل الغربي في ليبيا كغيره من التدخلا ت الغربية لا يخلو من الأغراض السياسية و الأهداف المصلحية و إن كانت هناتك حقا حالات تستدعي تدخلا إنسانيا لوقف مأسات إنتهاكات حقوق الإنسان .

إن التدخل العسكري الغنساني في ليبيا أثار مخاطر و إشكاليات عديدة فعلى الرغم من إجماع مجلس الامن الدولي على شرعيته نظرا لإقرار الفقه بشرعية التدخلات الإنسانية فإن هناك العديد من الإشكاليات التي يمكن طرحها من التدخل العسكري في ليبيا ،إذ أحدث هذا الأخير كارثة إنسانية أخرى ، فإن هو حقا أسقط النظام الليبي المتسلط بزعامة العقيد معمر القذافي و حمى أرواحا كانت مستهدفة إلا أنه افرز مشكلات مستهدفة في ليبيا امتدت حتى إقليميا ففي ليبيا تفككت الدولة المركزية و مخاطر إنقسامها إلى دويلات في إطار ما يسمى بنظرية الفوضى الخلاقة و مفهوم مشروع شرق اوسط جديد ليبيرنارد لويس .

و كذلك انتشار السلاح بشكل رهيب بين أيدي الليبيين اللذين إنقسموا إلى ميليشيات و جماعات مسلحة متناحرة ،هذا ما أثر مباشرة على الامن الإقليمي ،فلم تهدء الاوضاع في ليبيا لتندلع من جديد في الساحل الإفريقي في شمال مالي في محاولة لإنفصال الطوارق ،إضافة إلى تزايد نشاط تنظيم القاعدة و اتساع دائرة الجريمة المنظمة و الشبكات الإجرامية و ظهور حركات إرهابية متطرفة و حالة اللا أمن الإنساني نتيجة الازمة الغذائية ما جعل الساحل الإفريقي أكبر بؤرة من بؤر التوتر في العالم في ظل الإهتمام الدولي و استقطاب القوى الخارجية و مجالا لعمل قوى إقليمية لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات فوق و تحت الأرض .

لذا كان لزاما على الجزائر ان تعمل من اجل إيجاد حلول بهذه المنطقة تفاديا لاي تهديد للامن القومي الجزائري ،فالجزائر ظلت تسعى جاهدة لقطع الطريق امام اي تدخل اجنبي تحت مبرر مكافحة الإلرهاب كما انها تلعب دور الريادة في ظل غياب منافس بقوة الجزائر و كذلك غياب شركاء أقوياء.

الملاحق

الأمم المتحدة
S/RES/1973 (2011)
مجلس الأمن
Distr.: General
17 March 2011

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين **وإذ يؤكد من جديد** أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم **وإذ يحث** هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حاليا في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى،

وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشير إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وببيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى معنية بليبيا،

وإذ يحيط علما أيضا بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرّضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما كذلك بالنداء الذي وجّهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

وإذ يشير إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، **وإذ يشدد** على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

وإذ يكرر تأكيد قلقه إزاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، **وإذ يرحب** باستجابة الدول المجاورة، وبالخصوص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، **وإذ يدعو** المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة،

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكّل عنصرا هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثا خاصا له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطالب** بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم؛

٢ - **يشدد** على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي **ويحيط** علما بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - **يطالب** السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

حماية المدنيين

٤ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع

التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورا؛

٥ - **يقر** بالدور المهم الذي تؤديه جامعة الدول العربية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الفقرة ٤، واضعا في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

منطقة حظر الطيران

٦ - **يقرر** فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين؛

٧ - **يقرر كذلك** ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ على الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضا إنسانيا، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية، كما لا ينطبق على الرحلات الجوية المأذون بها بموجب الفقرة ٤ أو الفقرة ٨، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تتصرف بموجب الإذن المخول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي؛ وأن تنسق هذه الرحلات الجوية مع أي آلية يجري إنشاؤها بموجب الفقرة ٨؛

٨ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، حسب الاقتضاء، **ويطلب** إلى الدول المعنية أن تقوم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ أحكام الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه؛

٩ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء، المتصرفة على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك الموافقة على أي عبور جوي ضروري، لأغراض تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٠ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية التنسيق الوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجلاء وللموافقة عليها؛

١١ - **يقرر** أن تبلغ الدول الأعضاء المعنية الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية فورا بالتدابير المتخذة ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه بما في ذلك تقديم مفهوم للعمليات؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس فورا بأي إجراءات تتخذها الدول الأعضاء المعنية ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه وأن يقدم، في غضون ٧ أيام وكل شهر بعد ذلك، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات عن أي انتهاكات لحظر الطيران المفروض بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

إنفاذ حظر الأسلحة

١٣ - **يقرر** أن يستعاض عن الفقرة ١١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالفقرة التالية: ''**يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أن تقوم داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو الفقرة ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، **ويطلب** إلى جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلامها أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك **ويأذن** للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير المتناسبة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك''؛

١٤ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات بموجب الفقرة ١٣ أعلاه في أعالي البحار أن تنسق عن كثب مع بعضها البعض ومع الأمين العام **ويطلب كذلك** إلى الدول المعنية أن تبلغ فورا الأمين العام واللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) (''اللجنة'') بالتدابير التي تتخذها ممارسة للسلطة المخوّلة بموجب الفقرة ١٣ أعلاه؛

١٥ - **يطالب** أي دولة عضو، سواء كانت تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تقدم على الفور، عند إجراء تفتيش طبقا للفقرة ١٣ أعلاه، تقريرا خطيا أوليا إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش، ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف يحظر نقلُها، **ويطالب كذلك** الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها والتصرف فيها وتفاصيل نقلها، بما في ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

١٦ - **يعرب عن استيائه** لاستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية **ويطالب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لمنع توفير أفراد المرتزقة المسلحين للجماهيرية العربية الليبية؛

حظر الرحلات الجوية

١٧ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقا على تلك الرحلة المعينة، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري؛

١٨ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، إلا في حالات الهبوط الاضطراري؛

تجميد الأصول

١٩ - **يقرر** أن ينطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، السلطات الليبية، حسبما تحددها اللجنة، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، **ويقرر كذلك** أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية،

بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، للسلطات الليبية أو لفائدتها، حسبما تحددها اللجنة، أو للكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحسبما تراه مناسبا بعد ذلك؛

٢٠ - **يؤكد** تصميمه على كفالة إتاحة الأصول التي يتم تجميدها عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه، في مرحلة لاحقة، وفي أسرع وقت ممكن؛

٢١ - **يقرر** أن تطالب جميع الدول مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها بممارسة اليقظة عند إجرائها معاملات مع الكيانات المنشأة في الجماهيرية العربية الليبية أو الخاضعة لولايتها، وأي أفراد أو كيانات تعمل باسمها أو بتوجيه منها، والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها إذا كان لدى الدول معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك المعاملات يمكن أن تسهم في أعمال عنف وفي استخدام القوة ضد المدنيين؛

تحديد الأسماء

٢٢ - **يقرر** أن يخضع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقيود المفروضة على السفر في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) **ويقرر كذلك** أن يخضع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني لتجميد الأصول المفروض في الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٣ - **يقرر** أن تنطبق أيضا التدابير المحددة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على الكيانات والأفراد الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم انتهكوا أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وبخاصة الفقرتان ٩ و ١٠ منه، أو أنهم ساعدوا آخرين على القيام بذلك؛

فريق الخبراء

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من ثمانية خبراء (''فريق الخبراء'')، تحت إشراف اللجنة، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار؛

(ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، وبخاصة حالات عدم الامتثال؛

(ج) تقديم توصيات بالإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الدول في اتخاذها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة؛

(د) تقديم تقرير مرحلي عن أعماله إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ تعيين الفريق، وتقرير ختامي باستنتاجاته وتوصياته إلى المجلس في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء ولايته ؛

٢٥ - **يحث** جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، وخاصة بتقديم أي معلومات تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، ولا سيما عن حالات عدم الامتثال؛

٢٦ - **يقرر** أن تسري أيضا ولاية اللجنة المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على التدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

٢٧ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول، بما فيها الجماهيرية العربية الليبية، التدابير اللازمة لكفالة عدم تقديم أي مطالبة بناء على طلب من السلطات الليبية، أو أي شخص أو هيئة في الجماهيرية العربية الليبية، أو أي شخص يتقدم بمطالبة عن طريق ذلك الشخص أو الهيئة أو لفائدتهما، فيما يتصل بأي عقد أو معاملة أخرى يتأثر تنفيذها بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار وما يتصل به من قرارات؛

٢٨ - **يؤكد من جديد** اعتزامه إبقاء أعمال السلطات الليبية قيد الاستعراض المستمر ويؤكد استعداده للقيام في أي وقت باستعراض التدابير المفروضة بموجب هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بما في ذلك القيام بتعزيز تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب الاقتضاء، على أساس مدى امتثال السلطات الليبية لأحكام هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ليبيا: الأسماء المقترحة الصادرة من مجلس الأمن

الرقم	الاسم	المسوغ	بيانات تحديد الهوية
		المرفق ١: حظر السفر	
١	قرين صالح قرين القذافي	السفير الليبي لدى تشاد. غادر تشاد إلى سبها. شارك بشكل مباشر في تجنيد وتنسيق المرتزقة لصالح النظام	
٢	الكولونيل عميد حسن الكوني	أمين اللجنة الشعبية لمنطقة غات (جنوب ليبيا). شارك مباشرة في تجنيد المرتزقة	
		المرفق ٢: تجميد الأصول	
١	دوردة، أبو زيد عمر	المنصب: مدير جهاز الأمن الخارجي	
٢	جابر، اللواء أبو بكر يونس	المنصب: وزير الدفاع	**اللقب:** لواء. **تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٥٢. **مكان الولادة:** جالو، ليبيا
٣	معتوق، محمد معتوق	المنصب: أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل	**تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٥٦. **مكان الولادة:** خمس
٤	القذافي، محمد معمر	ابن معمر القذافي. على ارتباط وثيق بالنظام	**تاريخ الولادة:** --/--/١٩٧٠. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٥	القذافي، السعدي	قائد القوات الخاصة. ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام. قائد الوحدات العسكرية التي شاركت في قمع المظاهرات	**تاريخ الميلاد:** ١٩٧٣/٥/٢٥. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٦	القذافي، سيف العرب	ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام	**تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٨٢. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٧	السنوسي: العقيد عبد الله	المنصب: مدير الاستخبارات العسكرية.	**اللقب:** عقيد. تاريخ الميلاد: --/--/١٩٤٩. **مكان الولادة:** السودان
		الكيانات	
١	مصرف ليبيا المركزي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	

٢	المؤسسة الليبية للاستثمار	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	وتعرف أيضا باسم الشركة الليبية للاستثمار العربي الخارجي (LAFICO) العنوان: ١ مكتب برج الفاتح، رقم ٩٩، الطابق ٢٢، شارع بورغيدا، طرابلس، ليبيا، ١١٠٣
٣	المصرف الليبي الخارجي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	
٤	محفظة الاستثمار الأفريقية الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	**العنوان:** شارع الجماهيرية، بناية Lap، ص.ب. ٩١٣٣٠، طرابلس، ليبيا
٥	مؤسسة النفط الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته ومصدر تمويل محتمل لنظامه	**العنوان:** شارع بشير سعداوي، طرابلس، ليبيا

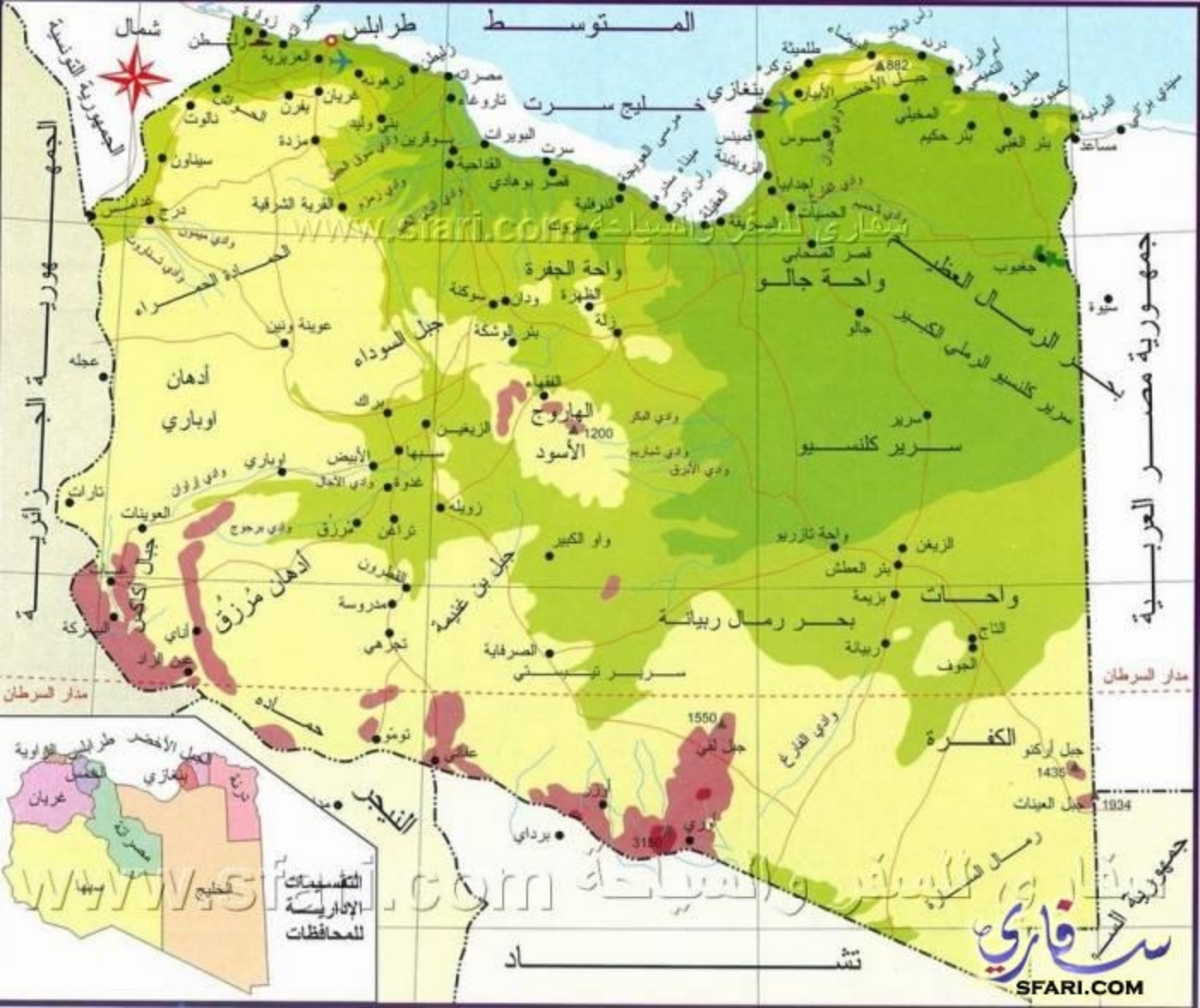
شمال
المتوسط
طرابلس
بنغازي
خليج سرت
الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية
جمهورية مصر العربية
الجمهورية الليبية
الرمال العظمى
بحر كلنسيو الرملي الكبير
سرير كلنسيو
واحة جالو
واحة الجغرة
جبل السوداء
أدهان اوباري
الهاروج الأسود
1200
واحات
بحر رمال ربيانة
الكفرة
جبل أركنو
1435
جبل العينات
1934
جبل نفي
1550
أدهان مرزق
جبل بن غنيمة
حماده
النيجر
تشاد
مدار السرطان
التقسيمات الإدارية للمحافظات
طرابلس
الجبل الأخضر
بنغازي
الجفارة
غريان
مصراتة
سبها
الخليج
سفاري
SFARI.COM

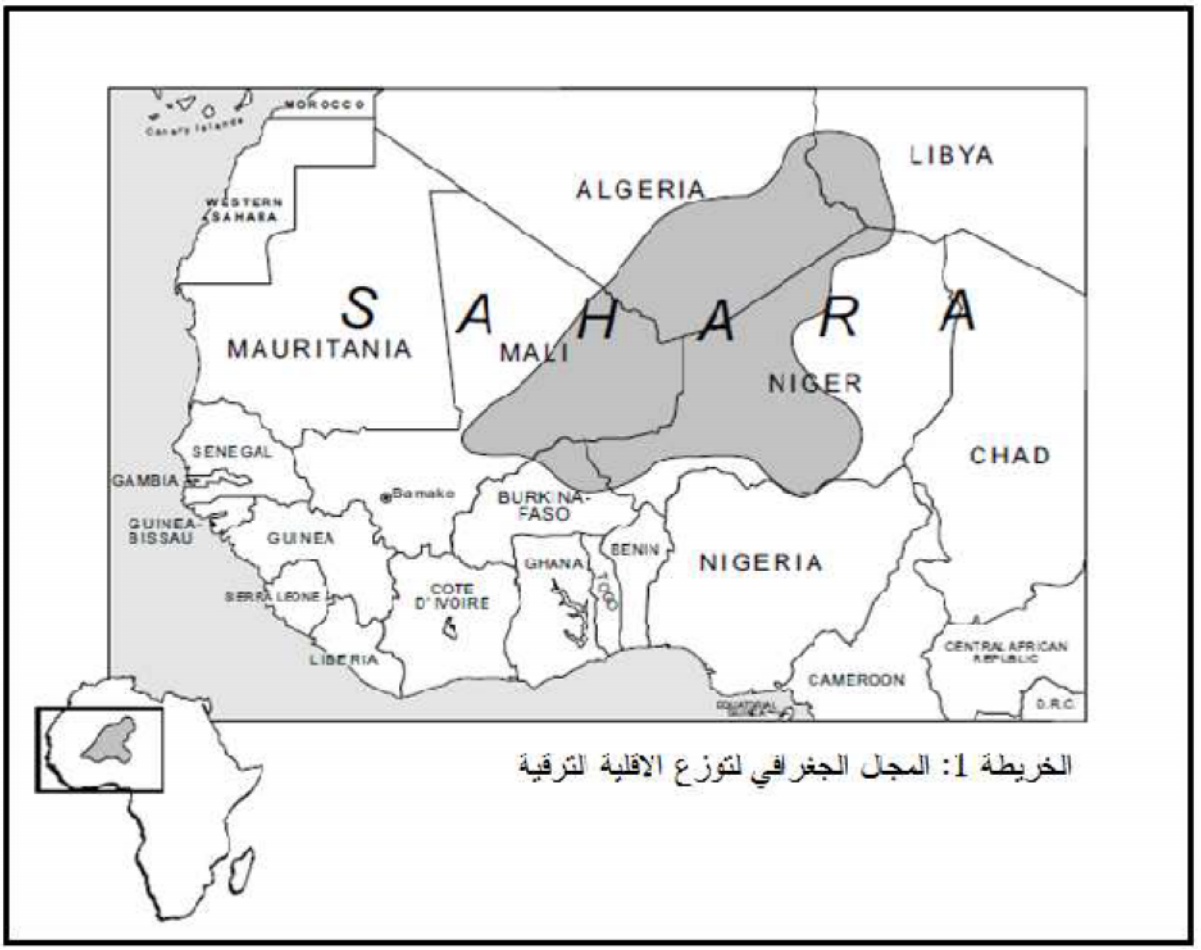

الخريطة 1: المجال الجغرافي لتوزع الاقلية الترقية

فهـرس المحتويـات

الفهـــــــــرس

مقدمة.....**01**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل في استراتيجيات القوى الكبرى و أدوات تنفيذها.....**08**

المبحث الأول: الإطار النظري للتدخل.....**10**

المطلب الأول: تعريف مفهوم التدخل.....**10**

المطلب الثاني: التدخل العسكري الإنساني **18**

المطلب الثالث: إشكالية التدخل العسكري الإنساني في القانون الدولي.....**21**

المبحث الثاني: استراتيجيات القوى الكبرى في ظل الأحادية القطبية **25**

المطلب الأول: مضامين إستراتيجية القوى الكبرى **25**

المطلب الثاني: العقيدة التدخلية في استراتيجيات القوى الكبرى.....**33**

المطلب الثالث: ذرائع و مبررات التدخل في الممارسة الغربية.....**41**

المبحث الثالث: حلف شمال الأطلسي كأداة تنفيذ سياسات القوى الكبرى.....**51**

المطلب الأول: نبذة عن نشأة و تطور حلف الأطلسي.....**51**

المطلب الثاني: التحول الإستراتيجي لحلف الأطلسي **بعد** اية **الحرب الباردة**.....**56**

المطلب الثالث: موقع الشرق الأوسط من إستراتيجية **حلف الأطلسي الجديدة**.....**64**

الفصل الثاني: تنفيذ الحماية الدولية على ليبيا: التدخل العسكري لحلف الأطلسي.....**70**

المبحث الأول: محددات الأزمة الليبية.....**72**

المطلب الأول: أسباب و خلفيات الأزمة الليبية.....72

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة الليبية.....82

المطلب الثالث: تحديات البناء و مخاوف نموذج "الدولة الفاشلة".....88

المبحث الثاني :التدخل العسكري في ليبيا.....95

المطلب الأول: الأسس القانونية لتدخل حلف الأطلسي في ليبيا :قراءة في القرار الدولي 1973.....96

المطلب الثاني: انتهاكات حلف الأطلسي في ليبيا.....101

المبحث الثالث: الدوافع و الأسباب الحقيقية لتدخل القوى الكبرى في ليبيا:مقاربة اقتصادية.....105

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الرأسمالية.....105

المطلب الثاني: العلاقة الجدلية بين الحروب و تجارة الأسلحة و التحفيز الاقتصادي في النظام الرأسمالي.....109

المطلب الثالث: النفط.....115

الفصل الثالث: تداعيات التدخل العسكري في ليبيا على الأمن القومي الجزائري.....118

المبحث الأول: إفرازات الأزمة الليبية.....120

المطلب الأول: انتشار السلاح.....120

المطلب الثاني: تفكك المجتمع الليبي.....123

المطلب الثالث: انتشار الإرهاب و مخاطر "أفغنة" ليبيا.....125

المبحث الثاني: تحديات الأمن القومي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي.....130

المطلب الأول: تحدي أزمة الطوارق و مخاطر الانفصال.....132

المطلب الثاني: تحدي التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي.....137

المطلب الثالث: تحدي الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي 141

المبحث الثالث: متطلبات مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي 146

المطلب الأول: على المستوى الإقليمي 149

المطلب الثاني: على المستوى الدولي..... 151

الخاتمة..... 154

قائمة المراجع 158

الملاحق..... 166

ملخص المذكرة

يتناول هذا البحث موضوع التدخل العسكري الإنساني في ليبيا عام 2011 عقب الأحداث التي شهدتها ليبيا و المنطقة العربية عموما من حراك سياسي عرف بالربيع العربي أو الثورات العربية على الظروف السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية المتدهورة، و التي حملت الشعوب العربية على الخروج إلى الشارع مطالبة إما بالإصلاح أو التغيير الجذري على مستوى النظم السياسية العربية المعمرة، و الموصوفة بالشمولية و الديكتاتورية و التسلطية من المحيط إلى الخليج، إلا أن الحالة الليبية إتسمت بخصوصية الأحداث عن غيرها من الدول التي أصابتها الإحتجاجات، إذ سرعان ما تم عسكرة الانتفاضة و تحولت إلى نزاع داخلي تم تدويله على مستوى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارا يقضي بتدخل عسكري لحماية المدنيين من ممارسات النظام الليبي بحيث كانت دوافع التدخل إنسانية بحتة إلا أنها في حقيقة الأمر لم يخلو من الأهداف السياسية المتداخلة للدول الكبرى التي تعاني من أزمة مالية خانقة.

لقد خلف التدخل العسكري لحلف الأطلسي تداعيات أمنية خطيرة على ليبيا، إذ خلق حالة من اللاإستقرار السياسي و الإنفلات الأمني بعد الإنتشار الرهيب للسلاح و سقوط الدولة المركزية، الأمر الذي أثر مباشرة على منطقة الساحل الإفريقي الهشة أمنيا، فطفت إلى السطح إنفصال الأقليات الإثنية المتمثل في أزمة طوارق شمال مالي و تزايد نشاط الشبكات الإجرامية و التنظيمات الإرهابية مما شكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري ، ما يستدعي تكثيف الجهود و التنسيق و التعاون بين دول المنطقة لإحتواء التهديدات الأمنية القائمة و هو ما تجلى في تسارع وتيرة النشاط الدبلوماسي و العسكري من طرف الجزائر باعتبارها قوة إقليمية لقطع الطريق أمام كل ما من شأنه أن يمس بالطابع الإقليمي لهذا التطور الحاصل و الذي ينذر بخطر التدخل الأجنبي.

Résumé

Cet expose abord le sujet de l'intervention militaire humanitaire en lybie2011 après les événements qui vécu la Lybie et le monde arabe politique sous le nom « le printemps arabe » ou les « révolutions arabes » pour échanger l'ordre établi de constances politique économique et sociale pourries qui encouragé les peoples arabes pour sortir aux rues pou demander la reforme ou le changement radicale aux niveau des régimes politiques arabes autoritaires dictatoriaux établis de lé océan au golf; mais le cas libyen se distingue par des particularités comparent aux autres, qui fait militarisation de l'émeute et transfert vers un conflit intérieur qui a entrainé l'internationalisation du conflit au niveau de conseil e sécurité pour protéger les civiles.

Cette intervention qui se fait sous prétexte protection les droits humains concrétise les intérêts des grandes puissances qui souffrent les effets de la crise économique qui considère l'intervention une réponse aux solutions.

L'intervention de l'OTAN au Lybie entraine des effets néfastes sur le plan sécuritaire et notamment prolifération des armes et chute de l'état centrale et manifeste les conflits tribales et l'instabilité sécuritaire et politique qui impacté directement sur la sécurité et stabilité des pays voisins notamment les pays du sahel comme Mali et les augmentations des activités terroristes et criminelles, la chose qui apporte atteinte a sécurité nationale Algérienne, qui fait obligatoire de concentré les efforts et la coopération entre les pays de la région pour lutte les menaces sécuritaires établis et insiste au rôle de l'Algérie comme le plus fort acteur ans la région pour couper aucun intervention étranger.